خطة الاستجابة الإنسانية

٢٠١٧

يناير - ديسمبر ٢٠١٧

يناير ٢٠١٧

اليمن

الصورة: يونيسيف/ اليمن/٢٠١٥/نبيل الوزير

عدد السكان في اليمن

27.4 مليون

إجمالي عدد المحتاجين للمساعدات

18.8 مليون

المحتاجين بشدّة للمساعدات

10.3 مليون

توزيع المحتاجين بحسب المديريات

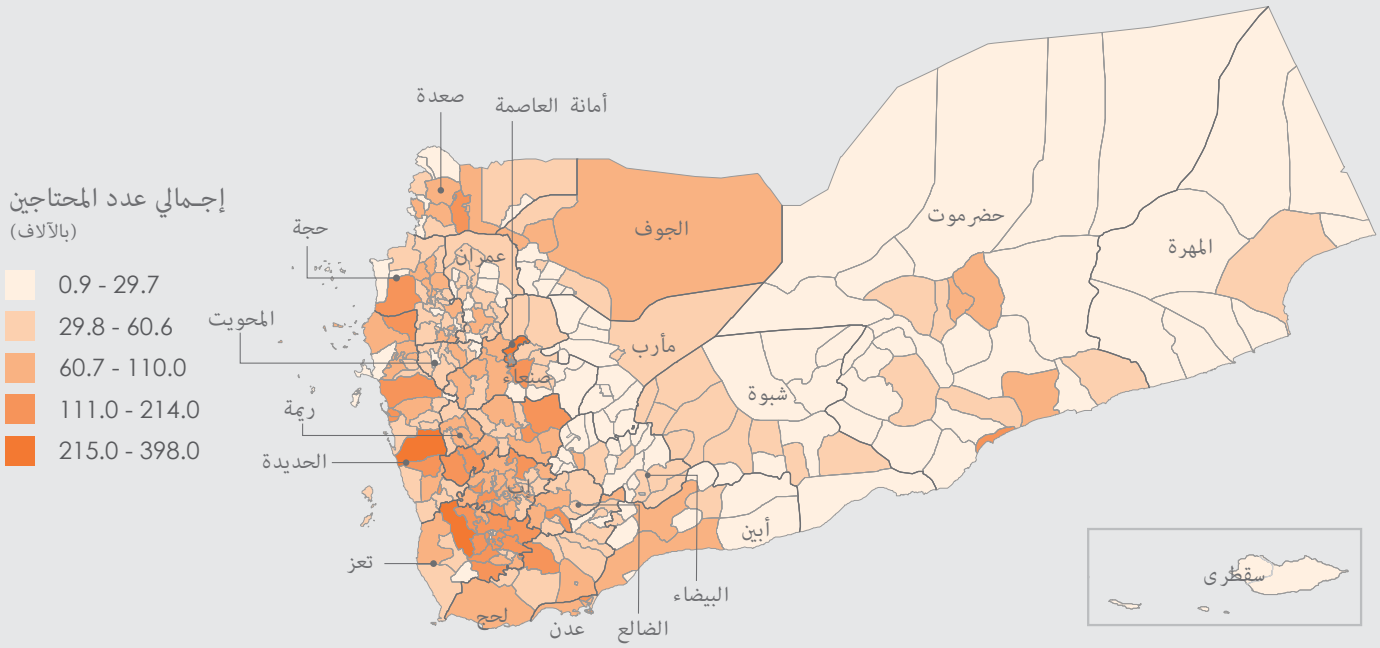

إجمالي الأشخاص المستهدفين

12.0 مليون

متطلبات التمويل (دولار)

2.1 مليار

عدد المنظمات

120 شريك

المستهدفين مقارنة بالمحتاجين عموما إلى مساعدات إنسانية وشديدي الاحتياج للمساعدات الإنسانية حسب المحافظة

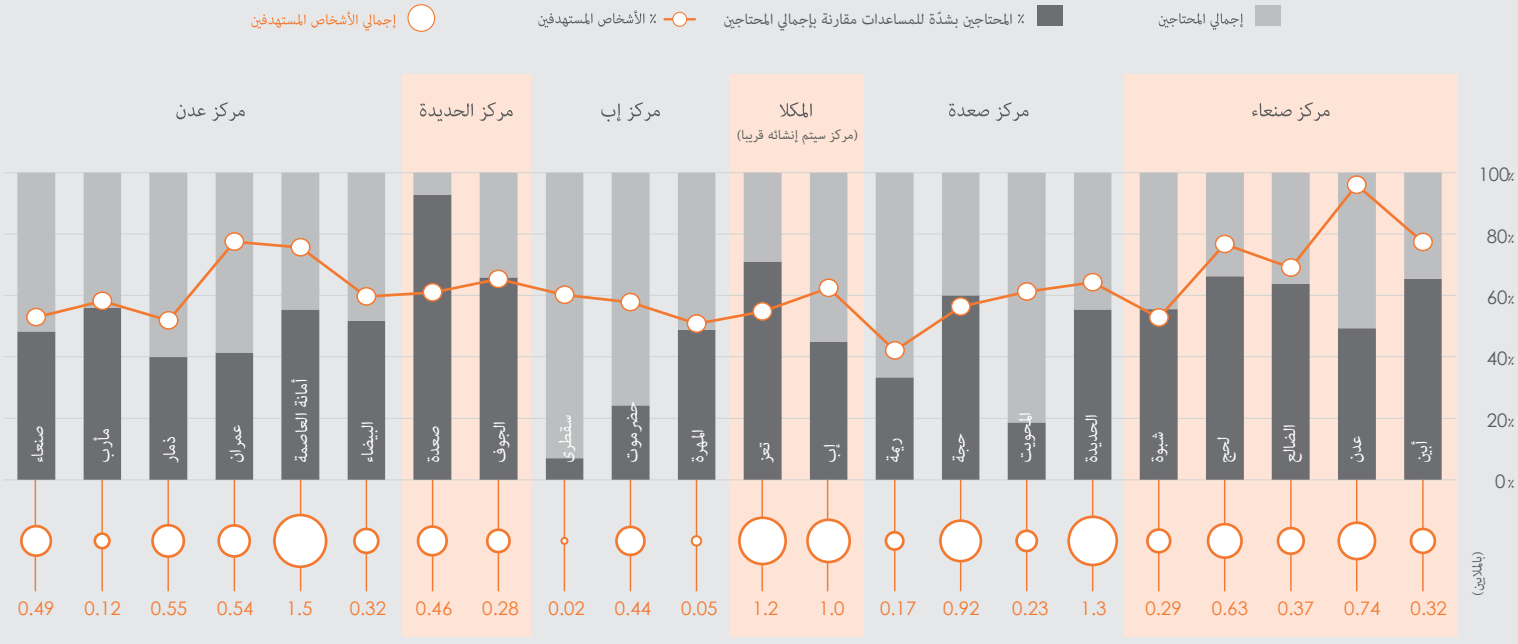

الفهرس

الجزء ١: الاستراتيجية القطرية

مقدمة لمنسق الشؤون الإنسانية ٠٢
خطة الاستجابة الإنسانية لليمن في لمحة ٠٣
نظرة عامة على الأزمة ٠٤
الأهداف الاستراتيجية ٠٩
استراتيجية الاستجابة ١٠
الاستجابة المتكاملة ١٥
القدرة التشغيلية ٢٠
وصول المساعدات الإنسانية ٢٢
مراقبة الاستجابة ٢٤
ملخص الاحتياجات والأهداف والمتطلبات ٢٦

الجزء ٢: خطط الاستجابة التشغيلية

الأمن الغذائي والزراعة ٢٨
المياه والصرف الصحي والنظافة ٣٠
الصحة ٣٢
التغذية الصحية ٣٤
الإيواء والمواد غير الغذائية وتنسيق وإدارة المخيمات ٣٦
الحماية ٣٨
التعليم ٤٠
التشغيل في حلات الطوارئ وإعادة تأهيل المجتمع ٤٢
خدمات الإمداد والتموين (اللوجستية) ٤٤
الاتصالات في حالات الطوارئ ٤٤
التنسيق والسلامة ٤٥
خطة الاستجابة متعددة القطاعات للاجئين والمهجرين ٤٦
دليل إرشادي للمانحين ٤٨

الجزء ٣: الملاحق

الأهداف الاستراتيجية والمؤشرات والأهداف لخطة الاستجابة الإنسانية في اليمن ٥٠
خطط الاستجابة القطاعية ٥٢
خطة الاستجابة متعددة القطاعات للاجئين والمهاجرين ٥٨
أرقام التخطيط: الأشخاص المحتاجين والأشخاص المستهدفين ٥٩
تقييم الأمن الغذائي والتغذية الصحية في حالات الطوارئ ٦١
ماذا لو... فشلنا في الاستجابة ٦٢

مقدمة

منسق الشؤون الإنسانية

حين وصلت إلى اليمن قبل عام، وجدت بلداً يتعامل مع الآثار الكارثية للنزاع الذي اضطر الملايين بالفعل للنزوح بعيداً عن ديارهم، وأدى إلى قتل أو جرح الآلاف وإلى تفاقم الاحتياجات الإنسانية المزمنة. وكانت في الوقت نفسه شحة البيانات وقلة العاملين وتفشي انعدام الأمن والعوائق البيروقراطية ورياح السياسة العالمية المعاكسة تتسبب مجتمعة في قلة البراهين التي يمكن لشركاء العمل الإنساني جمعها، إضافة إلى محدودية المساعدات التي يمكن لنا تقديمها وضعف انتباه العالم تجاه الأزمة في اليمن.

تحسنت البيئة التشغيلية إلى حد ما بعد مرور عام على الرغم من النزاع الدائر. وقد نشرنا في نوفمبر 2016م وثيقة تستعرض نظرة عامة مفصلة عن الاحتياجات الإنسانية، وفيها تم تحليل مزيد من المعلومات من جميع أنحاء البلد أكثر من أي وقت مضى. وتؤكد القرائن بجلاء ما تمكنا من رؤيته بالفعل: الوضع في اليمن كارثي ويتدهور بسرعة. فهناك ما يقدر من 18.8 مليون شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية في قطاع واحد على الأقل – بما في ذلك 10.3 ملايين شخص ممن هم بحاجة إلى المساعدة الفورية لإنقاذ أرواحهم أو الحفاظ عليها. وهناك أكثر من 7 ملايين شخص لا يعرفون متى سيتناولون وجبتهم التالية مرة أخرى، وأكثر من 8 ملايين يواجهون نقصا حادا في المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي. وأكثر من نصف المرافق الصحية لا تعمل. وما يقرب من 3.3 ملايين شخص – بما في ذلك 2.1 مليون طفل – يعانون من سوء التغذية الحاد. ويؤدي النزاع في المتوسط إلى قتل أو إصابة ما يقرب من 75 شخصا كل يوم. ومن المرجح أن يكون التدهور السريع للاقتصاد قد أضر بأكثر من ذلك بكثير. كما أجبر العنف أكثر من 3 ملايين شخص منذ منتصف مارس 2015م على ترك منازلهم، بما في ذلك 2 مليون شخص ما زالوا نازحين حتى يناير 2017م. هذه الأرقام مقلقة بشكل يتحدى حدود ما قد يتخيله العقل.

على الرغم من هذه التحديات الهائلة، تمكن شركاء العمل الإنساني من تحقيق نتائج باهرة. ففي عام 2016م، نجح الشركاء في تقديم المساعدات التي أسهمت بشكل مباشر في إنقاذ الأرواح أو تحسين الحياة لأكثر من 5.6 ملايين شخص. وتلقى – في المتوسط – ما يقرب من 4 ملايين شخص مساعدات غذائية طارئة كل شهر في عام 2016م. قدم الشركاء خلال العام ذاته أيضا مياه صالحة للشرب لأكثر من 1.2 مليون شخص، وتم توزيع الأدوية والمستلزمات الطبية بما يكفي لنحو 1.3 مليون شخص، ومعالجة أكثر من 530,000 شخص من حالات سوء التغذية الحاد، وتسليم المستلزمات المنزلية الأساسية لأكثر من 500,000 شخص نازح، إضافة إلى غيرها من الإنجازات. وتشهد المراكز الميدانية الإنسانية العاملة توسعاً في صنعاء وعدن وإب وصعدة والحديدة. وقد تحقق كل هذا في ظل توفير 60 في المائة فقط من المتطلبات التمويلية وفي بيئة تفرض فيها أطراف النزاع العوائق البيروقراطية التي تحول في بعض الأحيان دون القيام بجهود الإغاثة.

يتمتع شركاء العمل الإنساني في مستهل عام 2017م بوضع جيد لزيادة حجم الإنجازات التي تحققت في العام الماضي. ولكننا ندرك أيضا أن هناك تحديات كبيرة ما زالت قائمة. إن حجم الاحتياجات لدى السكان في اليمن يتجاوز بشكل كبير قدرتنا على تحقيق ذلك. وليس بمقدور أطراف النزاع دائما توفير البيئة التمكينية اللازمة لعمليات الإغاثة وهي مستمرة افي اتّباع سياسات تفاقم من انهيار الاقتصاد ونظم الخدمات الاجتماعية. كما أن انهيار المؤسسات العامة والخاصة يفرض الضغط على شركاء العمل الإنساني بما يتجاوز اختصاصنا ودورنا المناسبين.

ولهذه الأسباب، فقد وضع الشركاء خطة الاستجابة الإنسانية لليمن لعام 2017 لتشمل فقط إنقاذ الأرواح أو مساعدات الحماية التي تلبي الاحتياجات الأكثر ضرورة والتي تم تحديدها في وثيقة الاحتياجات الإنسانية. وتستهدف خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن لعام 2017 ما يقرب من 12 مليون شخص في جميع أنحاء البلد بتكلفة إجمالية قدرها 2.1 مليار دولار. وبالنظر لحجم الأزمة وتدهورها المتسارع، فقد تمكن الشركاء بسهولة من وضع خطط أوسع نطاقا بكثير. إلا أننا ما زلنا ملتزمين بمبدأ أن خططنا يجب أن ترتكز على البراهين والقدرة الفعلية على حد سواء. ستكون الزيادات في عام 2017 محدودة وسوف تقع أساسا في قطاعات المواد الغذائية والصحة والتغذية الصحية، والتي تضررت جميعها بشكل صعب على وجه الخصوص. وإنني على ثقة من أن جميع أنشطة خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن والتكاليف المرتبطة بها معقولة وقابلة للتحقيق على حد سواء.

وفي حين أننا نسعى للتخفيف من الآثار المدمرة للنزاع على الفئات الأشدّ ضعفاً في اليمن، فإنني أتطلع قدما للعمل مع جميع الأطراف المعنية ذات المصلحة داخل البلد وخارجها لضمان أن تصل المساعدات الإنسانية الفعالة والقائمة على المبادئ بسرعة إلى أولئك الذين هم في أشدّ الحاجة إليها.

جيمي ماكغولدريك

منسق الشؤون الإنسانية

خطة الاستجابة الإنسانية

لمحة سريعة

الهدف الاستراتيجي ١

إنقاذ الأرواح، إعطاء الأولوية للفئات الأشد ضعفاً

الهدف الاستراتيجي ٢

دمج قضايا الحماية والنوع الاجتماعي في كافة مراحل الاستجابة

الهدف الاستراتيجي ٣

دعم الصيانة لمرافق الخدمات الأساسية والمؤسسات

الهدف الاستراتيجي ١

تعزيز التنسيق والمساءلة والمناصرة

ذوو الاحتياج	شديدو الاحتياج	المستهدفون	متطلبات التمويل (دولار)
18.8	10.3	12.0	2.1

الأشخاص المحتاجون للمساعدات الإنسانية

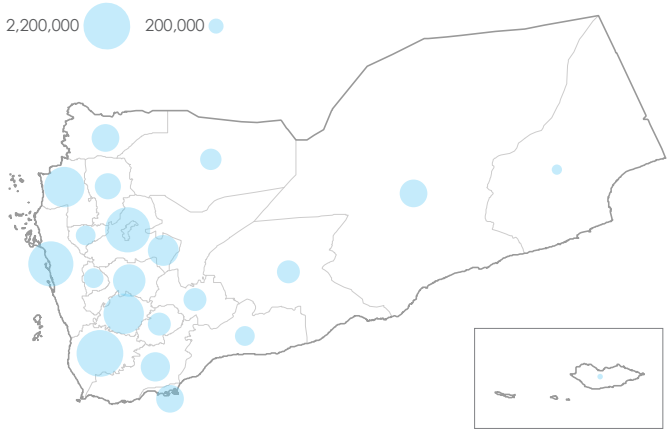

الأشخاص المستهدفين بالمساعدة الإنسانية

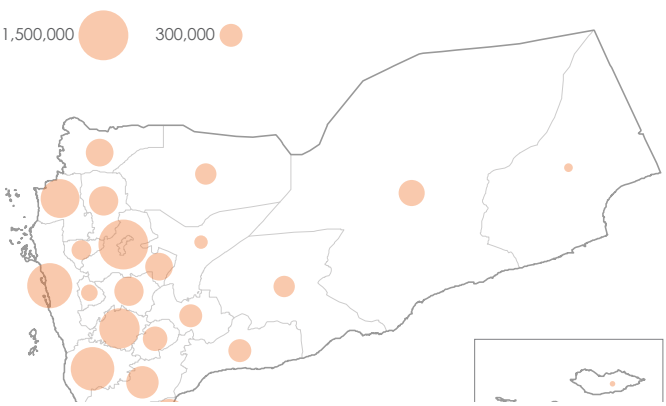

التواجد التشغيلي: عدد المنظمات

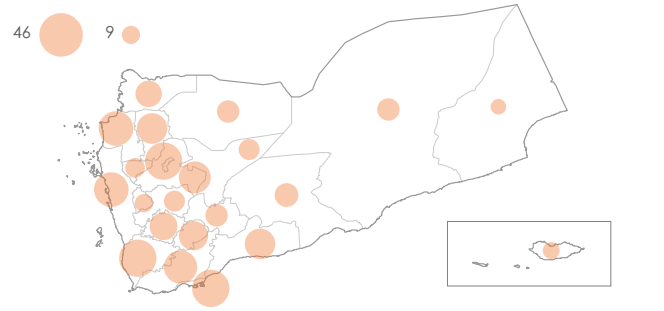

النازحون

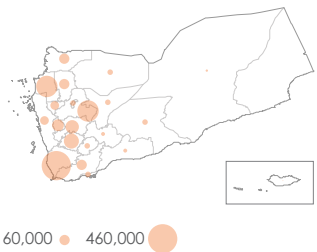

المجتمعات المضيفة المتضررة

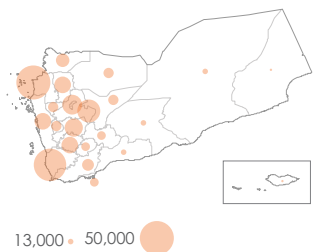

العائدون

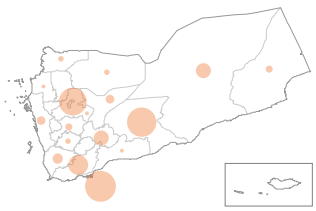

اللاجئون والمهجرون

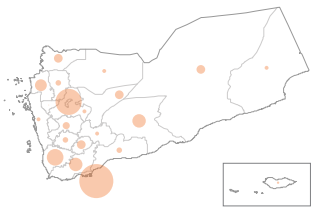

تأثير

الأزمة

أدى نحو عامين من الحرب إلى تدمير اليمن، ونتج عن ذلك احتياج نحو 18.8 مليون شخص إلى مساعدات إنسانية وحماية – بما في ذلك 10.3 ملايين منهم في حاجة ماسة للمساعدات. ويدفع النزاع البلد بسرعة نحو الانهيار الاجتماعي والاقتصادي والمؤسسي.

النزاع ونقاط الضعف المزمنة

واجهت اليمن حتى قبل تصاعد النزاع الحالي في منتصف مارس عام 2015م مستويات هائلة من الاحتياجات الإنسانية الناجمة عن سنوات من الفقر والتخلف والتدهور البيئي والنزاعات المتقطعة وضعف سيادة القانون. وقد أدى ما يقرب من عامين من الحرب إلى تفاقم نقاط الضعف المزمنة هذه، وترك ما يقدر من 18.8 مليون شخص في حاجة إلى مساعدات إنسانية أو حماية – وهو ما يشكل زيادة بما يقرب من 20 في المائة منذ أواخر عام 2014م. وهذا يشمل 10.3 ملايين شخص في فقر مدقع يحتاجون بشكل عاجل وفوري إلى المساعدة المنقذة للأرواح في قطاع واحد على الأقل. يلخص هذا الفصل بإيجاز التأثير الكلي للأزمة. ولقد أوردنا مزيدا من التفاصيل وتحليلاً للاحتياجات الخاصة بكل قطاع في وثيقة النظرة العامة حول الاحتياجات الإنسانية في اليمن.

حماية المدنيين

لقد كان سير العمليات القتالية وحشيا. حتى تاريخ 31 ديسمبر عام 2016، أبلغت المنشآت الصحية عما يقرب من 48 ألف ضحية (بما في ذلك ما يقرب من 7.500 وفيات) نتيجة للنزاع. تعتبر هذه الأرقام أقل بكثير من الحقيقة مقارنة بالحجم الحقيقي للخسائر نظراً لانخفاض قدرة تلك المنشآت الصحية على الإبلاغ والصعوبات التي يعاني منها السكان في الحصول على العناية الصحية. وقد أثيرت مخاوف جدية بشأن سير النزاع، إذا ثبت أن جميع الأطراف يرتكبون انتهاكات للقانون الإنساني

المشكلات الأساسية

- احتياجات النجاة الأساسية
- حماية المدنيين
- الخدمات والبنية التحتية الأساسية
- سبل العيش وانهيار القطاع الخاص

للاطلاع على نظرة عامة أكثر تفصيلاً عن الأزمة وتأثيراتها، يرجى الاطلاع على وثيقة "نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية في اليمن للعام 2017م"

الخسائر في صفوف العاملين في الصحة

31 إصابة | 13 قتيل

المصدر: منظمة الصحة العالمية (سبتمبر 2016)

الخسائر المبلغ عنها من المنشآت الصحية[1]

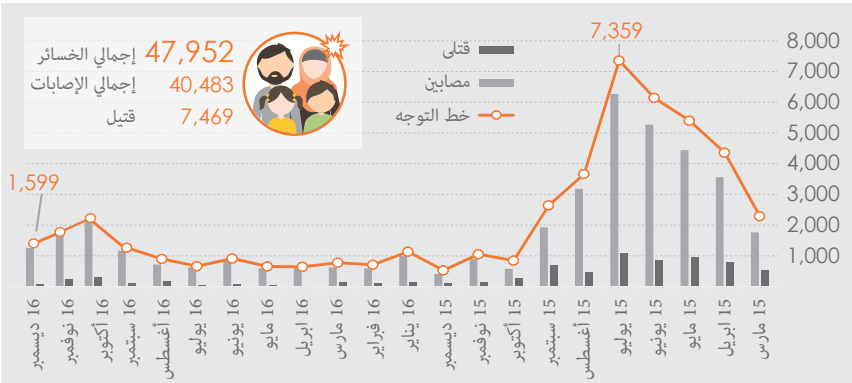

[1] نظراً للعدد الكبير من المنشآت الصحية التي لا تعمل أو تعمل جزئياً نتيجة للصراع، هذه الأرقام أقل من الواقع ويحتمل أن تكون أكبر من ذلك. المصدر: منظمة الصحة العالمية (حتى 31 ديسمبر 2016)

الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وواصلت الغارات الجوية المستمرة والعمليات القتالية إلى إلحاق الخسائر الفادحة، والإضرار بالبنية التحتية العامة والخاصة، وعرقلة إيصال المساعدات الإنسانية. وبعد ما يقرب من عامين من الحرب، تسبب أطراف النزاع ومؤيديهم في أزمة حماية شديدة يواجه فيها الملايين من السكان تهديدات هائلة على سلامتهم وعافيتهم، وأدى بالفئات الأكثر ضعفاً للكفاح من أجل البقاء.

التهجير القسري وحالات العودة

نزح منذ شهر مارس عام 2015م أكثر من 3 ملايين شخص في اليمن، بما في ذلك 2 مليون شخص لا زالوا نازحين بعيداً عن ديارهم منذ يناير 2017م. ويلجأ ما يقرب من نصف الأشخاص النازحين حالياً في حجة وتعز وصنعاء. ويعيش ما يقرب من 73 في المائة منهم مع أسر مضيفة أو في مساكن مستأجرة، مما يزيد الضغط على الموارد الشحيحة أصلا، و 20 في المائة يعيشون في مراكز جماعية أو تجمعات مساكن عشوائية. ظلت تقديرات النزوح مستقرة إلى حد ما في العام الماضي، وتراوحت ما بين 2 مليون و 2.8 مليون شخص، وبقي ما يقرب من 90 في المائة نازحين بعيداً عن ديارهم لأكثر من عشرة أشهر.

وقد عاد أكثر من 1 مليون نازح سابق فقط إلى مناطقهم الأصلية مؤقتا على الرغم من أن استدامة حالات العودة هذه لا تزال هشة للغاية. ومع تزايد طول فترات النزوح، فقد استنفد العديد من النازحين جميع مواردهم وأصبحوا يواجهون ظروفاً في نزوحهم لم تترك لهم أي بديل سوى العودة إلى ديارهم الأصلية. ويتركز ما يقرب من 70 في المائة من العائدين في عدن وصنعاء وتعز. وتعيش أعداد كبيرة من العائدين في المنازل المتضررة، وهم غير قادرين على تحمل عمليات الإصلاح ويواجهون مخاطر جدية متعلقة بالحماية.

التدهور الاقتصادي، ونقص السلع وارتفاع الأسعار

يتعرض الاقتصاد اليمني لتدمير مُتعمَّد. ويقدر التقييم العالمي لاحتياجات مواجهة الآثار الكارثية أن الخسائر على البنى التحتية وغيرها بلغت 19 مليار دولار – أي ما يعادل نحو نصف الناتج المحلي الإجمالي في عام 2013. وقد استهدف أطراف النزاع البنية التحتية الاقتصادية الرئيسية. وقد أدت الضربات الجوية بشكل رئيسي– إضافة إلى القصف أيضا وغيرها من الهجمات – إلى تضرر أو تدمير الموانئ والطرق والجسور والمصانع والأسواق. كما جرى فرض قيود أدت إلى تعطيل تدفق السلع للقطاع الخاص والمساعدات الإنسانية، بما في ذلك الغذاء والدواء (أنظر أدناه). وكانت جميع السلع الأساسية تقريباً ولعدة أشهر متاحة فقط وبشكل متقطع في معظم المواقع، وكانت أسعار السلع الأساسية في ديسمبر 2016 أعلى بنسبة 22 في المائة في المتوسط مما كانت عليه قبل الأزمة.

يعاني اليمن في الوقت نفسه من أزمة في السيولة النقدية مما نتج عنه معاناة السكان والتجار وشركاء العمل الإنساني من أجل نقل الأموال النقدية إلى البلاد وداخلها. وأصبحت البنوك مترددة بشكل متزايد في تزويد الائتمان للتجار اليمنيين الساعين لاستيراد السلع الأساسية. وكانت النتيجة النهائية لذلك هي بيئة اقتصادية أصبحت السلع الأساسية فيها أكثر ندرة وأكثر تكلفة مثلها مثل فرص سبل عيش السكان، فضلاً عن تراجع أو عدم إمكانية الحصول على النقد تماماً. ويواجه شركاء العمل الإنساني ضغوطاً متزايدة لتعويض القطاع التجاري بأكمله، الأمر الذي يفوق قدرتها ودورها المناسبين على حد سواء.

انهيار الخدمات الأساسية والمؤسسات

تشهد الخدمات الأساسية الضرورية الأساسية والمؤسسات التي تزودها انهياراً بسبب النزاع والنزوح والتدهور الاقتصادي. وتفيد السلطات اليمنية أن احتياطيات النقد الأجنبي للبنك المركزي قد انخفضت من 4.7 مليار دولار في أواخر عام 2014م إلى أقل من 1 مليار دولار في سبتمبر عام 2016م، وتزايد عجز الموازنة العامة بنسبة أكثر من 50 في المائة إلى 2.2 مليار دولار. ويتم دفع رواتب موظفي المرافق الصحية والمعلمين والعاملين الآخرين في القطاع العام بطريقة متقطعة، مما يترك 1.25 مليون شخص من موظفي الدولة و6.9 ملايين شخص ممن يعولونهم – ما يقرب من 30 في المائة من السكان – دون دخل منتظم في وقت تشهد فيه البلاد نقصا في السلع وارتفاعا في الأسعار.

ونتيجة لذلك، تتعرض الخدمات الاجتماعية التي تقدمها المؤسسات العامة للانهيار في الوقت الذي تتزايد فيه الاحتياجات. وأعلنت وزارة الصحة العامة والسكان في صنعاء في أغسطس 2016م أنها لم تعد قادرة على تغطية التكاليف التشغيلية للخدمات الصحية، وبحلول شهر أكتوبر كانت 45 في المائة فقط من المرافق الصحية تعمل بشكل كامل.

ويلاحظ تزايد نسبة التغيب عن العمل لدى كبار الموظفين – الأطباء ومستشاري التغذية والمعلمين – إذ يسعى الموظفون لإيجاد بدائل لإعالة أسرهم. وعلى رأس الضغوط للتعويض عن القطاع التجاري المتعثر، يستجيب شركاء العمل الإنساني للدعوات المتزايدة لسد الفجوات الناجمة

مستويات النزوح على مر الزمن

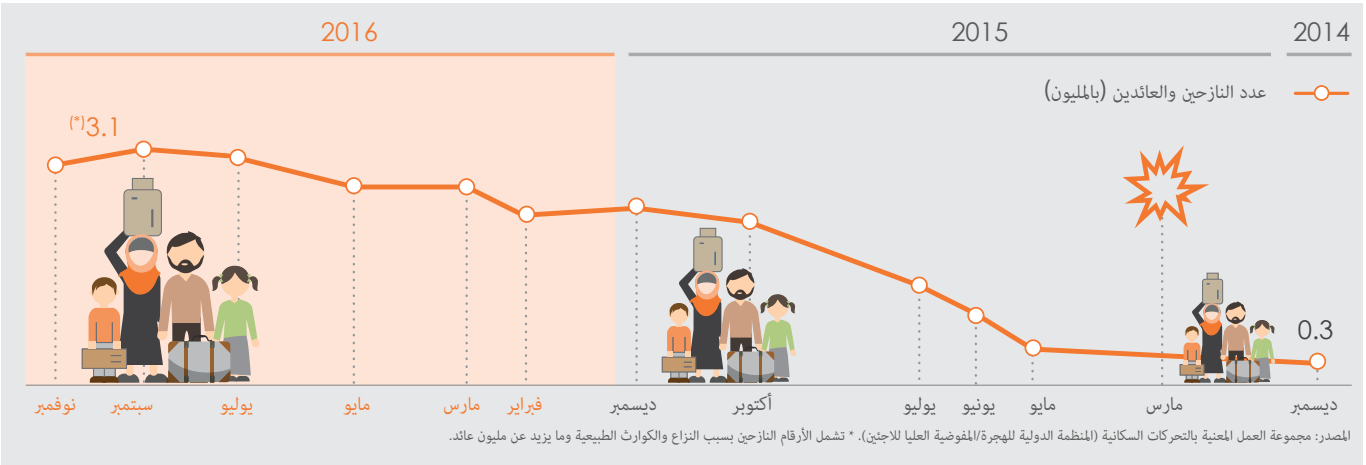

المصدر: مجموعة العمل المعنية بالتحركات السكانية (المنظمة الدولية للهجرة/المفوضية العليا للاجئين). * تشمل الأرقام النازحين بسبب النزاع والكوارث الطبيعية وما يزيد عن مليون عائد.

عن انهيار المؤسسات العامة.

القيود التي تفرضها أطراف النزاع

يفرض أطراف النزاع، وبشكل روتيني، قيوداً على حركة الأشخاص والبضائع والمساعدات الإنسانية. ويعتمد اليمن على الواردات لأكثر من 90 في المائة من احتياجات المواد الغذائية الأساسية وجميع كميات الوقود والأدوية تقريباً. وتسببت القيود المتذبذبة المفروضة من قبل التحالف على الواردات، فضلا عن الغارات الجوية على البنى التحتية مثل ميناء الحديدة، في تفاقم الاحتياجات من خلال الإعاقة الشديدة للواردات التجارية. حيث حظرت قوات التحالف والحكومة اليمنية أيضا منذ أغسطس 2016م استخدام مطار صنعاء للطيران التجاري. وتشير تقديرات الخطوط الجوية اليمنية قبل الحظر إلى أن ما لا يقل عن ثلث الركاب كانوا يسافرون إلى الخارج للحصول على العناية الطبية، غالباً في الحالات التي لم يعد يتوفر علاجها في اليمن.

وفرضت قوات الحوثيين/صالح وغيرها من الجماعات قيودا على السكان والإمدادات الأساسية من دخول المناطق المتنازع عليها، بما في ذلك القيود المتكررة في تعز والمناطق القريبة منها. وترفض السلطات في صنعاء ومناطق أخرى أيضا أو تؤخر في بعض الأحيان منح التصاريح للأنشطة الإنسانية، بما في ذلك طلبات الحركة من أجل تقييم أو تقديم المعونة. وقد تم إلغاء أو فرض قيود على ورش عمل وعلى عمليات جمع البيانات الإنسانية وتبادل المعلومات بشكل متقطع. ويتم حل هذه القيود في بعض الأحيان من خلال الحوار، ولكن الوقت الضائع يمثل عبئا غير مقبول بالنسبة للأشخاص الذين هم في أمس الحاجة إلى المساعدات. وتشير التطورات الإيجابية التي حدثت منذ نوفمبر 2016م إلى أن هذه القيود قد تتحسن بشكل كبير في الفترة القادمة.

الاحتياجات الإنسانية المتنامية في القطاعات الرئيسية

يحتاج ما يقدر بـ 18.8 مليون شخص إلى نوع من أنواع المساعدات أو الحماية من أجل تلبية احتياجاتهم الأساسية، بما في ذلك 10.3 ملايين شخص ممن هم بحاجة فعلية إلى مساعدات تنقذ أرواحهم أو تحافظ عليها، وهو ما يمثل ارتفاعاً بنحو 20 في المائة منذ أواخر عام 2014م

المحتاجون للمساعدات الإنسانية مع مرور الزمن

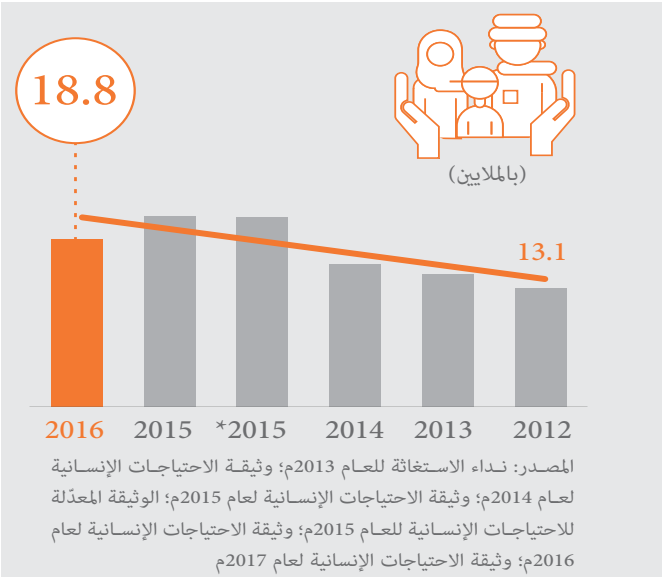

المصدر: نداء الاستغاثة للعام 2013م؛ وثيقة الاحتياجات الإنسانية لعام 2014م؛ وثيقة الاحتياجات الإنسانية لعام 2015م؛ الوثيقة المعدّلة للاحتياجات الإنسانية للعام 2015م؛ وثيقة الاحتياجات الإنسانية لعام 2016م؛ وثيقة الاحتياجات الإنسانية لعام 2017م

وهي مدفوعة بالاحتياجات المتزايدة في كافة القطاعات بعد نحو عامين من النزاع. ويقل عدد الأشخاص المحتاجين للمساعدات الإنسانية المقدر بـ 18.8 مليون شخص عن العدد الذي شهده عام 2016م، والذي بلغ 21.2 مليون شخص، ويعكس هذا التغيير إجراء عمليات أكثر دقة لجمع وتحليل البيانات فقط ولا يفسر بأي حال من الأحوال على أنه "تحسن" في الوضع الإنساني الكارثي في اليمن.

الأمن الغذائي والزراعة

تشير النتائج الأولية لتقييم الأمن الغذائي والتغذية في حالات الطوارئ إلى أن 17.1 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي في اليمن، بما في ذلك 7.3 ملايين شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد – وهذا أعلى بكثير من العدد المقدر في وثيقة "النظرة العامة حول الاحتياجات الإنسانية". كما أبلغ ما نسبته خمس وثمانون في المائة من الأسر التي تعمل في المجال الزراعي عن الحاجة الملحة للمستلزمات الزراعية. وستظهر النتائج النهائية لهذا التقييم في فبراير 2017م.

الصحة

يحتاج ما يقدر بـ 14.8 مليون شخص إلى الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية الأساسية، بما في ذلك 8.8 ملايين شخص ممن يعيشون في مناطق تفتقر بشدة إلى الخدمات. ويوجد نقص حاد في المواد الطبية وما نسبته 45 في المائة من المرافق الصحية العاملة فقط. كما تعرض 274 مرفقاً صحياً للتضرر أو الدمار، وقتل 13 عاملاً وجرح 31 عاملاً في المجال الصحي على الأقل حتى أكتوبر 2016م.

التغذية الصحية

يعاني نحو 3.3 ملايين طفل وامرأة حامل أو مرضعة من سوء التغذية، بما في ذلك 462,000 طفل دون سن الخامسة يعانون من سوء التغذية الحاد الوخيم. وهذا يمثل ارتفاعاً بمقدار 57 في المائة منذ أواخر عام 2015م، الأمر الذي من شأنه أن يهدد الأرواح وإمكانية استمرار الحياة لأولئك المتضررين.

المياه والصرف الصحي والنظافة

يحتاج ما يقدر ب 14.5 مليون نسمة إلى المساعدات في تأمين يحتاج ما يقدر بـ 14.5 مليون شخص إلى المساعدات في تأمين الوصول إلى المياه الصالحة للشرب وخدمات الصرف الصحي، بما في ذلك 8.2 ملايين شخص ممن هم في حاجة ماسة لذلك. وهذا يمثل ارتفاعاً بنسبة 8 في المائة منذ أواخر عام 2014م، حيث تكثفت شدة هذه الاحتياجات.

الإيواء والمواد الأساسية

يحتاج ما يقدر بـ 4.5 ملايين شخص إلى الإيواء أو المواد المنزلية الأساسية الضرورية، بما في ذلك النازحين والمجتمعات المضيفة والعائدين الأوليين، حيث يسهم النزوح الناجم عن استمرار النزاع، فضلاً عن حالات العودة الأولية إلى بعض المناطق، في زيادة هذه الاحتياجات.

الحماية

يحتاج نحو 11.3 مليون شخص إلى المساعدات في حماية وحفظ سلامتهم أو كرامتهم أو حقوقهم الأساسية، بما في ذلك 2.9 مليون شخص ممن يعيشون في المناطق المتضررة بشكل كبير. كما يحتاج الأشخاص من الفئات الضعيفة إلى الخدمات القانونية والنفسية وغيرها من الخدمات، بما في ذلك دعم حماية الأطفال والحماية من العنف القائم

على النوع الاجتماعي.

التعليم

هناك ما يقارب 2 مليون طفل ممن هم في سن الالتحاق في المدرسة هناك ما يقارب 2 مليون طفل ممن هم في سن الالتحاق في المدرسة غير ملتحقين بالنظام التعليمي ويحتاجون إلى دعم حقهم في الحصول التعليم. وهناك أكثر من 1,600 مدرسة غير صالحة للاستخدام نتيجة الأضرار الناجمة عن النزاع أو وإيواء النازحين أو احتلالها بواسطة مجموعات مسلحة.

سبل العيش وقدرات المجتمعات المحلية على التحمل في مواجهة الأزمات

تشير تقديرات إلى فقدان ما يقدر بنحو 8 ملايين شخص في اليمن سبل عيشهم أو أنهم يعيشون في مجتمعات تفتقر إلى الحدّ الأدنى من الخدمات الأساسية. تحتاج المجتمعات المحلية إلى دعم تعزيز قدراتها على التحمل، بما في ذلك إزالة الألغام وغيرها من المتفجرات في ما قد يصل إلى 15 محافظة.

إجمالي المحتاجين للمساعدات الإنسانية حسب النوع الاجتماعي وفئتهم من اللاجئين والمهاجرين

	أشخاص في حاجة ماسة		إجمالي الأشخاص المحتاجين للمساعدات الإنسانية		الأشخاص المحتاجين للمساعدات الإنسانية
	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	اللاجئون والمهاجرون
	4.3	4.5	7.3	7.5	0.15
	4.0	4.2	7.1	7.4	0.11
	3.5	3.5	7.0	7.1	0.14
	1.4	1.5	5.5	5.7	0.22
	2.5	1.5	2.8	1.7	
	0.54	0.6	1.1	1.2	0.03
	0.01	0.02	0.12	0.34	
	1.9	2.0	2.2	2.3	0.11

الأشخاص المحتاجين للمساعدات الإنسانية حسب القطاع

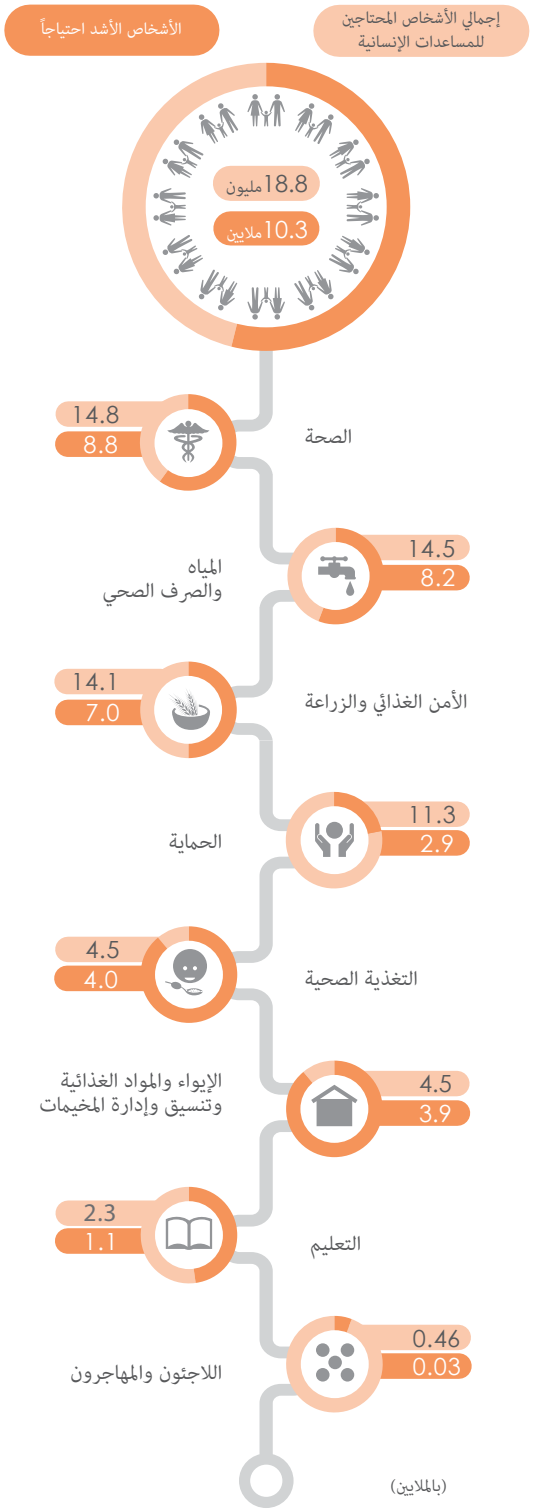

المصدر : المجموعات

(*) تقدر المجموعات القطاعية عدد الأشخاص ذوي الاحتياجات القطاعية في اليمن، باستثناء اللاجئين والمهاجرين. يشير المخطط على الجهة اليمنى إلى تقديرات المجموعة فقط ولا يشمل اللاجئين والمهاجرين. تقدم تقييم اللاجئين والمهاجرين متعدد القطاعات تقديرات فيما يتعلق بالاحتياجات القطاعية بالنسبة للاجئين، وطالبي اللجوء، والمهاجرين في اليمن. وتظهر هذه الأرقام تحت العمود الخاص باللاجئين والمهاجرين في الجدول على الجهة اليسرى

المخطط الزمني

26–19 مارس 2015

تصاعد متسارع في النزاع، حيث استهدفت التفجيرات الانتحارية مسجدين في صنعاء في 19 مارس، مما أدى إلى مقتل نحو 150 شخص وإصابة 350 آخرين. كما تقدمت قوات الحوثيين/صالح جنوباً نحو تعز، ولحج، وعدن. وبدأت في 26 مارس قوات التحالف التي تقودها السعودية شن غارات جوية، ثم جرى تصعيد للقتال والغارات الجوية بشكل سريع في كل أنحاء البلد.

12 مايو 2015

بدء مهلة إنسانية لمدة 5 أيام، وتم الإبلاغ عن حدوث خروقات متكررة.

من منتصف يوليو حتى منتصف أغسطس 2015

تغيرت الخطوط الأمامية في النزاع إلى حد كبير، إذ سيطرت قوات التحالف المدعومة على محافظة عدن في أواخر يوليو وامتدت لتصل إلى أجزاء كبيرة من المناطق الواقعة في جنوب اليمن في منتصف أغسطس. كما اندلعت اشتباكات كبيرة مدعومة بغارات جوية في تعز، ووقعت المدينة تحت الحصار.

من أواخر سبتمبر إلى مستهل أكتوبر 2015

ضربت غارتان جويتان واضحتان للعيان حفلي زفاف، مما أدى إلى مقتل أكثر من 150 شخص، حيث وقع الهجوم الأول في 28 سبتمبر في محافظة تعز وقتل أكثر من 130 شخص، بينما وقع الهجوم الثاني في مدينة ذمار وأدى إلى مقتل 23 شخصاً على الأقل.

1 يوليو 2015

وضعت الأمم المتحدة اليمن على حالة الطوارئ من المستوى الثالث– وهو أعلى مستوى.

18 أغسطس 2015

ضربت غارة جوية ميناء الحديدة وأدت إلى تدمير البنى التحتية الأساسية للميناء الذي يعد أكبر موانئ اليمن البحرية. أدار هذا الميناء قبل الأزمة معظم الواردات الضرورية إلى اليمن من أغذية وأدوية ووقود للبلد.

6 أكتوبر 2015

أعلنت الدولة الإسلامية مسؤوليتها عن الهجمات التي استهدفت قوات التحالف ومسؤولي الحكومة اليمنية في فندق القصر في محافظة عدن، إضافة إلى مجموعة من المصلين في مسجد بصنعاء. وأدى ذلك إلى مقتل 22 شخصاً على الأقل.

نوفمبر 2015

اجتاح إعصاران متتابعان الساحل الجنوبي وجزيرة سوقطرة، مما أدى إلى مقتل 10 أشخاص على الأقل والتسبب بفيضانات واسعة. عادة لا تحدث الأعاصير التي تتقاطع مع سطح اليابسة إلا بشكل نادر في اليمن ويعتبر حدوث إعصارين بهذا التعاقب السريع أمراً غير مسبوق تقريباً.

15 ديسمبر 2015

دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ إثر بدء الأطراف محادثات سلام تحت رعاية الأمم المتحدة في سويسرا، في حين تم الإبلاغ عن حدوث خروقات متكررة خلال فترة هذه الهدنة.

أغسطس 2016

انفضّت محادثات السلام في الكويت في 6 أغسطس دون توصل الأطراف إلى اتفاق، حيث تكثفت الاشتباكات والغارات الجوية مباشرة بعد ذلك. ضربت الغارات الجوية سوقاً مكتظاً في صنعاء، ومدرسة في مدينة صعدة، إضافة إلى مستشفى تدعمها منظمة أطباء بلا حدود في مدينة حجة في شهر أغسطس، في حين قتلت ميليشيات الدولة الإسلامية 60 شخصاً على الأقل في هجوم انتحاري في عدن. وأغلق مطار صنعاء أمام حركة الطيران المدني.

10 أبريل 2016

تجدد الوقف الساري للأعمال القتالية بعد تأجيله عدة مرات، حيث بدأت محادثات سلام في الكويت تحت رعاية الأمم المتحدة في 21 أبريل.

8 أكتوبر 2016

هزت عدة غارات جوية الصالة الكبرى في صنعاء مما أدى إلى مقتل 140 شخصاً على الأقل، وجرح أكثر من 600 في واحدة من أسوأ الحوادث المنفردة وأكثرها كارثية في تاريخ النزاع.

4 أكتوبر 2016

ضرب هجوم صاروخي منطقة مدينة في تعز، مما أدى إلى مقتل 10 أشخاص – معظمهم من الأطفال. وقد نفذت القوات الموالية للحوثيين قصفاً عشوائياً على مناطق مدنية مأهولة بالسكان في تعز باستمرار منذ أغسطس 2015.

أوائل يناير 2016

انتهى وقف إطلاق النار الرسمي عقب اختتام محادثات السلام دون نتائج تذكر، حيث تصاعدت الاشتباكات والغارات الجوية عبر البلاد.

11 سبتمبر 2016

ضربت غارة جوية موقعاً لحفر بئر مياه في صنعاء، كما ضربت الغارات المتتابعة أوائل المسعفين الذين هرعوا إلى مكان الحادث.

يناير 2017

تصاعد النزاع خاصة في المناطق الجنوبية الغربية. وأطلع مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة أطراف النزاع في طرح خارطة طريق مقترحة للسلام.

6 أكتوبر 2016

أعلنت وزارة الصحة عن تفشي وباء الكوليرا، حيث تم الإبلاغ عن أكثر من 15,600 حالة مشتبه بها منذ 11 يناير 2017م، بالرغم من انخفاض الأنباء المتعلقة بظهور حالات جديدة.

مايو وأغسطس 2016

تساقطت أمطار غزيرة في مايو وأغسطس مما أدى إلى حدوث فيضانات في 7 محافظات. وقدر الشركاء أن 70 شخصاً قد قتلوا في الفيضانات، وأصبح أكثر من 35 ألف شخص بحاجة إلى مساعدات إنسانية.

الأهداف

الاستراتيجية

سيعطي الشركاء في عام 2017 الأولوية لتقديم المساعدات والحماية المباشرة المنقذة للأرواح من أجل مواجهة أكثر الاحتياجات شدّة حسبما تم تحديدها في وثيقة "النظرة العامة حول الاحتياجات الإنسانية"، حيث ستعزز كافة أنشطة حفظ السلامة والكرامة وإتاحة الوصول العادل للمساعدة الإنسانية القائمة على مبادئ العمل الإنساني. كما سيسعى الشركاء لدعم الخدمات والمؤسسات الأساسية والضرورية للاستجابة، إضافة إلى تحسين التنسيق، والمساءلة والمناصرة.

في ضوء الارتفاع المستمر لمستويات الاحتياجات المعيشية وانتهاكات الحقوق الأساسية، يحافظ الفريق القُطري الإنساني على إبقاء تركيزه الاستراتيجي منصباً على تقديم المساعدات والحماية المباشرة والمنقذة للأرواح. تظهر المؤشرات والأهداف المرتبطة بكافة الأهداف الاستراتيجية لعام 2017 في الملحق 1.

1

تقديم المساعدات المنقذة للأرواح للأشخاص الأشدّ ضعفاً في اليمن من خلال استجابة فعالة ومستهدفة.

يحتاج تنامي أعداد السكان في اليمن إلى تقديم مساعدات إنسانية من شأنها أن تضمن احتياجاتهم المعيشية الأساسية، ويتضح ذلك من الزيادات الكبيرة في مستويات انعدام الأمن الغذائي الشديد وسوء التغذية الحاد ونقص المياه النظيفة والنزوح وتراجع الخدمات الصحية. وسيبقى الهدف الأساسي للشركاء متمثّلاً في توفير المساعدات المنقذة للأرواح.

2

ضمان أن تعمل كافة أشكال المساعدات على تعزيز الحماية والسلامة والكرامة للأشخاص المتضررين، وأنها تقدم بالتساوي للرجال والنساء والفتيان والفتيات.

ستعمل المساعدات على تعزيز سلامة وكرامة الفئات التي تقدم لها، حيث سيتمتع جميع الأشخاص– سواء كانوا رجالاً أو نساءً أو فتياناً أو فتيات من كافة الفئات السكانية – بإمكانية الوصول العادل للمساعدات وفقاً لاحتياجاتهم. كما سيعمل الشركاء على دمج الحماية والتحليل القائم على النوع الاجتماعي في كافة قطاعات الاستجابة بما يتوافق مع خطط عمل الفريق القُطري الإنساني للحماية والنوع الاجتماعي.

3

دعم وحفظ الخدمات والمؤسسات الضرورية للعمل الإنساني الفوري وتعزيز سبل العيش وقدرات التحمل.

يستند العمل الإنساني في اليمن إلى تشغيل الحد الأدنى من الخدمات الأساسية المقدمة من المؤسسات العامة. وحيث أن هذه الخدمات تنهار بشكل متزايد، فسيعمل الشركاء على تعزيز الدعم الذي يستهدف الخدمات الرئيسية العامة، فضلاً عن تصميم العمل الإنساني بالشكل الذي يتم هذه الخدمات. وسيتابع الشركاء في نفس الوقت استكشاف الفرص الهادفة لدعم سبل العيش والمرونة، وتحديداً في المناطق التي تتمتع باستقرار نسبي أكبر.

4

تقديم استجابة إنسانية قائمة على المبادئ ومنسَّقة وقابلة للمساءلة وتناصر بفاعلية للأشخاص الأشدّ ضعفاً في اليمن.

ستعمل الاستجابة الإنسانية في عام 2017 على تعزيز الدمج والاقتراب أكثر من الأشخاص المتضررين، حيث سيقوم الشركاء بتعزيز التنسيق عن طريق إعطاء الأولوية للمناهج المشتركة ومشاركة الموظفين في عملية صنع القرار من المراكز الميدانية. وستشارك كافة خطط الاستجابة الإنسانية في اليمن في إطار المساءلة المشتركة الذي سيعمل على إشراك النساء والرجال على نحو أفضل، ودمج أولوياتهم في الاستجابة بشكل أكثر فاعلية، والإسهام في تحقيق المزيد من المساواة. سيؤدي إجراء حملة المناصرة المنسَّقة إلى زيادة اهتمام العالم بالأزمة اليمنية، وإشراك الجهات المعنية الرئيسية في مجموعة من القضايا، بما في ذلك وصول المساعدات الإنسانية.

استراتيجية

الاستجابة

يهدف شركاء العمل الإنساني للوصول إلى 12 مليون شخص في اليمن لتقديم المساعدات المنقذة للأرواح أو الحماية في 2017، وهذا يمثل تلبية الاحتياجات الملحة لـ 10.3 ملايين شخص في كافة المحافظات حيثما يسمح وصول المساعدات الإنسانية والقدرة التشغيلية بذلك، إضافة إلى معالجة الاحتياجات المتوسطة في المناطق التي يكون فيها السكان معرضين لخطر الانزلاق إلى دائرة الاحتياجات الشديدة.

ترتكز خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2017م في اليمن على فرضيات والتزامات التخطيط المشترك الهادف لدعم قدرة شركاء العمل الإنساني على تحقيق الأهداف الاستراتيجية لهذا العام، حيث تركز هذه الالتزامات بوضوح على نطاق العمل المحدد لخطة الاستجابة، وتطبيق منهاج أكثر تكاملاً، وتعزيز التمكين المحلي، والعمل على إنشاء شراكات أقوى إضافة إلى الاستخدام الاستراتيجي للأموال المجمعة. ونوضح أدناه كل التزام من هذه الالتزامات، كما أن هناك أيضاً فصول مستقلة مخصصة للحديث عن وصول المساعدات الإنسانية والقدرة التشغيلية، فضلاً عن إدراج استراتيجيات الاستجابة المخصصة لقطاع محدد في الجزء 2 من خطة الاستجابة الإنسانية لليمن.

فرضيات التخطيط

يتوقع سيناريو التخطيط لعام 2017 استمرار النزاع على النسق نفسه لعام 2016، إضافة إلى تسارع الاستمرار في تدهور الظروف الاقتصادية والاجتماعية.

- **الاحتياجات الإنسانية:** سيستمر ظهور الاحتياجات الإنسانية الكبيرة في كافة القطاعات نظراً لاستمرار النزاع، وانعدام الأمن، والانهيار الاقتصادي، والتأخر التنموي المزمن. وحتى لو تم تحقيق تسوية سياسية في مستهل العام، ستواصل هذه الاحتياجات ظهورها ويرجح أن تستمر في التفاقم خلال عام 2017 نتيجة للحرب الدائرة منذ عامين. فهناك ما يقدر بـ 18.8 مليون شخص بحاجة إلى المساعدات الإنسانية في قطاع واحد على الأقل – بما في ذلك 10.3 ملايين ممن هم بحاجة إلى المساعدات الفورية لإنقاذ أرواحهم أو الحفاظ عليها. وستظل هناك ثغرة كبيرة قائمة بين الاحتياجات الملحة والمحددة ضمن خطة الاستجابة الإنسانية وإجمالي احتياجات البلد بأكملها.
- **ديناميكيات النزاع:** ستختلف شدة النزاع بشكل كبير حسب المنطقة، وحسب ما تشهده مناطق الخطوط الأمامية المحلية من كثافة في الاشتباكات أو الغارات الجوية، إذ ستظل غيرها من المناطق أكثر هدوء نسبياً. وقد تتغير السيطرة على المناطق الواقعة في الخطوط الأمامية بطريقة ما خلال العام، غير أنه من غير المتوقع أن يتسع نطاق الاشتباكات في مختلف أنحاء البلد. كما قد توفر المناطق المحلية التي تتمتع بقدر أكبر من الأمن فرصاً تساعد في دعم قدرات التحمل لدى المجتمعات المحلية واستكشاف سبل وضع برامج الإنعاش.
- **التحركات السكانية:** ستتنوع أنماط النزوح والعودة بناءً على المستويات المحلية السائدة للنزاع وانعدام الأمن، حيث سيبقى عدد الأشخاص النازحين يتراوح بين 2 إلى 3 ملايين شخص، فيما سيتراوح عدد العائدين ما بين 1 إلى 2 مليون شخص. كما ستظل الاحتياجات ذات الأولوية حسبما تم تحديدها بشكل مبدئي بناءً على احتياجات النازحين تتمحور حول الغذاء والمياه الصالحة للشرب والإيواء والرعاية الصحية والحماية. أما بالنسبة لاحتياجات العائدين ذات الأولوية، فستكون مماثلة لاحتياجات النازحين إلى جانب تأمين سبل العيش والتعليم. وستبقى حالات العودة غير ثابتة في العديد من المناطق نظراً لانعدام الأمن المستمر، كما أنه لن يتم تحقيق حلول دائمة لمشاكلهم إلى حد كبير.
- **المخاوف المتعلقة بالحماية:** يتوقع أن تزداد احتياجات الحماية للفئات السكانية الأشد ضعفاً، بما في ذلك مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي، إضافة إلى أن النزاع لن يتوقف عن خلق مخاطر شديدة من شأنها تهديد سلامة وعافية المدنيين وحقوقهم الأساسية. كما سيستمر أطراف النزاع بانتهاك القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان في ظل غياب آليات مساءلة أقوى وأكثر صرامة. وقد تزداد التوترا ت داخل المجتمعات في ظل تزايد شح الموارد وتعرض المجتمعات المضيفة للنازحين على وجه التحديد للخطر كلما طالت مدة النزوح وتفاقم العبء على المضيفين. كما أنه من المرجح أن ترتفع معدلات الجريمة عقب نفاذ آليات التأقلم. ويمكن للعنف المنزلي والمجتمعي أن يزداد أيضاً كلما واجهت الأسر والمجتمعات الضغط والإجهاد والنقص المتراكم في الإمدادات. كما ستشتد حدة التمييز العنصري ضد الأقليات بتفاقم المنافسة على الموارد.
- **المؤسسات العامة:** سوف تنخفض قدرة مؤسسات القطاع العام على الإتاحة والحفاظ وتخزين الخدمات الأساسية في العديد من المناطق نظراً لقلة التمويل، بما في ذلك الرواتب للجهات الرئيسية المعنية بتقديم الخدمات. وسيؤدي عجز المؤسسات العامة عن تلبية التكاليف التشغيلية إلى عرقلة إيصال الخدمات المجتمعية الأساسية، إضافة إلى التأثير على جودة الخدمات المقدمة. كما ستتضرر كل من قطاعات الصحة والتغذية والتعليم والنظافة بشكل جزئي. كذلك من المرجح أن يزداد تفشي سوء التغذية والأمراض المعدية، في حين سيواجه شركاء العمل الإنساني ضغوطاً متزايدة للتعويض عن التدهور في مستوى الخدمات العامة.
- **البعد الاقتصادي:** ستظل الأسواق التجارية تعمل بالحد الأدنى في معظم المناطق على الأقل، نتيجة تلقي الإمدادات عن طريق القطاع غير الرسمي بشكل رئيسي، وقدرة بعض السلع على دخول البلاد عبر القنوات النظامية (أنظر "الواردات" أدناه). كما سيتم إتاحة السلع

الأساسية في معظم المحافظات بشكل متقطع على الأقل في الأسواق المحلية ولكن بأسعار أكثر ارتفاعاً (أعلى بنسبة تتراوح بين 30% إلى 50% من مما كانت عليه قبل الأزمة). وستعزف البنوك الأجنبية عن التعامل مع البنوك اليمنية بسبب تصنيف اليمن كدولة "شديدة المخاطر"، كما يمكن أن تواجه هذه الأخيرة إغلاق حساباتها في الخارج أو رفض حوالاتها المقومة بالصرف الأجنبي. وكذلك سينعكس النقص الحاصل في احتياطات النقد الأجنبي وسعر الصرف إلى ارتفاع أسعار كافة السلع تقريباً، وسيواجه اليمنيون الذي يعيشون في الخارج صعوبات عدة لإرسال الحوالات المالية إلى عوائلهم – التي تشكل مصدراً كبيراً للدخل في فترة ما قبل الأزمة – بسبب القيود المصرفية المفروضة. وهكذا سيواجه شركاء العمل الإنساني ضغوطاً متزايدة للتعويض عن تعثر وتداعي القطاع التجاري.

- **واردات الإمدادات الأساسية:** يعتمد اليمن على الواردات لأكثر من 90 في المائة من المواد الغذائية الأساسية، وكافة إمدادات الوقود والمستلزمات الطبية تقريباً. لذلك سيظل مستوى استيراد الواردات التجارية الخاصة بهذه السلع أدنى من المستويات المطلوبة، وستبقى أسعار السلع الأساسية أعلى بشكل كبير. وستدفع القيود المفروضة على الاستيراد من قبل التحالف بشكل رئيسي إلى العجز عن توفير بعض السلع والتسبب في تأخير وصول غيرها من السلع، حيث سيكون التأخير جزئياً على الأقل نظراً للصعوبات التي يواجهها التجار في الحصول على التمويل، والتي تشمل الاعتمادات البنكية التي يصدرها البنك المركزي اليمني منذ انتقاله إلى موقع آخر؛ فضلاً عن امتناع البنوك الأجنبية عن إصدار هذه الاعتمادات أو المتطلبات اللازمة لإصدار مائة في المائة من الضمانات البنكية. وقد أرسل العديد من المستوردين الرئيسيين في ديسمبر 2016م مذكرات إلى السلطات اليمنية لتحذيرها بشأن احتمال توقف واردات القمح بشكل كامل نظراً لعجزهم عن الحصول على التمويل. وبالتالي، سيستمر النقص في السلع الأساسية نتيجة لتلك القيود والتأخيرات، وسيشكل ذلك دافعاً كبيراً لازدياد الاحتياجات الإنسانية.

- **سبل العيش:** أدى نحو عامين من الأزمة إلى ارتفاع نسب البطالة، وخسارة سبل العيش الحضرية والريفية، وحدوث انقطاعات في دفع رواتب موظفي القطاع العام، وهو ما يؤدي في المقابل إلى مضاعفة تأثير ارتفاع أسعار السلع والنواقص المحلية. لذا سيواجه السكان نتيجة لهذا "التأثير المضاعف" صعوبات عدة لتلبية احتياجاتهم في الوقت الذي تضعف فيه سبل العيش أو تتلاشى. كما سترتفع معدلات الفقر، وسيعتمد الأشخاص المتضررون بشكل متزايد على المساعدات الإنسانية.

النقاط الأساسية

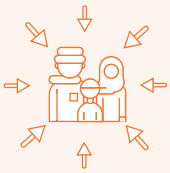

12 مليون
من المستهدفين، و
10.3 ملايين من
المحتاجين بشدة للمساعدات

ضخ **2.1 مليار**
دولار لتمويل المتطلبات

التنفيذ الميداني القائم على
المبادئ الإنسانية.

شدة الاحتياجات لعام 2017م حسب المديريات

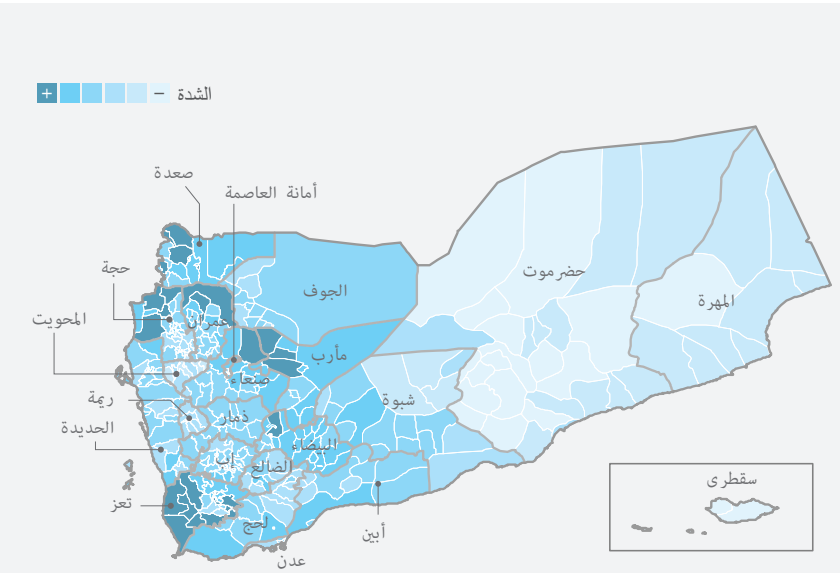

المصدر: وثيقة الاحتياجات الإنسانية في اليمن (نوفمبر ٢٠١٦)

عدد المنظمات حسب المحافظة

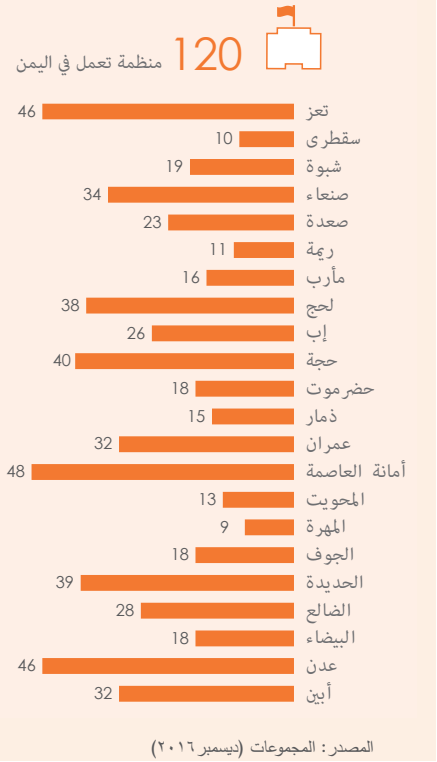

المصدر: المجموعات (ديسمبر ٢٠١٦)

• **الاستجابة الإنسانية:** ستتحسن فاعلية الاستجابة الإنسانية مع ازدياد التمويل، وتوزيع المزيد من العاملين في المراكز الميدانية، وتحسين التنسيق وترسيخ قاعدة "براهين أقوى"، حيث سيتم التخطيط لتقديم المساعدات وتنفيذ ذلك على المستوى المحلي بشكل متزايد وأقرب ما يكون إلى الأشخاص المحتاجين. غير أن العمل الإنساني سيستمر في كونه مقيداً ومحدوداً في بعض المناطق المحلية بسبب القيود الإدارية، واللوجستية، والبيروقراطية التي يفرضها أطراف النزاع.

نطاق العمل المحدد والأولويات

لا يمتلك مجتمع العمل الإنساني القدرة على الوصول إلى 18.8 مليون لكافة التحديات المحددة في فرضيات التخطيط. وبالتالي قام الشركاء بتضييق نطاق خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن لعام 2017م من أجل إعطاء الأولوية للاحتياجات الأكثر إلحاحاً. **يتكون المستفيدون الذين تم التخطيط لتقديم المساعدات لهم في عام 2017م من السكان الذين يعانون من احتياجات إنسانية شديدة محددة في وثيقة النظرة العامة حول الاحتياجات الإنسانية، إضافة إلى عدد محدود من الأشخاص ممن هم على أعتاب الانزلاق إلى مستويات الاحتياج الشديد للمساعدات.**

تضمنت وثيقة الاحتياجات الإنسانية لعام 2017م معلومات أكثر من جميع أنحاء البلد أكثر من أي وقت مضى، وعملت على تحسين الدقّة في منهجية تحليل الاحتياجات لعام 2017 بشكل كبير، حيث أن الانخفاض الطفيف في تقدير عدد الأشخاص المحتاجين للمساعدات الإنسانية من عام 2016 وحتى 2017 ما هو إلا انعكاس لتوفر بيانات أفضل، ولا يفسر بأي حال من الأحوال على أنه "تحسن" في الوضع الإنساني الكارثي.

تهدف خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن لعام 2017 بناءً على وثيقة الاحتياجات الإنسانية لعام 2017م إلى إيصال المساعدات المنقذة للأرواح والحماية إلى 12 مليون شخص. ولقد أدرجت نسبة السكان المستهدفين المتبقية من أصل 36 في المائة من الأشخاص ممن هم في حاجة متوسطة – والتي حددت في وثيقة الاحتياجات الإنسانية – في خطة الاستجابة الإنسانية لليمن لعام 2017م، وهي تبلغ (1.7 مليون شخص). إن هؤلاء السكان معرضون لخطر الانزلاق في خانة الاحتياج الشديد وقد تم استهدافهم لإيصال المساعدات لهم حيثما توفرت لدى

عدد المشاريع الخاصة بخطة الاستجابة الإنسانية في اليمن حسب نوع المنظمة

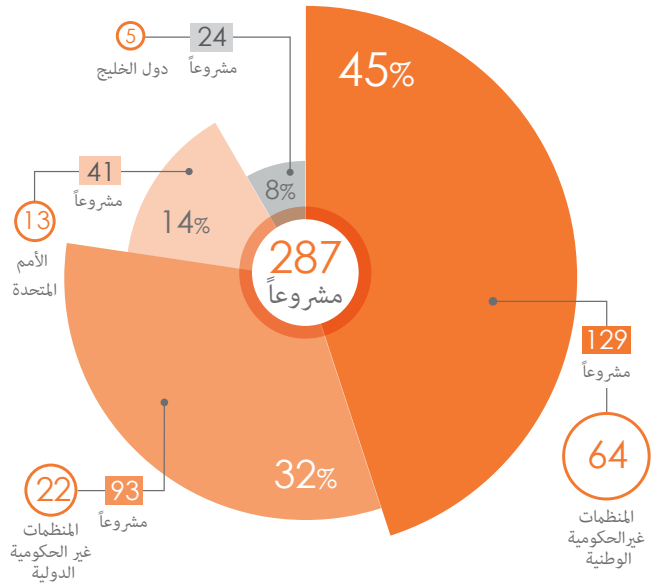

المصدر: نظام المشارع على شبكة الإنترنت (يناير ٢٠١٦)

الشركاء القدرة التشغيلية الكافية وإمكانية الوصول لفعل ذلك.

تم الطلب من الشركاء في نوفمبر 2016م وضع مشاريع وإعطاء الأولوية للاحتياجات الأكثر إلحاحاً حسبما جرى تحديده في وثيقة الاحتياجات الإنسانية وبالتوافق مع الأهداف الواجب تحقيقها في قطاع محدد وعلى مستوى خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن. وقامت المجموعات القطاعية بمراجعة 700 مشروع للبحث عن هذه المعايير في أوائل يناير، والمشاريع التي تمت الموافقة عليها والبالغ عددها 287 مشروعاً، مع أنشطتها، ومواقعها، وأهدافها، ومتطلبات التمويل الخاصة بها معاً تشكل "خطة الاستجابة الإنسانية لليمن لعام 2017م". هناك معلومات أكثر ترد في الخطط التشغيلية المخصصة لقطاع محدد في الجزء 2؛ كما يمكن العثور على المشاريع فردياً على شبكة الإنترنت.

الاستجابة المتكاملة

في عام 2017، سوف يعمل الفريق القطري الإنساني في اليمن على تعزيز المقاربات المتكاملة حول القضايا الرئيسية التي تتقاطع ضمن الاستجابة بأكملها. في العام الماضي، كرس الشركاء جهوداً ملموسة في وضع الاستراتيجيات وتنقيحها بشأن القضايا المتقاطعة الرئيسية، وسيركز العمل في عام 2017 على تحديد أولويات تنفيذ استجابة متكاملة لهذه القضايا:

- مركزية الحماية
- المساواة في النوع الاجتماعي
- التحركات السكانية
- المشاركة المجتمعية
- جدولة النقدية
- الربط بين الإغاثة والإنعاش والتنمية – بما في ذلك الدعم المقدم من مجموعة الإنعاش المشترك بين المجموعات.

ونورد مزيداً من التفاصيل حول كل قضية من هذه القضايا في فصل "الاستجابة المتكاملة" أدناه

التمكين المحلي

سيعمل الفريق القطري الإنساني في عام 2017 على تعزيز المزيد من التمكين المحلي في الاستجابة، وسيشهد هذا التغيير المزيد من التخطيط والتنفيذ والمراقبة وغيرها من عمليات صنع القرار التي سيتم تنفيذها في المراكز الميدانية بشكل أقرب ما يكون من الأشخاص المتضررين. كما سيتم إعطاء الأولوية لنشر طواقم دولية جديدة في الوظائف الواقعة خارج صنعاء. وستعزز هذه الجهود التقدم الكبير الذي أنجز في العام الماضي عندما أنشأت المراكز الميدانية أو تمت تقويتها في خمسة مواقع: وهي عدن، وإب، والحديدة، وصعدة، وصنعاء.

وتم توزيع الطواقم الوطنية والدولية بشكل دائم في كافة المراكز، كما تنشط المجموعات الفرعية الوطنية وتعمل مع الشركاء المحليين عن طريق فرق التنسيق الإنساني القُطرية في المراكز الميدانية للعمليات الإنسانية. ويعتبر شركاء العمل الإنساني في وضع جيد نتيجة لذلك لإيصال الاستجابة القائمة على الاحتياجات المحلية في عام 2017م. وقد بدأ هذا العمل بالفعل، مع تولي فرق التنسيق الإنساني القُطرية في المراكز الميدانية للعمليات الإنسانية دوراً بارزاً في عمليات تخصيص الأموال المجمعة في العام الماضي.

إنشاء شراكات أقوى

سيعمل الفريق القطري الإنساني مع المنظمات غير الحكومية الوطنية في عام 2017م من أجل دعم تنفيذ خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن. وستشمل هذه الجهود تدريب 100 منظمة يمنية عاملة خارج صنعاء، إلى جانب إبرام اتفاقية بين صندوق التمويل الإنساني في اليمن و 50

نظرة عامة عن المراكز الميدانية: الأشخاص المستهدفون والمجموعات القطاعية النشطة

تغطية المراكز الميدانية للعمليات الإنسانية وتصنيف إجمالي الأشخاص المستهدفين حسب المركز الميداني

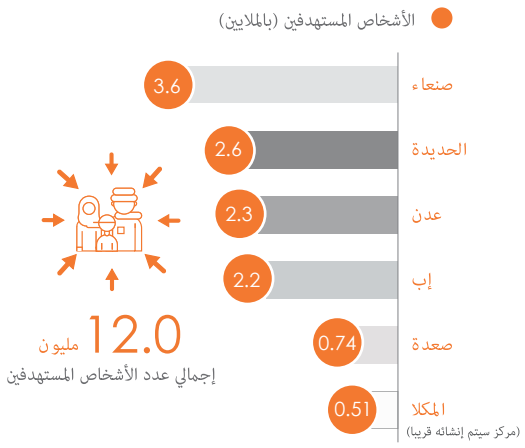

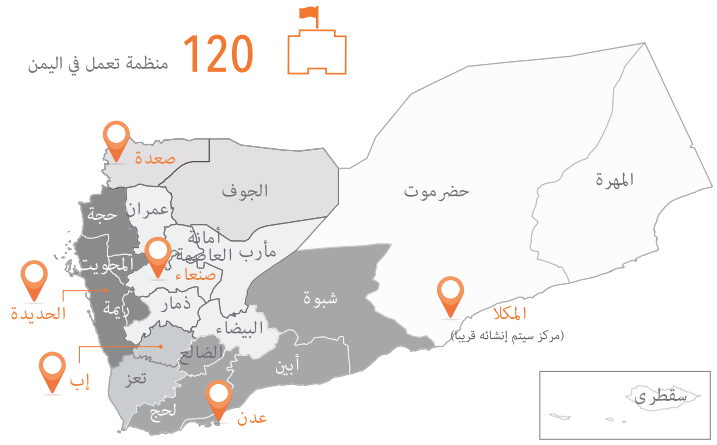

عملت طواقم العمل الإنساني الدولية والوطنية في كافة مناطق اليمن خلال فترة الأزمة، حيث وافق الفريق القطري الإنساني بعد إعلان حالة الطوارئ من الدرجة الثالثة في يوليو 2015م على إنشاء ستة مراكز ميدانية للعمل الإنساني بهدف تنسيق المساعدات الإنسانية في مختلف المناطق. تنشط هذه المراكز حالياً في كل من صنعاء، وعدن، والحديدة، وصعدة، وإب، مع وجود شركاء يعملون في كافة محافظات اليمن. وهناك مخطط لإنشاء مركز ميداني سادس في المكلا بانتظار تحسن الوضع الأمني من أجل إنشائه؛ حيث يتم تنسيق عمليات الإغاثة في تلك المنطقة من عدن وصنعاء في الوقت الراهن. تهدف المراكز الميدانية للعمل الإنساني إلى تسهيل العمليات اللوجستية وتنسيق المساعدات في مناطق مختلفة من اليمن الموحد.

إجمالي عدد الأشخاص المستهدفين والمجموعات النشطة حسب المركز الميداني

مركز عدن الميداني

2.3 مليون

مجموعة حماية الأطفال
مجموعة العنف القائم على النوع الاجتماعي

مركز الحديدة الميداني

2.6 مليون

مجموعة حماية الأطفال
مجموعة العنف القائم على النوع الاجتماعي

مركز إب الميداني

2.2 مليون

مجموعة حماية الأطفال

مركز صعدة الميداني

0.74 مليون

مجموعة العنف القائم على النوع الاجتماعي
مجموعة حماية الأطفال

مركز صنعاء الميداني

3.6 مليون

مجموعة حماية الأطفال
مجموعة العنف القائم على النوع الاجتماعي

مركز المكلا الميداني (مخطط إنشائه)

0.51 مليون

من المخطط أن يتم إنشاء مركز ميداني في المكلا وهو بانتظار تحسن الوضع الأمني من أجل إنشائه، حيث يتم تنسيق عمليات الإغاثة في تلك المنطقة من عدن وصنعاء في الوقت الراهن.

منظمة غير حكومية وطنية لتعزيز أهلية الحصول على الأموال المجمعة. وتسعى مشاريع الاستجابة الإنسانية في اليمن البالغ عددها 129 مشروعاً معاً للحصول على التمويل تحت قيادة 64 منظمة غير حكومية وطنية، إضافة إلى العديد من هذه المنظمات التي من المقرر أن تعمل كشركاء مع وكالات الأمم المتحدة أو المنظمات غير الحكومية الدولية. كما سيتم ربط برنامج للتوعية مع برامج المنظمات غير الحكومية الوطنية التي لم تدرج مشاريعها ضمن خطة الاستجابة في هذه المرحلة في محاولة لتقديم الاستجابة المنسقة، وتعزيز المعايير المشتركة وتمهيد الطريق أمام المشاركة المستقبلية. ويتوقع الشركاء أن يبني هذا العمل قاعدة أوسع نطاقاً لقدرات المنظمات غير الحكومية الوطنية التي ستساعد في توسيع نطاق الوصول للأشخاص بصورة شاملة، إضافة إلى تعزيز قدرات التحمل والمرونة داخل المجتمعات المحلية.

يسعى الفريق القطري الإنساني أيضاً إلى تعزيز التنسيق مع المنظمات الواقعة في دول الخليج والتي تعمل في اليمن كطريقة لدعم تنفيذ خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن، وتعزيز التنسيق مع الأنشطة المدرجة خارج نطاق الخطة. وساهم مانحون من دول مجلس التعاون الخليجي بدفع 810.5 مليون دولار في عام 2016م من أجل أنشطة العمل الإنساني في اليمن، بما في ذلك تخصيص 122.1 مليون دولار لخطة الاستجابة الإنسانية في اليمن لعام 2016م (15 في المائة من إجمالي إسهامات دول مجلس التعاون الخليجي). كما ينفذ شركاء العمل الإنساني الذين تقع مقراتهم في دول الخليج بشكل متزايد أنشطة إغاثية في اليمن سواء كان ذلك بتقديمها مباشرة، أو بواسطة دعم المنظمات اليمنية، وبالتحديد المنظمات الواقعة في المناطق الجنوبية. وسيعزز العمل مع هؤلاء الشركاء بشكل أكثر تقارباً من الأثر المتوقع للاستجابة عبر خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن، إضافة إلى ضمان التكامل مع الجهود الإغاثية التي يحتمل أن تظل خارج خطة الاستجابة الإنسانية. وقد انضمت خمس منظمات تقع في دول الخليج للعمل في خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن هذا العام، كما قامت منظمات أخرى بمشاركة معلومات حول أنشطتها المخطط لها كأساس للتنسيق على نحو أقرب في الأشهر المقبلة.

الاستخدام الاستراتيجي للأموال المجمعة

ستستخدم الأموال المجمعة في عام 2017م لسد الثغرات الطارئة في خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن، إضافة إلى إطلاق أية استجابة فورية للأزمات غير المتوقعة. وقد خصص صندوق التمويل الإنساني المشترك في اليمن في عام 2016م مبلغ 93.3 مليون دولار من أجل الاستجابة المنسّقة، مما جعله أحد أكبر الصناديق القُطرية الخاصّة بالتمويل المشترك في العالم من حيث المخصصات. وسيقوم هذا الصندوق وفي عام 2017م بحشد وتوجيه الموارد للشركاء في المجال الإنساني، مع التركيز على الأولويات الأساسية الواردة ضمن متغيرات خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن. سيلعب الصندوق أيضاً دوراً مركزياً في الجهود المقدمة من الفريق القُطري الإنساني من أجل تعزيز دور المنظمات غير الحكومية الوطنية في تقديم الاستجابة (انظر أعلاه)، إضافة إلى تعزيز التمكين المحلي عن طريق إشراك فرق التنسيق القّطرية في المراكز الميدانية في عملية التخصيص. كما سيسعى الفريق عند الضرورة للحصول على الدعم من الصندوق المركزي للاستجابة الطارئة لتعويض أية فجوات نقص كبير في التمويل أو في حالة حدوث تدهور مفاجئ. وقد خصص الصندوق المركزي للاستجابة الطارئة مبلغ 14.3 مليون دولار لليمن في عام 2016م.

المتطلبات المالية

يقدر الشركاء التمويل المطلوب بقيمة 2.1 مليار دولار لتنفيذ كل هدف وارد في خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن لعام 2017، والوصول إلى كافة الأشخاص المستهدفين لتقديم المساعدات لهم والبالغ عددهم 12 مليون شخص. كما يثق الشركاء بناء على العدد المتنامي للشركاء التشغيليين والأداء القوي الذي نفذ في عام 2016م (أنظر فصل "القدرات التشغيلية" أدناه) بأنه من الممكن تحقيق جميع أهداف خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن لعام 2017م، إذ تستند المتطلبات المالية لهذه الخطة على الميزانية الإجمالية لكافة المشاريع التي اعتمدتها المجموعات من خلال نظام المشاريع على شبكة الإنترنت. وقد قامت المجموعات بمراجعة المشاريع للتأكد من توافقها مع الأنشطة والأهداف المتفق عليها (أنظر الملحق 2)، وإعطاء الأولوية للمواقع والسكان الذين هم بحاجة ماسة إلى المساعدات والمحددين في وثيقة الاحتياجات الإنسانية، إلى جانب تخصيص ميزانيات معقولة ترتكز على مقارنة متوسط نفقات الوحدة على الأنشطة ذات الصلة. يتوفر المزيد من التفاصيل المتعلقة بكافة المشاريع المدرجة في خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن على شبكة الإنترنت.

خدمة التتبع المالي للإسهامات المقدمة من دول/ منظمات مجلس التعاون الخليجي لعام 2016

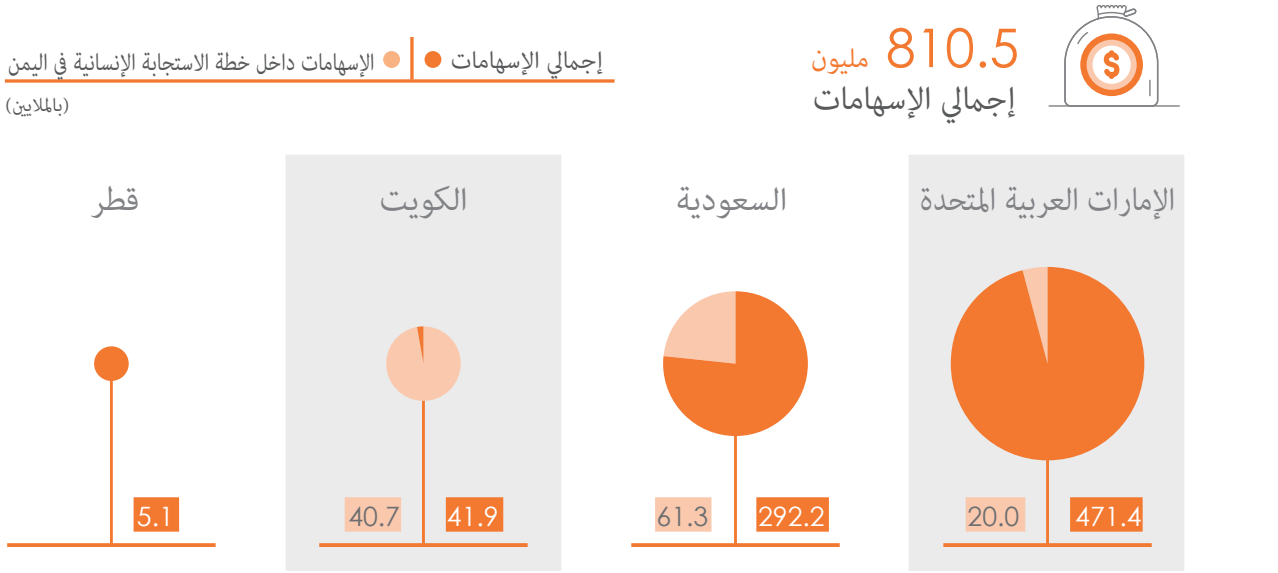

المصدر: خدمة التتبع المالي (ديسمبر ٢٠١٦)

الاستجابة

المتكاملة

يلتزم شركاء العمل الإنساني بمنهاج تكاملي بالنسبة للقضايا التي تتقاطع مع الاستجابة. ففي عام 2017، ستعمل الجهود المشتركة المبذولة في إعداد البرامج أو توحيد ونشر العمل على إعطاء الأولوية لستة قضايا أساسية: وهي الحماية، والمساواة في النوع الاجتماعي، والتحركات السكانية ، والمساءلة أمام الأشخاص المتضررين، وتقديم المعونة القائمة على المساعدات النقدية، وربط الإغاثة بالإنعاش.

بالرغم من تحسن أنشطة الاستجابة القطاعية بشكل كبير في عام بالرغم من تحسن أنشطة الاستجابة القطاعية بشكل كبير في عام 2016، قام الشركاء على نحو عاجل بتحديد الحاجة إلى أساليب تكاملية للقضايا التي تؤثر على الاحتياجات والاستجابة عبر القطاعات، حيث تم تحديد ستة مجالات ذات أولوية بالنسبة للأساليب التكاملية لعام 2017م وهي: الحماية، والنوع الاجتماعي، والتحركات السكانية ، والمساءلة تجاه المتضررين، وتقديم المعونة القائمة على المساعدات النقدية، وربط الإغاثة بالإنعاش والتنمية. وقد تم تحقيق درجات متفاوتة من التقدم بالفعل على صعيد هذه القضايا – على مستوى التنمية الاستراتيجية والتخطيط غالباً–وسينتقل التركيز في عام 2017 إلى تحقيق هذا التقدم على مستوى التوسيع والتنفيذ عبر البلاد.

مركزية الحماية

ستشكل الحماية المحور الأهم في عملية الاستجابة، وسيتم التخطيط لتقديم كافة أنواع المساعدات وتنفيذها بحيث تتمكن من تعزيز سلامة وكرامة وحقوق الأشخاص المتضررين. كما سيتمحور التركيز حول تطبيق استراتيجية الحماية الخاصة بالفريق القُطري الإنساني والتي اعتمدت في يونيو 2016م عبر القطاعات وفي جميع أنحاء البلاد. وبهدف ضمان توفر الموارد الكافية لهذا العمل، قام الفريق القطري الإنساني بتخصيص 1 في المائة من ميزانيات المجموعة لأنشطة نشر وتعميم الحماية، بما في ذلك النتائج المرجوة من تنفيذ خطة عمل الحماية وهي:

- تحديد وتحليل مخاطر الحماية كجزء مركزي من دورة البرنامج.
- جمع البيانات الخاصة بالحماية واستخدامها كأساس لتخطيط ومناصرة البرنامج.
- استخدام المعايير القائمة على الاحتياجات والحساسة للحماية في موضعها المناسب لاختيار المستفيدين في كافة القطاعات.
- حصول السكان المتضررين والمحتاجين للمساعدات الإنسانية على منفذ مجدٍ للمعونة الإنسانية القيمة.
- امتلاك الشركاء الدراية والقدرة على منع الاستغلال الجنسي والإساءة الجنسية والاستجابة لهم.

سوف يعمل مستشار الحماية الخاص بالفريق القطري الإنساني ومجموعة سوف يعمل خبير الحماية الخاص بالفريق القُطري الإنساني ومجموعة الحماية مع المجموعات على تحقيق هذه النتائج. وتم إدراج تحليل أكثر تفصيلاً حول الحماية في كافة التحليلات والخطط التشغيلية المتعلقة باحتياجات القطاعات لعام 2017م، حيث سيتمم العمل في عام 2017 الأساليب التكاملية المتعلقة بالنوع الاجتماعي والمساءلة أمام الأشخاص المتضررين بشكل خاص (أنظر أدناه). تتوفر المزيد من التفاصيل حول أنشطة وأهداف محددة ذات صلة بالحماية عبر عملية الاستجابة في استراتيجية الحماية الخاصة بالفريق القُطري الإنساني.

المساواة في النوع الاجتماعي

سيواصل الشركاء البناء على الإنجازات السابقة فيما يتعلق بالمساواة في النوع الجتماعي، وتحويل المزيد من الاهتمام لضمان ترجمة التخطيط المعدل إلى تنفيذ على نحو أفضل، والتأكد من رصد هذه النتائج عن طريق المراقبة. كما سيتم المضي بهذا العمل إلى الأمام جنباً إلى جنب مع الجهود المبذولة لترسيخ الحماية في مركز عملية الاستجابة، كما هو منصوص في الهدف الاستراتيجي 2 لخطة الاستجابة الإنسانية في اليمن، وخطة العمل المشتركة للحماية المعنية بقضايا النوع الاجتماعي الخاصة للفريق القُطري الإنساني والمعتمدة في يونيو 2016. كما صادق الفريق على تخصيص نسبة 0.5 في المائة من الميزانيات المتاحة من أجل تحسين النتائج المتعلقة بالنوع الاجتماعي خلال عملية الاستجابة.

المساواة في النوع الاجتماعي

النازحون حسب المديرية

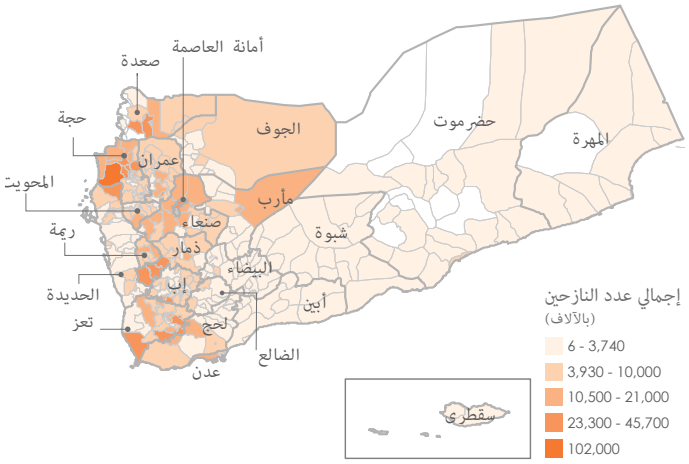

المصدر: فريق العمل المعني بالتحركات السكانية (يناير 2017)

المراكز الجماعية والمستوطنات البشرية الخاصة بالنازحين

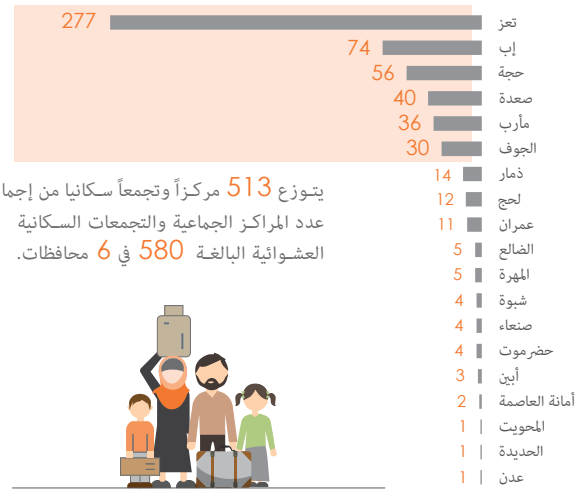

يتوزع 513 مركزاً وتجمعاً سكانيا من إجما عدد المراكز الجماعية والتجمعات السكانية العشوائية البالغة 580 في 6 محافظات.

المصدر: مجموعة قطاع الإيواء/المواد غير الغذائية/إدارة وتنسيق المخيمات (ديسمبر016

تسعى هذه الجهود مع الدعم المقدم من مستشار المسائل الجنسانية الخاص بالفريق القطري الإنساني إلى ضمان اندماج الجهات الفاعلة الإنسانية مع عملية إعداد البرامج الخاصة بالمساواة بين الجنسين في كافة مراحل دورة البرنامج. لذلك، وبالتوافق مع خطة العمل المشتركة للحماية المعنية بالمسائل الجنسانية الخاصة بفريق العمل الإنساني، ستشمل النتائج المحددة بنوع الجنس التالية:

- تعزيز قدرات وكالات الأمم المتحدة والشركاء فيما يتعلق بإعداد البرامج الخاصة بالمساواة في النوع الاجتماعي وآليات المراقبة والإبلاغ للحفاظ على هذه القدرات
- وضع أطر تخطيط العمل الإنساني وبرامج الاستجابة التي من شأنها أن تحدد، وتحلل، وتعالج، وتستجيب للقضايا المتعلقة بعدم المساواة في النوع الاجتماعي.
- دمج التحليل القائم على النوع الاجتماعي بعملية اختيار المنافع القائمة على الاحتياجات والجهود المبذولة لتوسيع وصول الأشخاص لتلقي المساعدات.
- امتلاك الشركاء الدراية والقدرة على منع الاستغلال الجنسي والإساءة الجنسية والاستجابة لقضاياها.

وقد تم تحديد مراكز التنسيق الخاصة بقضايا النوع الاجتماعي وتجربتها في كافة المجموعات، حيث أنها ستلعب دوراً مركزياً بما في ذلك تقديم التدريب للشركاء حول إعداد البرامج الخاصة بالمساواة بين الجنسين، وكتابة التقارير حول قضايا النوع الاجتماعي من خلال دورة البرنامج، وتقديم التوجيه فيما يتعلق بتحقيق منافع أكثر إنصافاً. وهناك المزيد من التفاصيل في خطة العمل المشتركة للحماية المعنية بقضايا النوع الاجتماعي على شبكة الإنترنت.

التحركات السكانية

سيقوم الفريق القُطري الإنساني بتوضيح التركيز على الاستجابة لاحتياجات النازحين بشكل كبير من أجل إعطاء الأولوية لتطبيق استراتيجية تقديم المعونة للنازحين الخاصة بالفريق القطري الإنساني في كافة المراكز الميدانية. ستستند المسؤولية التشغيلية الرامية لتسريع وتعزيز الاستجابة المتكاملة لاحتياجات النازحين – إضافة إلى وضع منهاج مماثل للعائدين – على تطبيق آلية التنسيق المشتركة بين المجموعات، مع الدعم الاستراتيجي والفني المقدم من خبير الحماية التابع للفريق القُطري الإنساني.

هناك حاجة ملحة لوجود عملية استجابة متكاملة للتعامل مع التحركات السكانية بالتزامن مع وجود أكثر من 2 مليون يمني نازح في الوقت الراهن داخل البلد، إضافة إلى ما يقارب مليون شخص نازح – وهو عدد غير مستقر غالباً – ممن عادوا إلى مناطقهم الأصلية حالياً.

وقد تم إحراز تقدم كبير في العام الماضي بعد اعتماد استراتيجية الاستجابة لاحتياجات النازحين الخاصة بالفريق القُطري الإنساني، والتي تسعى لتحقيق ما يلي

المكونات الستة لإطار المساءلة أمام المتضررين من السكان

نتائج استراتيجية تقديم المعونة للنازحين

المصدر: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

.

هناك حاجة ملحة لوجود عملية استجابة متكاملة للتعامل مع التحركات السكانية بالتزامن مع وجود أكثر من 2 مليون يمني نازح في الوقت الراهن داخل البلاد، إضافة إلى ما يقارب مليون شخص نازح – وهو عدد غير مستقر غالباً – قد عادوا إلى مناطقهم الأصلية حالياً.

وقد تم إحراز تقدماً كبيراً في العام الماضي بعد اعتماد استراتيجية الاستجابة لاحتياجات النازحين الخاصة بالفريق القطري الإنساني، والتي تسعى لتحقيق ما يلي:

- توفير إطار للاستجابة المتكاملة خلال كافة مراحل النزوح يستند إلى التحليل المحدد بالسياق المتعلق بالاحتياجات ونقاط الضعف.
- الاستفادة من خبرات الاستجابة الفورية لتهيئة وتعزيز الاستجابة المستمرة.
- ضمان الالتزام بجوهر المبادئ الإنسانية فيما يتعلق بالحماية وحقوق الإنسان بشكل رئيسي.

المساءلة والمشاركة المجتمعية

سوف ينصب التركيز الرئيسي للاستجابة في عام 2017م على تعزيز التواصل مع المجتمعات – من حيث التعامل على نحو أفضل مع الأشخاص المتضررين، ودمج آرائهم في دورة البرنامج على حد سواء. وتحتوي خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن على إطار مساءلة مشترك قام بوضعه فريق عمل المشاركة المجتمعية وهو قائم على الممارسات الفضلى الخاصة بالمجموعة، حيث ستعمل المجموعات من خلال هذا الإطار على تسهيل تنفيذ الالتزامات المطلوبة على مستوى الشريك، من أجل تحسين المساءلة فيما يتعلق بالمكونات الرئيسية الستة، كما أنها ستعمل مع الشركاء لرصد التقدم في تنفيذ هذه الالتزامات. ويتسم الإطار بالمرونة الكافية لاستيعاب الاختلافات بين الشركاء من حيث الخبرات والموارد اللازمة لتنفيذ عملية المساءلة، بينما يتم العمل على إنشاء منهاج منفرد من شأنه أن يعزز التحسينات على مستوى النظام. كما أن هناك مشروعاً مستقلاً في خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن يهدف للحصول على الموارد من أجل تطوير وتنفيذ الخدمات العامة للمساءلة والمشاركة المجتمعية بما يتماشى مع الممارسات الفضلى العالمية ومن خلال إقامة منصة عامة للمشاركة المجتمعية. وسيتم استكمال ذلك عن طريق بذل جهود محددة للتواصل مع المجتمعات على مدار العام.

لدى العديد من الشركاء في اليمن آليات مساءلة ومشاركة مجتمعية تعمل بالفعل في مكانها المناسب، إلا أن جمع المعلومات عبر مناهج مختلفة والاستفادة من هذه المناهج في تنفيذ المساءلة على مستوى النظام ظل أمراً صعباً. وتشير البيانات المتاحة حول المشاركة المجتمعية إلى أن هناك متسعاً كبيراً للمزيد من التحسين. وقد كشفت دراسة قام بإجرائها فريق عمل المشاركة المجتمعية ونشرت كجزء من النظرة العامة حول الاحتياجات الإنسانية لعام 2017م، أن 67 في المائة من المستجوبين يعتقدون أن المعونة تصل إلى الفئات الأكثر ضعفاً، ولكن 12 في المائة فقط منهم يعتقدون أن تلك المعونة تلبي الاحتياجات ذات الأولوية. علاوة على ذلك، 56 في المائة من المستجيبين قاموا بالإبلاغ عن جهلهم بطريقة الوصول إلى المعونة الإنسانية، و55 في المائة منهم يجهلون كيفية تقديم ملاحظاتهم إلى شركاء العمل الإنساني.

إعداد برامج المساعدات النقدية

تملك البرامج القائمة على المساعدات النقدية قدرة هائلة على تسريع إيصال المساعدات، وتعزيز كرامة الأشخاص المتضررين، وتجاوز عقبات توزيع المعونة العينية. ويهدف الفريق القُطري الإنساني إلى تقوية البرامج القائمة على المساعدات النقدية عبر عملية الاستجابة في عام 2017، كما سيعمل خبير البرامج النقدية مع المجموعات والشركاء لوضع منهاج متكامل للمعونات النقدية، بما في ذلك تحليل المخاطر ووضع منح

المال: سلة الإنفاق الدنيا

مالية موحدة ومتعددة الأهداف، إذ سيتضمن تحليل المخاطر إجراء اختبار لمخاطر الحماية المحتملة، والنتائج غير المقصودة في السوق فيما يتعلق بالبرامج القائمة على المساعدات النقدية، والسيولة النقدية في بيئة غنية بالقيود المفروضة على الحوالات المالية.

بدأت بعض الهيئات بتوفير منح مالية موحدة ومتعددة الأهداف ضمن نطاق صغير في عام 2016، ومن المرجح أن يمتد تطبيق هذا المنهاج في الأشهر المقبلة. ويهدف الفريق القُطري الإنساني –بالتعاون مع خبير القضايا النقدية وفريق عمل مختص بالمال والعمل في الأسواق– إلى وضع المعايير، وتحليل وضع الأسواق، وتقديم التوجيه فيما يتعلق بملائمة وفاعلية وتأثير تنفيذ عملية استجابة قائمة على المال وحركة الأسواق على نطاق أوسع. وقد تم إنجاز العمل المبدئي الهادف لتحديد قيمة الحوالة المالية الخاصة بالقطاعات باستخدام السلة القطاعية، كما يتوقع تحديد منحة مالية موحدة ومتعددة الأهداف في نهاية الربع الأول من العام.

بدأت التدخلات القائمة على المال وحركة الأسواق في اليمن قبل الأزمة الحالية، وبشكل رئيسي بالتزامن مع التركيز على التنمية من خلال صندوق الضمان الاجتماعي، الذي سمح بإيصال حوالات مالية غير مشروطة إلى 1.5 مليون شخص يعيشون في المناطق الأشد ضعفاً (ما يقدر ب 7.9 ملايين مستفيد مباشر وغير مباشر). ومع تصاعد وتيرة النزاع في مارس 2015، تم إيقاف دفعات الصندوق، في حين أخذ شركاء العمل الإنساني بالاهتمام على نحو متزايد بالمال والإيصالات كأداة استجابة لحالة الطوارئ المحتملة. وتركزت هذه الجهود في المقام الأول على مجموعة الأمن الغذائي والزراعة الهادفة لتقديم المساعدات الغذائية الطارئة إلى مليون شخص عن طريق تحويل المال أو الإيصالات في عام 2016. كما لوحظ وجود حركات مالية إنسانية على نطاق أصغر في خطط الاستجابة لعام 2016 والخاصة بمجموعات الإيواء /المواد غير الغذائية/ مجموعة تنسيق وإدارة المخيمات، والنظافة، والصحة والحماية (بما في ذلك العنف القائم على النوع الاجتماعي).

الربط بين الإغاثة والإنعاش والتنمية.

بينما ظلت خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن مرتكزة بقوة على أنشطة تقديم المساعدات الفورية المنقذة للأرواح والحماية، أدرك الفريق القُطري الإنساني أهمية ربط الإغاثة بالإنعاش والتنمية. إذ تعتبر هذه المسألة ذات أهمية خاصة في اليمن، حيث يشكل انهيار المؤسسات العامة والخدمات الأساسية دوافع هائلة لازدياد الاحتياجات الإنسانية. ستعمل الاستجابة الإنسانية بقدر الإمكان على وضع أساسات قدرات التحمل والمرونة لدى المجتمعات المحلية للاعتماد على الذات، وتعزيز قدرات التحمل والمرونة لدى الأشخاص المتضررين، إضافة إلى السعي لتقليل الاعتماد على المساعدات الخارجية.

سيعمل الفريق القُطري الإنساني في عام 2017 على توحيد الإنعاش المبكر عبر الاستجابة بناء على توجيه فريق العمل المشترك بين المجموعات المعني بالإنعاش المبكر. سيعمل هذا الفريق مع المجموعات والشركاء لضمان أن أنشطة العمل الإنساني لا تنقذ الأرواح فحسب، وإنما تسهم بتحقيق إنعاش طويل المدى وبالتحديد من خلال دعم آليات تأقلم إيجابية، وحفظ الخدمات الأساسية والمؤسسات الضرورية للعمل الإنساني. سيركز هذا العمل بشكل رئيسي على إيصال الخدمات العامة، وتجديد سبل العيش وخلق فرص العمل، وإعادة تأهيل البنية التحتية للمجتمع المحلي، وطرح حلول متكاملة لمشكلة النزوح، إذ أن هذه الجهود مطلوبة للتعزيز تأثير العمل الإنساني وتقوية الروابط عن طريق مبادرات إعادة الإعمار والتنمية البعيدة عن إطار الإغاثة والتي تكمل الأنشطة التي تركز على الاستدامة في خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن.

النتائج الرئيسية من الدراسة الاستقصائية الجزئية

التغطية

944 شخص متضرر تم الوصول إليهم

65% 35%

58% المناطق الريفية التي تم الإبلاغ عنها ذاتيا

88% المناطق التي زودتها المنظمات بالمساعدات

الاحتياجات ذات الأولوية

28% غذاء

19% مياه الشرب

15% الخدمات الصحية

تصورات المجتمعات المحلية

67% من الأشخاص المتضررين يعتقدون بأن الأشخاص الأشد ضعفاً واحتياجاً يتلقون المساعدات الإنسانية

58% 72%

66% من الأشخاص المتضررين راضون عن المساعدات التي يتم تقديمها

56% 71%

12% من الأشخاص المتضررين يعتقدون بأن المساعدات الإنسانية تلبي الاحتياجات ذات الأولوية.

8% 13%

الاحتياجات المتعلقة بالمعلومات

56% من المستجيبين أشاروا إلى أنهم لا يمتلكون المعلومات اللازمة لتقييم المساعدات الإنسانية

55% من المستجيبين لا يعرفون كيفية تزويد التغذية الراجعة / الشكاوى إلى الوكالات الإنسانية

أعلى 3 احتياجات للمعلومات

14% أين يمكن الوصول إلى المساعدات الإنسانية

14% كيف يمكن التسجيل من أجل المساعدات الإنسانية

9% من هو المستحق لتلقي المساعدات الإنسانية

الحصول على تمويل البنك الدولي للمساعدة في تجاوز الانقسامات الإنسانية –التنموية.

أعلن البنك الدولي في الأشهر الأخيرة عن منح مبلغ 500 مليون دولار لتمويل أنشطة سبل العيش، والصحة والتغذية الصحية في اليمن، وشمل ذلك صرف 50 مليون دولار في الربع الأخير من عام 2016 والإعلان عن 450 مليون دولار في يناير 2017. سيتم توجيه هذه المنح من خلال وكالات الأمم المتحدة من أجل توفير فرص الدخل للأسر الأشد ضعفاً، ودعم الخدمات الاجتماعية الأساسية – بما في ذلك خدمات الصحة والتغذية الصحية التي كانت قد أصبحت صعبة المنال بشكل خاص خلال هذه الأزمة.

والتزمت القمة الإنسانية العالمية لعام 2016 بطريقة جديدة للعمل على تجاوز الانقسامات المصطنعة بين العمل الإنساني والتنموي في ظروف الأزمة، بحيث تعتمد على فرضية استخدام الموارد والإمكانات على نحو أفضل، ودفع شراكات جديدة لتقديم إمكانات وموارد إضافية لدعم النتائج الجماعية والقابلة للقياس من أجل المجتمعات. وستبني هذه البرامج على عقدين من تواجد خبرات وشراكات البنك الدولي في اليمن لدعم قدرة المؤسسات المحلية على تقديم الخدمات الأساسية وتعزيز مرونة الفئات السكانية الأكثر ضعفاً.

لقد قامت الأعمال الإنسانية في اليمن بشكل تقليدي على الفرضيات التي تتمحور حول قدرة المؤسسات العامة على توفير الحد الأدنى من الخدمات الأساسية. ومع الكفاح المتزايد للمؤسسات العامة في الأشهر الماضية بسبب قلة التمويل وغيرها من التحديات، دعا شركاء العمل الإنساني لتقديم دعم مستهدف من شركاء التنمية للحفاظ على هذه الخدمات التشغيلية. في الوقت عينه، يدرك شركاء العمل الإنساني أن دعم ميزانية هذه المؤسسات أو استبدالها كلياً هو أمر يتجاوز قدرتهم ودورهم المناسب.

وحيث إنه من المتوقع توقيع اتفاقيات نهائية في الربع الأول من عام 2017، سيقطع التمويل المقدم من البنك شوطاً طويلاً نحو سد الثغرات بين الإغاثة الفورية، ودعم الخدمات الأساسية التي تكمل جهود الإغاثة، مع الحفاظ على المؤسسات التشغيلية وتعزيز الإنعاش المستقبلي. كما تهدف الشراكة القائمة بين الأمم المتحدة والبنك الدولي إلى تكميل الأنشطة الواردة ضمن خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن، والتركيز على الرابطة الإنسانية –التنموية، والالتزام بمنهاج قائم على المرونة من شأنه أن يعزز الإنعاش المبكر.

وقد أعلن عن منحتين ماليتين كبيرتين إضافة إلى مبلغ 50 مليون دولار الذي تم تخصيصه بالفعل. ستضخ المنحة الأولى مبلغ 250 مليون دولار لخلق فرص الدخل ل 2 مليون يمني يعانون من الفقر المدقع، وتعزيز "الصندوق الاجتماعي للتنمية" و "مشروع الأشغال العامة". وسيظل تنسيق هذه الجهود بشكل وثيق مع –ولكن خارج– خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن. أما بالنسبة للمنحة الثانية، فستقدم 200 مليون دولار لدعم النظام الصحي المحلي في إيصال خدمات الصحة والتغذية الطارئة والأساسية إلى ما يقدر ب 7 ملايين يمني، ضمن نطاق خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن إلى حد كبير. وسيقوم كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف، ومنظمة الصحة العالمية بتنفيذ هذه المشاريع والعمل مع الشركاء المعنيين.

القدرات

التشغيلية

استمرت القدرات التشغيلية بالتوسع في اليمن في عام 2016، وبحلول شهر ديسمبر أحصى مجتمع العمل الإنساني 120 شريكاً وطنياً ودولياً يقومون بإدارة أو تنفيذ المشاريع من خلال استجابة منسقة في كل محافظات البلد.

عدد الشركاء العاملين في المجال الإنساني: 120

لقد عملت كل من المنظمات غير الحكومية الوطنية ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية معاً خلال فترة الأزمة لإيصال المساعدات المنقذة للأرواح والحماية في جميع أنحاء اليمن. وفي عام 2017، بات الشركاء واثقون من أنهم يمتلكون القدرة المطلوبة لتحقيق كافة الأهداف المدرجة في خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن. وبعد التمدد بنسبة تفوق 90 في المائة في عام 2015، ازداد عدد الشركاء المشاركين في الاستجابة المنسقة بنسبة إضافية قدرها 17 في المائة في عام 2016. وحتى 31 ديسمبر، كان هناك 120 شريكاً يقومون بإيصال المساعدات في كل محافظة من محافظات البلد، مع تواجد أكبر عدد منهم في عدن وتعز وحجة. وهناك جزء من هؤلاء الشركاء البالغ عددهم 120 يسعى حالياً للحصول على التمويل من خلال خطة الاستجابة الإنسانية لليمن لعام 2017، إضافة إلى وجود منظمات تعمل كأنها شركاء منفذين لهذه الخطة أو تعمل باستقلالية بالتنسيق مع استجابة الخطة. إجمالاً هناك 104 منظمة تسعى للحصول على التمويل من أجل تنفيذ 287 مشروع من خلال خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن لعام 2017م.

أدى بقاء مستويات ازدياد أعداد الطواقم الدولية العاملة داخل اليمن أقل من مستوياتها قبل الأزمة إلى زيادة الاعتماد على الموظفين الوطنيين وإنشاء شراكات أقوى مع المنظمات غير الحكومية الوطنية. وحتى ديسمبر 2016، شكلت المنظمات غير الحكومية الوطنية ثلثي المنظمات النشطة العاملة في الاستجابة المنسقة. ويعتبر تعزيز الشراكات بين الشركاء الوطنيين والدوليين – إضافة إلى المنظمات القائمة في الخليج– من الأولويات الرئيسية لعام 2017 (انظر فصل "استراتيجية الاستجابة" أعلاه).

عدد المنظمات حسب المجموعة (المجموع الكلي) والنوع

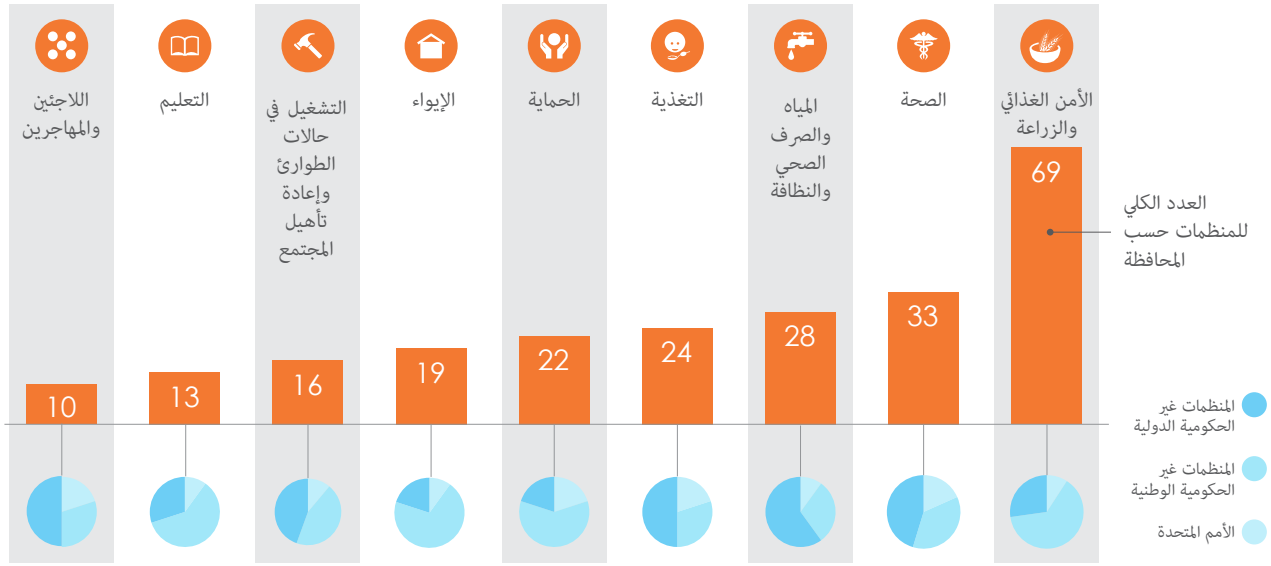

(1) الأمن الغذائي والزراعة (2) الإيواء/ المواد غير الغذائية/ تنسيق المخيمات وإدارة المخيمات (3) التشغيل وإعادة تأهيل المجتمعات في حالات الطوارئ (4) اللاجئين والمهاجرين

المصدر: المجموعات القطاعية (ديسمبر 2016)

إيصال المساعدات في 2016

أشارت نتائج إيصال المساعدات إلى وجود قدرات قوية، حيث قام الشركاء في عام 2016 بإيصال المساعدات الإنسانية إلى أكثر من 5.6 ملايين شخص طوال العام بنسبة 60 في المائة من التمويل المطلوب. وكما هو موضح في ملخص المعلومات الإنسانية، توافقت كافة النتائج الخاصة بمستوى نشاط المجموعة القطاعية مع مستويات التمويل المتاحة أو تجاوزتها

الوصول المباشر * مقابل الهدف والتمويل حسب المجموعة

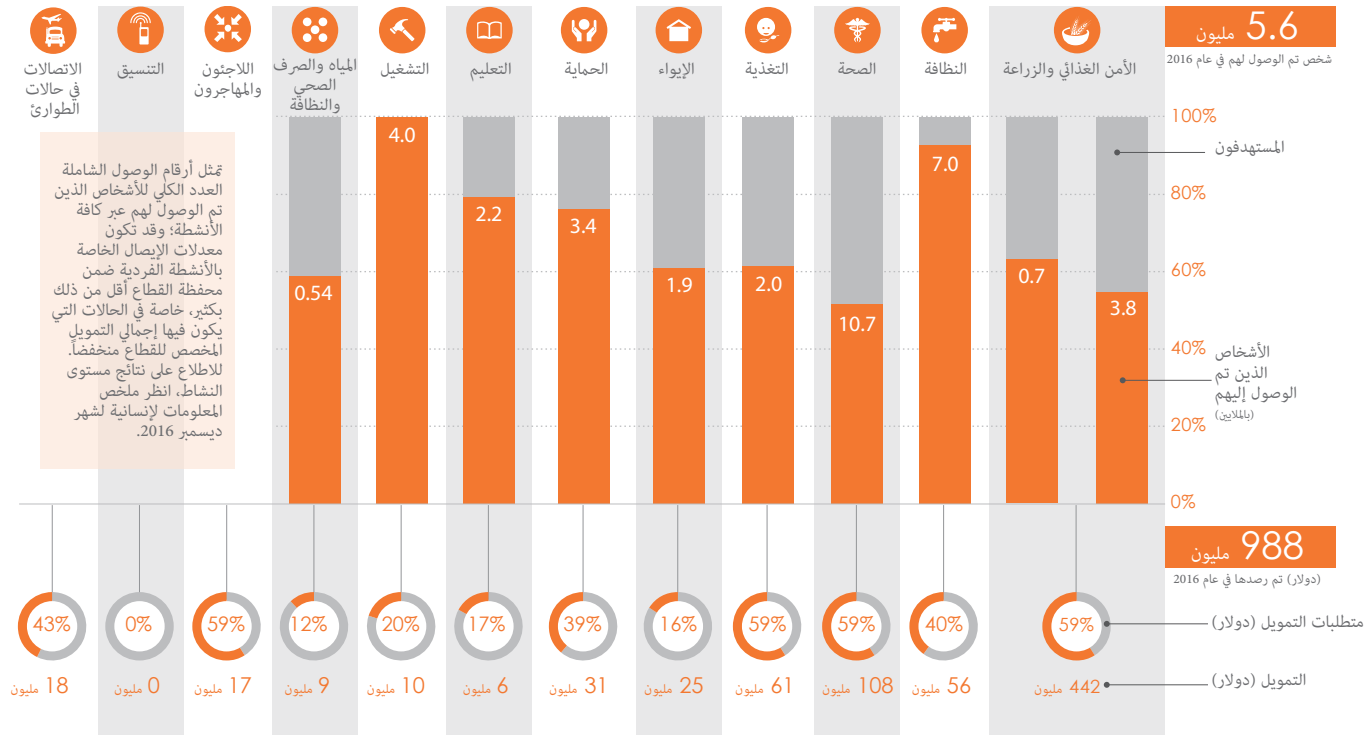

(1) الأمن الغذائي والزراعة (2) الإيواء/ المواد غير الغذائية/ تنسيق المخيمات وإدارة المخيمات (3) التشغيل وإعادة تأهيل المجتمعات في حالات الطوارئ (4) اللاجئين والمهاجرين

المصدر: المجموعات القطاعية (ديسمبر 2016)؛ خدمة التعقب المالي (ديسمبر 2016)

وصول

المساعدات الإنسانية

تستمر القيود المفروضة على الحصول على المساعدات في تشكيل تحدياً جدياً بالنسبة للعمليات الإنسانية في العديد من المناطق المحلية، وغالباً ما يكون ذلك نتيجة للعوائق البيروقراطية أو النزاع الدائر. وعلى الرغم من وجود هذه التحديات، يستطيع شركاء العمل الإنساني العمل في الغالبية العظمى من المناطق في البلد.

تعتبر العوامل التي تؤثر على وصول المساعدات الإنسانية في اليمن متنوعة وسياقية للغاية، فهي تتراوح ما بين التحديات الجغرافية وحتى البنى التحتية الضعيفة وانعدام الأمن المصاحب للنزاع. وتنقسم عوائق وصول المساعدات الإنسانية التي قام شركاء العمل الإنساني بالإبلاغ عنها عموماً إلى ثلاث فئات واسعة هي: العوائق البيروقراطية، والتدخل في محاولة التأثير على عمليات المساعدات الإنسانية، والعوائق الأمنية الناجمة عن النزاع الدائر.

وتعتبر العوائق البيروقراطية مثل إجراءات إصدار التأشيرات والتصاريح الرسمية المطلوبة للمهمات، إضافة إلى التدخل المحلي أو محاولة التدخل في إيصال المساعدات الإنسانية من أكثر العوائق المبلغ عنها أهمية.

في سلسلة من ورشات العمل الميدانية التي عقدت في عام 2016، قدر شركاء العمل الإنساني شدة عوائق وصول المساعدات الإنسانية في كافة المديريات البالغ عددها 333 باستخدام مقياس مكون من خمس نقاط تتراوح ما بين (يمكن الحصول عليها) إلى (الحصول عليها صعب للغاية). وأظهرت النتائج أن معظم السكان المتواجدين في المديريات البالغ عددها 333 مديرية داخل محافظات اليمن البالغ عددها 22 محافظة قد استشعروا إمكانية الحصول على المساعدات الإنسانية. ووفقاً للمنظمات الإنسانية التي عملت في اليمن خلال العام الماضي، هناك ما يقارب 69 في المائة من مديريات البلاد إما يكون الحصول على المساعدات فيها متاح تماماً أو لديها نسبة منخفضة نسبياً من القيود التي تعيق الحصول على هذه المساعدات. كما أشير إلى أن لدى ما يقارب 18 في المائة من المديريات "عوائق متوسطة تحول دون الحصول على المساعدات الإنسانية"، وهناك ما نسبته 13 في المائة فقط من المديريات اليمنية (أي ما مجموعه 43 مديرية) وصلت إلى اثنين من أعلى المستويات من حيث وجود عوائق أمام الحصول على المساعدات الإنسانية. وتم في النقاشات والتحليل تسجيل دور الشركاء الوطنيين وقدرتهم المتنامية في الوصول إلى السكان المحتاجين للمساعدات الإنسانية في جميع أنحاء اليمن.

يبلغ عدد سكان المديريات التي تم تصنيفها على أنها أكثر المديريات التي يصعب فيها وصول المساعدات الإنسانية والبالغ عددها 43 مديرية، نحو 2.1 مليون شخص، والأهم من ذلك هو أن عدد السكان الذين هم في حاجة ماسة للمساعدات الإنسانية منهم حسبما قدر في النظرة العامة حول الاحتياجات الإنسانية لعام 2017م في اليمن يبلغ 1.3 مليون

المستويات المحسوسة للعوائق التي تحول دون وصول المساعدات الإنسانية حسب المديرية

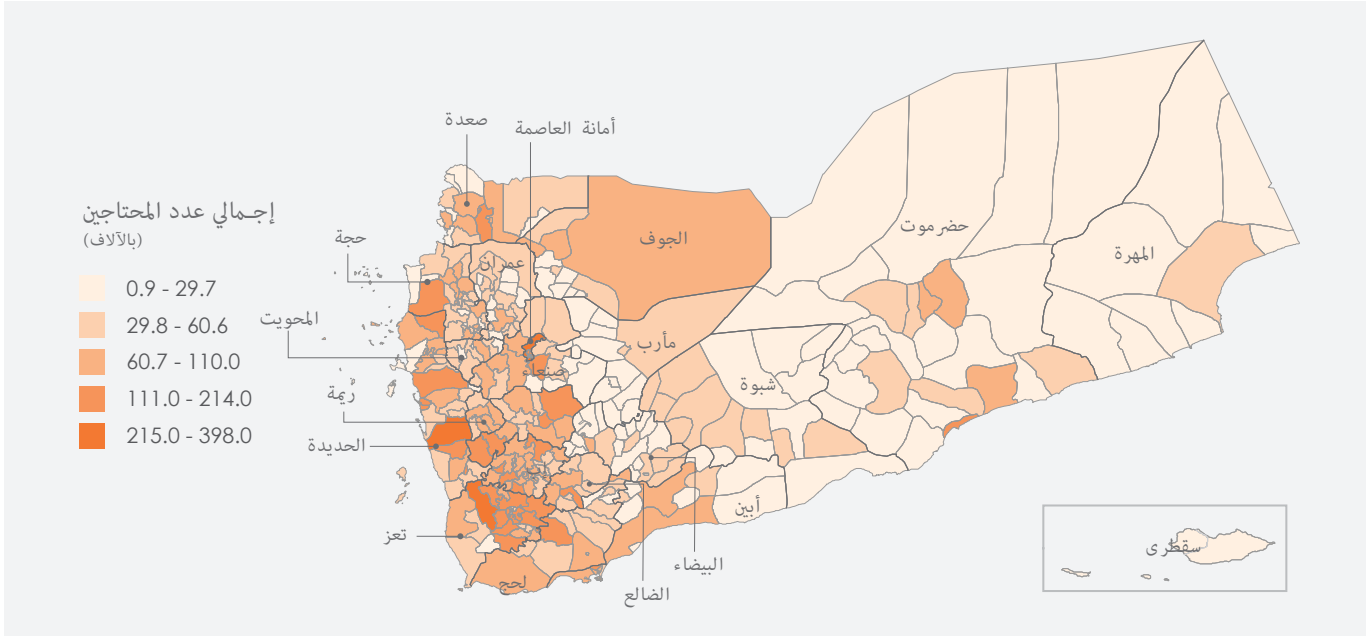

شخص. ويتضمن هذا العدد أيضاً أكثر من 289 ألف نازح (ما يقارب 48 ألف أسرة) ممن يعيشون في المحافظات المتضررة من النزاع وهي تعز، وصعدة، ومأرب، والبيضاء، إلى جانب حجة والجوف.

على الرغم من أن محافظة تعز تعتبر من المحافظات التي ينظر إليها على أنها تحوي أكبر عدد من المديريات التي وصلت إلى اثنين من أعلى المستويات من حيث وجود عوائق أمام الحصول على المساعدات الإنسانية، سجلت محافظتا مأرب وصعدة نسب أعلى من حيث عدد المديريات من فئة "ارتفاع عدد القيود التي تحول دون الحصول على مساعدات إنسانية" أو "الحصول عليها صعب للغاية".

سيتم في عام 2017 مراقبة مستوى المديريات من حيث وجود العوائق التي تحول دون وصول المساعدات الإنسانية بشكل أقرب من خلال سلسلة من المنهجيات التي تساعد على تثليث المفاهيم الإنسانية مع الأدلة الموجودة، وكذلك من خلال تعزيز الرصد والإبلاغ عن طريقة الحصول على المساعدات خارج المراكز الميدانية الخمس التي تعمل في المجال الإنساني في جميع أنحاء البلد. وتبحث قيادات العمل الإنساني بفاعلية على تطبيق إجراءات محسنة وأقل إجهادا مع كافة أطراف النزاع لإيصال المساعدات ومن أجل إتاحة استجابة إنسانية مناسبة بشكل أكبر والسماح بحرية الحركة لهؤلاء الذين يسعون لتلقي المساعدات في جميع أنحاء اليمن.

عدد الحوادث الأمنية حسب الشهر (يونيو–ديسمبر 2016)

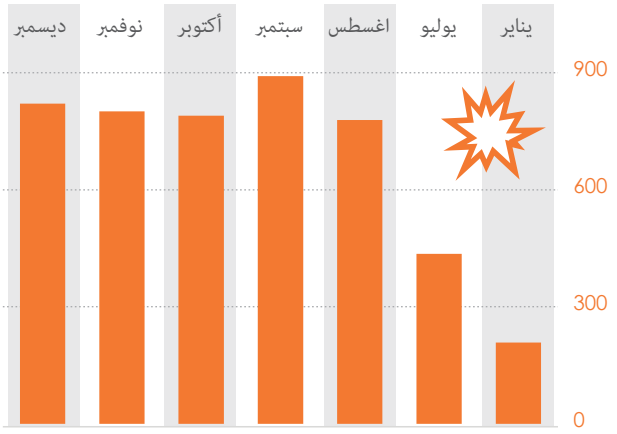

المصدر: الأمم المتحدة (ديسمبر 2016)

المحافظات التي تحتوي على أكبر عدد من المديريات التي لوحظ أن لديها أعلى مستوى من العوائق التي تحول دون الحصول على المساعدات الإنسانية.

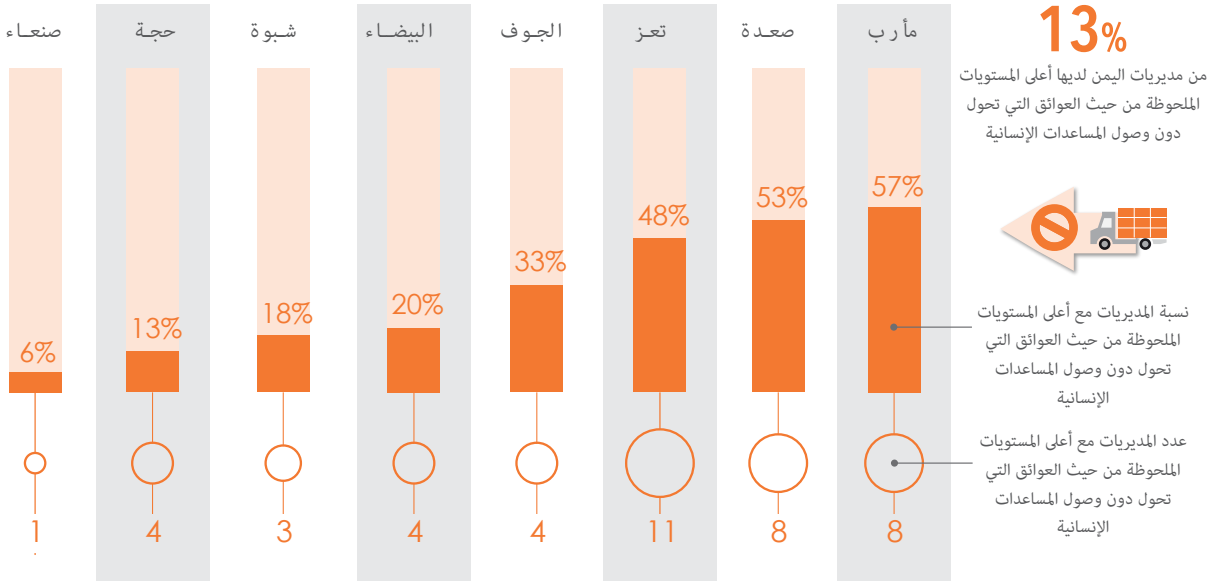

المصدر: الأمم المتحدة، المنظمات غير الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية الوطنية (ديسمبر 2016).

مراقبة

الاستجابة

ستعمل مراقبة الاستجابة في عام 2017 على قياس الإنجاز في تحقيق أهداف خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن طوال العام، إضافة إلى المساهمة بتوفير المعلومات اللازمة لإجراء أية تعديلات دورية للبرامج. ويعمل إطار مراقبة الاستجابة لعام 2017 على تحديد آليات المراقبة والتواتر والمسؤوليات في مراقبة الأهداف والأنشطة الاستراتيجية الخاصة بخطة الاستجابة الإنسانية في اليمن.

إطار المراقبة

يغطي إطار المراقبة لعام 2017 العام بأكمله ، وسوف يتم وضع تقريرين حول المراقبة الدورية كنتيجة لعملية المراجعة الدورية المشتركة. وبناء على إعادة كتابة التقارير بواسطة شركاء العمل الإنساني والتحليل المشترك، ستركز هذه المراجعات بشكل رئيسي على الأسئلة التالية:

1. ما هو التقدم الذي تم إحرازه مقارنة بأهداف خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن؟
2. هل الاستجابة مناسبة (أي، هل تتماشى مع مستويات التمويل، تحدد الاحتياجات والسياق التشغيلي، بالإضافة إلى الإسهام في نشر المساواة بين المستفيدين)؟
3. 3. كيف هو الوضع، بما في ذلك احتياجات السكان، هل من الممكن أن تتطور؟
4. 4. ما هي التعديلات اللازمة لخطة الاستجابة الإنسانية في اليمن، إن وجدت.

كخطوة أولى في المراجعة الدورية، سيجمع كل من المجموعات، وفرق كخطوة أولى في المراجعة الدورية، ستجمع كل من المجموعات القطاعية وفرق العمل الفنية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية البراهين المتاحة بناء على المؤشرات المتفق عليها، حيث ستشمل هذه الأدلة إعداد التقارير التي تتناول أهداف خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن، ومستويات التمويل، والمعلومات الجديدة المتاحة حول الاحتياجات، والمخاطر، والظروف التشغيلية. ستعمل آلية التنسيق بين القطاعات وفرق تنسيق المساعدات الإنسانية في المنطقة على مراجعة المعلومات الموحدة، وعمل التنقيحات، وطرح التوصيات بخصوص إدخال تعديلات على الاستجابة التشغيلية. وكخطوة أخيرة، سيقوم الفريق القطري الإنساني بمراجعة التحليل وإقرار التوصيات، بما في ذلك أية تعديلات تطرأ على أهداف خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن أو المتطلبات المالية. وسيجمع التقرير النهائي للمراقبة الدورية المدخلات والمخرجات الخاصة بتلك النقاشات.

وسيتم إنجاز مراجعتين دوريتين في 2017: إحداهما في أبريل (لتغطي عملية الاستجابة في الفترة ما بين يناير ومارس، مع تنقيحات تقرير المراقبة الدورية وخطة الاستجابة الإنسانية في اليمن التي نشرت في

عملية المراجعة التشغيلية الدورية

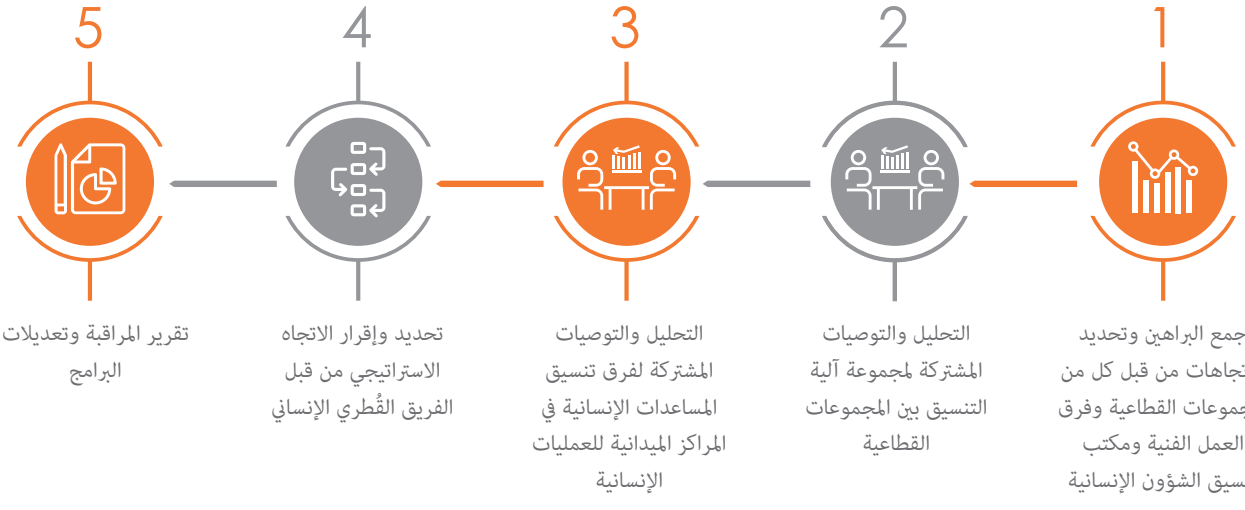

شهر مايو)، والأخرى في يوليو (لتغطي عملية الاستجابة في الفترة ما بين أبريل ويونيو، مع تنقيحات تقرير المراقبة الدورية وخطة الاستجابة الإنسانية في اليمن التي نشرت في شهر أغسطس). كما سيتم الاستفادة من المعلومات التي تم جمعها حول الاحتياجات خلال المراجعة التشغيلية الثانية في إعداد النظرة العامة عن الاحتياجات الإنسانية لعام 2018، حيث سيتم إصدارها في أوائل أكتوبر. وسيحل نشر كل من النظرة العامة عن الاحتياجات الإنسانية لعام 2018، وخطة الاستجابة الإنسانية في اليمن لعام 2018 على التوالي في أكتوبر ونوفمبر محل المزيد من المراجعات التشغيلية خلال العام.

ملخص المعلومات الإنسانية

ستقوم المجموعات أيضاً بمراقبة مجموعة محدودة من أنشطة وأهداف خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن كل شهر، حيث كونها اختارت هذه الأنشطة من ضمن محافظ النشاط العام الخاصة بها لتوضيح أثر الأنشطة مع الإيصال المباشر للمساعدات الإنسانية على أوسع نطاق. ستستخدم هذه المعلومات كتفويض لعملية الاستجابة الشاملة باستمرار، وسيتم نشرها على الإصدار الخاص بوثيقة ملخص المعلومات الإنسانية والإصدارات المرتبطة بها مرة كل شهرين. كما ستنشر وثيقة ملخص المعلومات الإنسانية التي تغطي عملية الاستجابة لعام 2017 في مارس وستضم النتائج المنجزة مقارنة بأنشطة محددة في شهري يناير وفبراير، إضافة إلى دمج بيانات الوثيقة أيضاً مع المراجعات الدورية المذكورة أعلاه على الخطة.

التقويم الخاص بدورة التخطيط للعمل الإنساني

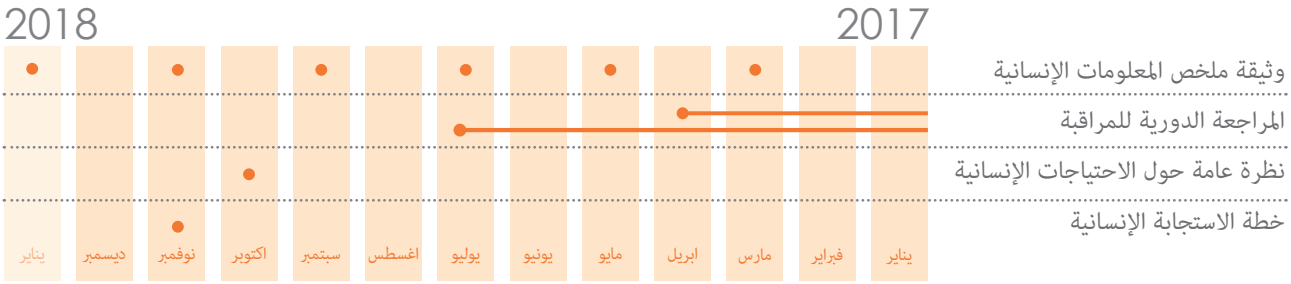

ملخص

الاحتياجات والأهداف والمتطلبات

سوف يعطي شركاء العمل الإنساني في عام 2017 الأولوية لتقديم المساعدات المنقذة للأرواح والحماية، كما أنهم سيعملون في كافة مراحل عملية الاستجابة على ضمان حصول كل من النساء، والرجال، والفتيان والفتيات على المساعدات بشكل متساو، وتعزيز أنشطة الاستجابة للإنعاش المستدام.

وقد مرت الأنشطة المدرجة في خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2017 بعدة جولات من التدقيق للتأكد من كونها أساسية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للخطة ووجودها في نطاق قدرة التنفيذ الحالية .

تتألف خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2017 إجمالاً من 121 نشاطاً قطاعياً وتصل بالمساعدات إلى 12 مليون شخص من خلال 287 مشروع فردي. وسيتطلف تحقيق كافة الأهداف الواردة في الخطة ما يقارب 2.1 مليار دولار.

المحتاجون للمساعدات الإنسانية

18.8 مليون

المحتاجون بشدة للمساعدات

10.3 مليون

المستهدفون

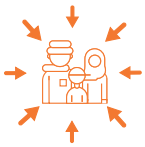

12.0 مليون

متطلبات التمويل (دولار)

2.1 مليار

المجموعات/القطاع	تصنيف المحتاجون للمساعدات الإنسانية والمستهدفون			إجمالي المحتاجون للمساعدات الإنسانية والمستهدفون		إجمالي متطلبات التمويل		
	المحتاجون بشدة للمساعدات	المستهدفون (مجموعة)	المستهدفون (اللاجئون والمهاجرون)	المحتاجون للمساعدات الإنسانية	المستهدفون	المجموعة	اللاجئون والمهاجرون	المبلغ الإجمالي
الأمن الغذائي والزراعة	7.0 مليون	8.2 مليون	0.03 مليون	14.1 مليون	8.3 مليون	1.073 مليون	2.1 مليون	1.075.9مليون
المياه والصرف الصحي والنظافة	8.2 مليون	8.3 مليون	0.02 مليون	14.5 مليون	8.3 مليون	125.9 مليون	1.7 مليون	127.7 مليون
الصحة	8.8 مليون	10.4 مليون	0.08 مليون	14.8 مليون	10.5مليون	321.6 مليون	10.5 مليون	332.1 مليون
التغذية الصحية	4.0 مليون	2.6 مليون	لا شيء	4.5 مليون	2.6 مليون	182.2 مليون	لا شيء	182.2 مليون
الإيواء والمواد غير الغذائية وتنسيق وإدارة المخيمات	3.9 مليون	2.2 مليون	0.02 مليون	4.5 مليون	2.3 مليون	106.0 مليون	2.8 مليون	108.8 مليون
الحماية	2.9 مليون	3.5 مليون	0.10 مليون	11.3 مليون	3.6 مليون	72.2 مليون	41.9 مليون	114.2 مليون
التعليم	1.1 مليون	1.0 مليون	0.03 مليون	2.3 مليون	1.1 مليون	36.5 مليون	7.7 مليون	44.3 مليون
الإنعاش المبكر	لا شيء	1.4 مليون	لا شيء	8.0 مليون	1.4 مليون	41.9 مليون	لا شيء	41.9 مليون
الخدمات اللوجستية	لا شيء	لا شيء	لا شيء	لا شيء	لا شيء	19.5 مليون	لا شيء	19.5 مليون
الاتصالات في حالات الطوارئ	لا شيء	لا شيء	لا شيء	لا شيء	لا شيء	3.2 مليون	لا شيء	3.2 مليون
التنسيق والسلامة	لا شيء	لا شيء	لا شيء	لا شيء	لا شيء	17.9 مليون	لا شيء	17.9 مليون
خطة الاستجابة متعددة القطاعات للاجئين والمهاجرين	0.03 مليون	لا شيء	0.29 مليون	0.46 مليون	0.29 مليون	لا شيء	66.9 مليون	66.9 مليون
المجموع الكلي	**10.3 مليون**	**11.7 مليون**	**0.29 مليون**	**18.8 مليون**	**12.0 مليون**	**2,001 مليون**	**66.9 مليون**	**2,068 مليون**

تشير كل من *إجمالي المحتاجين* و*إجمالي المستهدفين* إلى مجموع المواطنين اليمنيين المحتاجين للمساعدات الإنسانية والمستهدفين، كما هو محدد بواسطة المجموعات العاملة في المجال الإنساني، واللاجئين، وطالبي اللجوء، والمهاجرين الذين تم تحديدهم واستهدافهم من خلال خطة الاستجابة متعددة القطاعات للاجئين والمهاجرين. كما أخذت الأرقام الخاصة بالأشخاص المحتاجين للمساعدات الإنسانية من وثيقة النظرة العامة حول الاحتياجات الإنسانية لعام ٢٠١٧.

إن قيم المتطلبات في خطة الاستجابة متعددة القطاعات للاجئين والمهاجرين لكل قطاع هي قيم تقريبية فقط، حيث أن العديد من الخدمات مقدمة كجزء من حزمة خدمات متعددة القطاعات.

الجزء ٢ : خطط الاستجابة التشغيلية

- الأمن الغذائي والزراعة
- المياه والصرف الصحي والنظافة
- الصحة
- التغذية الصحية
- الإيواء والمواد غير الغذائية و تنسيق وإدارة المخيمات
- الحماية
- التعليم
- التشغيل في حالات الطوارئ وإعادة تأهيل المجتمع
- خدمات الإمداد والتموين (اللوجستية)
- الاتصالات في حالات الطوارئ
- التنسيق والسلامة
- خطة الاستجابة متعددة القطاعات للاجئين والمهاجرين
- دليل إرشادي للمانحين

الأمن الغذائي والزراعة

المحتاجون للمساعدات الإنسانية*

14.1 مليون

الأشخاص المستهدفون

8.2 مليون

متطلبات التمويل (دولار أمريكي)

1.07 مليار

عدد الشركاء

69

الهدف 1 لمجموعة الأمن الغذائي والزراعة

1 تحسين توفر الغذاء وطرق وصول الفئات الأشدّ ضعفاً إليه.
مرتبط بالهدف الاستراتيجي 1

الهدف 2 لمجموعة الأمن الغذائي والزراعة

2 ضمان الوصول العادل للمساعدات الإنسانية والحماية للفئات الأكثر ضعفاً.
مرتبط بالهدف الاستراتيجي 2

الهدف 3 لمجموعة الأمن الغذائي والزراعة

3 تحسين الأمن الغذائي عن طريق دعم الأنظمة والأصول الزراعية وتربية المواشي والأسماك
مرتبط بالهدفين الاستراتيجيين 1 و 3

الهدف 4 لمجموعة الأمن الغذائي والزراعة

4 تعزيز قدرات الشركاء، والمجتمعات، والسلطات للاستعداد والاستجابة
مرتبط بالهدف الاستراتيجي 4

مسؤول الاتصال

جوردن دودي
منسق المجموعة
gordon.dudi@fao.org

*إن أرقام النظرة العامة عن الاحتياجات الإنسانية في انتظار النتائج النهائية لتقييم الأمن الغذائي والتغذية في حالات الطوارئ. انظر الملحق 5 للاطلاع على مزيد من المعلومات حول تقييم الأمن الغذائي والتغذية في حالات الطوارئ.

خطة الاستجابة

يهدف الشركاء العاملين في مجموعة الأمن الغذائي والزراعة في عام 2017 إلى تقديم المساعدات لما يقارب 8.3 ملايين شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي في المحافظات المصنفة في مستوى الطوارئ (التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي من الدرجة 4) ومستوى الأزمة (التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي من الدرجة 3). ويشمل هذا الهدف الشامل تقديم المساعدات الغذائية الفورية والمنقذة للأرواح والطارئة لعدد 8 ملايين شخص، وأنشطة مساعدة سبل العيش لعدد 3.5 ملايين شخص.

وتشير النتائج الأولية لتقييم الأمن الغذائي والتغذية في حالات الطوارئ أن انعدام الأمن الغذائي الشامل قد ارتفع بشكل حاد في اليمن، مع وجود 17.1 مليون شخص يعاني من انعدام الأمن الغذائي حالياً– بزيادة تبلغ أكثر من 20 في المائة من التقدير الوارد في النظرة العامة حول الاحتياجات الإنسانية لعام 2017م (14.1 مليون شخص). وتوضح هذه الزيادة التدهور السريع والخطير في حالة الأمن الغذائي غير المستقرة في جميع أنحاء البلد. إذ أن هناك ما يقدر ب 7.3 ملايين شخص ضمن السكان ممن يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد – أو أكثر بنسبة 4.2 في المائة من التقدير الوارد في النظرة العامة عن الاحتياجات السكانية لعام 2017 (7 ملايين شخص). أدت المساعدات الغذائية الطارئة التي قدمت في عام 2016م دوراً أساسياً في منع المزيد من الارتفاع في نسبة انعدام الأمن الغذائي الحاد. ويعتبر الحفاظ على تقديم هذه المساعدات وتوسيعها لتشمل من هم في خطر الانزلاق في حالة انعدام الأمن الغذائي الحاد على نحو سريع أمراً أساسياً.

سيقوم الشركاء العاملون في مجموعة الأمن الغذائي والزراعة بإيصال المساعدات الغذائية الطارئة إلى 8 ملايين شخص في جميع أنحاء البلاد على شكل إغاثة غذائية، أو حوالات نقدية أو قسائم في عام 2017م. كما سيعمل البرنامج العالمي للأغذية مع الشركاء للوصول إلى 7 ملايين شخص من بين 8 ملايين شخص (88 في المائة من الهدف الذي تم وضعه على مستوى المجموعة) عن طريق التوزيع العام للمواد الغذائية أو الحوالات النقدية والقسائم. ويسعى البرنامج العالمي للأغذية للحصول على 900 مليون دولار كتمويل فوري لهذا النشاط من أجل إنجاز زيادة سريعة في المستوى، وذلك بتوفير حصص غذائية شهرية بنسبة 100 في المائة بحلول شهر أبريل لعدد 6 ملايين شخص من المستفيدين من التوزيع العام للمواد الغذائية، إضافة إلى مليون شخص ممن يستلمون المساعدات النقدية أو القسائم.

ومن المحتمل أن تتم مراجعة التحليل النهائي لتقييم الأمن الغذائي والتغذية في حالات الطوارئ، وأهداف المساعدات الغذائية الطارئة الموضوعة على لائحة الانتظار خلال المراجعة الأولى لخطة الاستجابة الإنسانية في اليمن المخطط إجرائها في شهر أبريل 2017.

وبالإضافة إلى تقديم المساعدات الغذائية الطارئة، يسعى الشركاء العاملون في مجموعة الأمن الغذائي والزراعة لمنع المزيد من الانهيار في انعدام الأمن الغذائي للأسر، حيث أنهم يهدفون إلى توفير مساعدات سبل العيش لعدد 3.5 ملايين شخص من الفئات الضعيفة – وبشكل رئيسي ممن يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد من السكان. وتشمل هذه المساعدات تقديم المستلزمات الزراعية، ومستلزمات تربية المواشي والأسماك ل 3.3 ملايين شخص، بالإضافة إلى تقديم دعم أصول طويلة المدى ل 200 ألف شخص من أجل تعزيز زيادة الإنتاج الغذائي وتوليد الدخل. وتشير النتائج الأولية لتقييم الأمن الغذائي والتغذية في حالات الطوارئ أن هناك ما يقارب 60 في المائة من الأسر في اليمن يعملون في الزراعة، مع انخراط معظمهم في العمل بالزراعة المختلطة. ووفقاً لنتائج التقييم، هناك 85 في المائة من الأسر العاملة في الزراعة في حاجة إلى الدعم للحصول على المستلزمات الزراعية، و54 في المائة يواجهون مشاكل في مراقبة المحاصيل وأمراض الماشية، ويحتاجون إلى أصول طارئة للحماية والوقاية.

القدرة على التنفيذ

تظهر نتائج إيصال المساعدات في 2016م قدرة المجموعة القوية على التنفيذ، حيث أنه وحتى

انظر أيضاً الملحق ٢ لمزيد من المعلومات حول الأنشطة والأهداف

الاحتياجات والأهداف ومتطلبات التمويل حسب النوع الاجتماعي والعمر

	رجال (مليون)	نساء (مليون)	فتيات (مليون)	فتيات (مليون)	إجمالي المجموعة	اللاجئون والمهاجرون	المجموع الإجمالي
المحتاجون للمساعدات الإنسانية	3.2	3.2	3.8	3.8	14.1	0.14	14.3
المستهدفون	1.9	1.9	2.2	2.2	8.2	0.03	8.3
متطلبات التمويل					1,073 مليون دولار	2.1 مليون دولار	1,075.9 مليون دولار

ديسمبر 2016 ، تمكن الشركاء من تحقيق 58 في المائة من إجمالي الأهداف بتوفر 59 في المائة من التمويل، بما في ذلك إيصال المساعدات الغذائية الطارئة إلى 3.8 ملايين شخص في المتوسط شهرياً. ولكن ظل التمويل غير الكافي هو العائق الأكبر الذي يحول دون تحقيق أهداف المجموعة ، الأمر الذي استلزم تقليص حجم الحصص الغذائية وغيرها من الأنشطة طوال العام.

حددت خارطة تواجد وعمل المنظمات في شهر ديسمبر 69 شريكاً من الشركاء العاملين في مجموعة الأمن الغذائي والزراعة النشطين في كافة أنحاء البلد، أي بزيادة تبلغ 80 في المائة منذ وضع خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن لعام 2016. كما يتنوع شركاء المجموعة حيث يشملون المنظمات غير الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية الوطنية، ووكالات الأمم المتحدة، والمؤسسات التابعة للصليب الأحمر/ الهلال الأحمر، ومنظمات المجتمع المحلي، والسلطات المعنية. وقد تم تنفيذ أحد برامج بناء القدرات الجاري مع الشركاء لتعزيز قدرة الاستجابة على المستوى المحلي، مما سمح بتنفيذ أكثر ملائمة وإنجاز الاستجابة المستهدفة، خاصة في ضوء وجود بيئة تشغيلية صعبة. وبتوفر التمويل الكافي، يستطيع شركاء المجموعة الاستجابة بشكل كافي للاحتياجات الضخمة والمتنامية التي لم تتم تلبيتها.

النوع الاجتماعي والعمر

يضمن الشركاء العاملين في مجموعة الأمن الغذائي والزراعة الدمج الفعال لتحليل النوع الاجتماعي في دراسات الأمن الغذائي ونقاط الضعف، وذلك عن طريق استكشاف كيفية ارتباط النوع الاجتماعي وقضايا النوع الاجتماعي بعلاقة سببية مع الأمن الغذائي ونقاط الضعف. إذ يتم أخذ الاحتياجات المحددة بالنوع الاجتماعي بعين الاعتبار خلال كافة مراحل تصميم وتنفيذ البرنامج. علاوة على ذلك، يقوم الشركاء العاملون في مجموعة الأمن الغذائي والزراعة بتقييم ورصد الوصول إلى برنامج الأمن الغذائي والزراعة بانتظام عن طريق جمع بيانات مفصلة حسب العمر، والجنس، والموقع (بما في ذلك على مستوى مجتمع محدد). هناك خطوات معينة تؤخذ في الاعتبار خلال التنفيذ عدا عن تلك الممارسات المنجزة على مستوى التخطيط، من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين والحماية (انظر بند الحماية أدناه).

الحماية

يلتزم الشركاء العاملين في مجموعة الأمن الغذائي والزراعة بإدماج يلتزم الشركاء العاملون في مجموعة الأمن الغذائي والزراعة بإدماج الحماية في تصميم وتنفيذ أنشطة المساعدات الغذائية، والأنشطة الزراعية، وأنشطة سبل العيش بطرق غير تمييزية وغير متحيزة من شأنها أن تعزز أمن وسلامة وكرامة الأشخاص الضعفاء الذين يتلقون المساعدات. وهذا يشمل إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الأشخاص الضعفاء ومراعاة الطبقات المختلفة لنقاط الضعف واستراتيجيات التأقلم داخل المجتمع وضمن فئات ضعيفة محددة على حد سواء (رجال، نساء، العمر، التعليم، الحالة الاجتماعية والاقتصادية، الإعاقات، إلخ).

تحدث عمليات التوزيع في المساحات العامة خلال ساعات النهار، وتضمن وجود منشآت منفصلة للنساء بهدف خلق بيئة آمنة وحساسة للثقافة المحلية. كما سيضمن الشركاء العاملون في مجموعة الأمن الغذائي والسلامة أن تحتوي فرق البرنامج على عاملات إناث لضمان شعور النساء بأنهن قادرات على مناقشة احتياجاتهن والعوائق التي تقف أمامهن براحة تامة. وتهدف البرامج أيضاً إلى ضمان توفر أنشطة توليد الدخل والخيارات الاقتصادية للنساء والفتيات من أجل تقليل مخاطر انخراطهن في ممارسات غير آمنة كآلية تأقلم وإلا فسيصبحن عرضة لمخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي نظراً للتبعية الاقتصادية. وأدرج الشركاء العاملون في مجموعة الأمن الغذائي والزراعة أيضاً توعية النساء والرجال فيما يتعلق بالعنف ضد النساء والفتيات (بما في ذلك العنف المنزلي) كجزء لا يتجزأ من عملية الاستجابة.

المساءلة

ستشارك كافة المشاريع الخاصة بمجموعة الأمن الغذائي والزراعة في ستشارك كافة المشاريع الخاصة بمجموعة الأمن الغذائي والزراعة في إطار المساءلة لخطة الاستجابة الإنسانية لعام 2017. فمن خلال هذا الإطار، سيتمكن الشركاء من حفظ قنوات للاتصال الفوري مع المجتمعات المتضررة، كما أنهم يضمنون توفر المعلومات المتعلقة بعمليات التوزيع في الأماكن العامة، وأن نقاط التوزيع ليست بعيدة جداً أو صعبة الوصول، إضافة إلى تأكدهم من استلام المستفيدين لهذه المعلومات مع توفر وقت كافي للاستعداد. وتشمل المعلومات المقدمة الأماكن التي ستتم فيها عمليات التوزيع، ومواعيدها، والمواد التي سيتم توزيعها، والأشخاص المؤهلين لتلقي المساعدات.

يحافظ الشركاء أيضاً على وجود آلية سريعة لتلقي الشكاوى والملاحظات وظيفتها التأكد من التعامل مع الشكاوى والملاحظات تلك وتقديم الاستجابة في الوقت المناسب. وأسس البرنامج العالمي للأغذية نظاماً مبتكراً للتقييم والمراقبة عن بعد تتم من خلاله مراقبة عمليات توزيع الإغاثة الغذائية عن بعد بواسطة إجراء مكالمات عشوائية مع المستفيدين لرصد الأثر وسير العملية. ويقوم شركاء آخرون في مجموعة الأمن الغذائي والزراعة حاليا بمراقبة البرامج حالياً عن طريق المراقبة من طرف ثالث، ثم تجمع المجموعة بعد ذلك الممارسات المثلى كطريقة لتسهيل مشاركة المعلومات، وتبادلها وتبنيها من الشركاء الآخرين.

المحتاجون للمساعدات الإنسانية

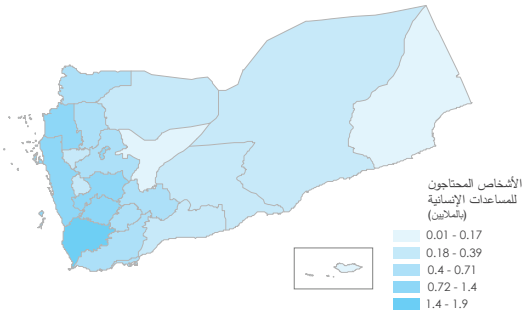

المستهدفون

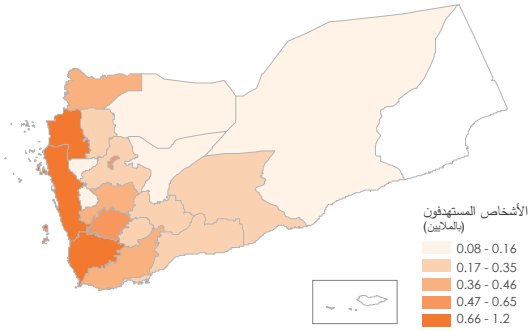

المياه والصرف الصحي والنظافة

المحتاجون للمساعدات الإنسانية*

14.5 مليون

الأشخاص المستهدفون

8.3 مليون

متطلبات التمويل (دولار أمريكي)

125.9 مليون

عدد الشركاء

28

الهدف1 لمجموعة المياه والصرف الصحي والنظافة

1 تخزين أو المحافظة على أنظمة مياه وصرف صحي مستدامة لتحسين الصحة العامة وقدرات التحمل والمرونة. مرتبط بالهدف الاستراتيجي 1 و 3

الهدف 2 لمجموعة المياه والصرف الصحي والنظافة

2 تقديم المساعدات المتعلقة بالمياه والصرف الصحي والنظافة للأشخاص الأكثر ضعفاً من أجل تخفيض الحالات المرضية المتزايدة ومعدل الوفيات. مرتبط بالهدف الاستراتيجي 1

الهدف 3 لمجموعة المياه والصرف الصحي والنظافة

3 ضمان التنسيق والقدرة الكافيين على المستويين الوطني والمحلي. مرتبط بالهدف الاستراتيجي 4

مسؤول الاتصال

ماري بروكجين
منسق المجموعة
mbroekhuijsen@unicef.org

خطة الاستجابة

يستهدف الشركاء العاملون في مجموعة المياه والصرف الصحي والنظافة 8.3 ملايين شخص لإيصال المساعدات الطارئة الخاصة بالمياه والصرف الصحي والنظافة في عام 2017م، حيث تعطي هذه الأهداف الأولوية لـ 8.2 ملايين شخص تم تحديدهم في وثيقة الاحتياجات الإنسانية لعام 2017م على أنهم في حاجة ماسة، ومن ضمنهم نازحين وعائدين وغيرهم من الأشخاص المتضررين من النزاع والفئات الضعيفة في جميع أنحاء البلاد. ويتمركز أكبر عدد من الأشخاص المستهدفين في أمانة العاصمة وتعز وعدن والحديدة وعمران ولحج وحجة وفقاً لتحليل شدة الاحتياجات.

لقد بقيت التحديات الواسعة التي تتعلق بالمياه، والصرف الصحي والنظافة في اليمن دون تغيير إلى حد كبير، لذلك فإن خطة المجموعة لعام 2017 هي في الغالب تتمة للأنشطة الأخرى، مع تمديدها حسب الضرورة للتعامل مع شدة الاحتياجات المتزايدة، حيث تشمل الدوافع التي تعمل على زيادتها الأثر من استمرار الحرب، وقلة العوائد، وانهيار أنظمة المياه والصرف الصحي والنظافة، إضافة إلى التفشي الأخير للأمراض (الكوليرا بشكل ملحوظ)، والكوارث الطبيعية. كما سيظل التركيز متمحوراً حول تقديم الدعم لتشغيل وحفظ أنظمة المياه والصرف الصحي والنظافة والبنية التحتية، إلى جانب تقديم خدمات متكاملة فيما يتعلق بالمياه والصرف الصحي والنظافة للنازحين، ومحاربة سوء التغذية وتفشي الأمراض. فمن أجل أن تبقى أنظمة المياه والصرف الصحي والنظافة عاملة، هناك أنشطة معينة لتنفيذها تشمل توفير المياه الصالحة للشرب مباشرة للفئات الأشدّ ضعفاً والدعم بالوقود وإجراء صيانة للشبكات إضافة إلى تقديم إمدادات المياه والصرف الصحي والنظافة مثل خزانات المياه المشتركة وحلول معالجة المياه وتوزيع مواد النظافة وبناء أو صيانة الحمامات. للحصول على المزيد من التفاصيل حول كافة الأنشطة المخطط لها انظر الملحق 2.

القدرة على التنفيذ

استمرت قدرة مجموعة المياه والصرف الصحي والنظافة في النمو في عام 2016، وذلك مع توظيف المزيد من المنظمات لخبراء دوليين في مجال المياه والصرف الصحي والنظافة. إضافة إلى عمل المنظمات المحلية مع المجموعة لتطوير قدرتهم، إذ تظهر هذه القدرات من خلال النتائج التي حققتها المجموعة والتي تم قياسها من خلال ملخص المعلومات الإنسانية. وحقق شركاء المجموعة 93 في المائة من الأهداف المباشرة في عام 2016 على الرغم من مستويات التمويل المنخفضة نسبياً، حيث بلغ إجمالي الأشخاص الذين تلقوا مساعدات مباشرة من المجموعة 2.2 مليون شخص في عام 2016.

وأحصت المجموعة حتى 16 ديسمبر 2016م 28 جهة شريكة تعمل في 20 محافظة في مختلف أنحاء البلد. كما تتوفر إمدادات الطوارئ عموماً في الأسواق المحلية، وهذا يعني إمكانية تقدم عمليات الشراء والتوزيع للأمام بسهولة نسبياً. و بالرغم من أن الوصول للمساعدات لا يزال يشكل تحدياً في العديد من المناطق المحلية، إلا أن في استطاعة الشركاء العمل من خلال المنظمات المحلية للوصول إلى أشد الأشخاص ضعفاً. وهناك المزيد من الشركاء الذين شاركوا في عملية التخطيط لإعداد وثيقة اللنظرة العامة حول الاحتياجات الإنسانية و خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن لعام 2017م، بما في ذلك المنظمات المحلية والشركاء الموجودون في دول الخليج. لدى كافة المراكز الميدانية آليات لتنسيق خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة تعمل في المكان المناسب، بما في ذلك منسقين يعملون بدوام كامل في صنعاء وعدن والحديدة. وسيستمر بذل الجهود في بناء قدرات الشركاء على المستويين الوطني وعلى مستوى المراكز الميدانية في عام 2017م.

النوع الاجتماعي والعمر

لدى المجموعة مبادئ توجيهية قائمة حول النوع الاجتماعي والحماية في اليمن، تم وضعها بالتشاور

انظر أيضاً الملحق ٢ لمزيد من المعلومات حول الأنشطة والأهداف

الاحتياجات والأهداف ومتطلبات التمويل حسب النوع الاجتماعي والعمر

	رجال (مليون)	نساء (مليون)	فتيات (مليون)	فتيات (مليون)	إجمالي المجموعة	اللاجئون والمهاجرون	المجموع الإجمالي
المحتاجون للمساعدات الإنسانية	3.3	3.2	4.1	3.9	14.5	0.11	14.6
المستهدفون	1.9	1.8	2.3	2.2	8.3	0.03	8.3
متطلبات التمويل					125.9 مليون دولار	1.7 مليون دولار	127.7 مليون دولار

مع الشركاء وخبير الفريق القُطري الإنساني المعني بقضايا النوع الاجتماعي. وسوف يستمر بناء قدرات الشركاء فيما يتعلق بتعميم مراعاة جوانب النوع الاجتماعي الجنساني في 2017، إضافة إلى أن المجموعة قد حددت مركزي تنسيق لشؤون النوع الاجتماعي من أجل مساعدة الشركاء في البرامج المرتبطة بالنوع الاجتماعي. وترصد المجموعة بفاعلية التزاماتها لإعطاء الأولوية لمشاركة الفتيات (تحديداً المراهقات منهن) والنساء في استشارات البرامج، إضافة إلى إظهار الاهتمام بالمساواة بين الجنسين. وتعتبر هذه الأنشطة ذات صلة بشكل خاص عندما تستهدف المجتمعات أو الأسر.

تعميم الحماية

تعزز مجموعة المياه والصرف الصحي والنظافة دمج جوانب الحماية في كافة أجزاء دورة البرنامج. كما تلقى الشركاء تدريباً حول تعميم الحماية في كافة الأنشطة المتعلقة بالمياه والصرف الصحي والنظافة، إضافة إلى أنه يتم التخطيط لتدريب محدد حول المياه والصرف الصحي والنظافة والعنف القائم على النوع الاجتماعي في عام 2017. وتعمل المجموعة عن كثب مع المجموعة الفرعية حول العنف القائم على النوع الاجتماعي من أجل تقديم أطقم أدوات حفظ الكرامة مع طرود مستلزمات النظافة، إلى جانب التعامل مع احتياجات المياه والصرف الصحي والنظافة حيثما يتم الإبلاغ عن حوادث العنف القائم على النوع الاجتماعي التي من يحتمل أن تكون مرتبطة بالخدمات السيئة للمياه والصرف الصحي والنظافة. كما سيواصل شركاء المجموعة العاملة في المياه والصرف الصحي والنظافة في العمل لتوفير منشآت وخدمات حساسة للنوع الاجتماعي مع ضمان وصول آمن وعادل للجميع.

المساءلة

ستشارك كافة المشاريع الخاصة بمجموعة المياه والصرف الصحي والنظافة في إطار المساءلة لخطة الاستجابة الإنسانية لعام 2017. ومن المطلوب من خلال هذا الإطار أن يكون لدى المشاريع آليات استجابة آمنة ومتاحة لردود فعل المستفيدين. وقد قامت المجموعة بتجريب مجموعة الحد الأدنى من الالتزامات الخاصة بالسلامة والكرامة من أجل الأشخاص المتضررين، بالعمل مع مجموعة المياه والصرف الصحي والنظافة العالمية وخبير الفريق القُطري الإنساني المعني بقضايا النوع الاجتماعي، حيث عرضت هذه الجهود على أعضاء مجموعة التوجيهات الإرشادية حول المساءلة، ووفرت التدريب ووضعت خطة عمل باستخدام مدخلات محددة. وستكون الأولوية لتنفيذ هذه الخطة في عام 2017م

.

المحتاجون للمساعدات الإنسانية

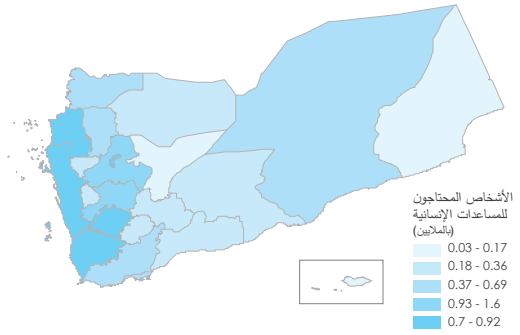

المستهدفون

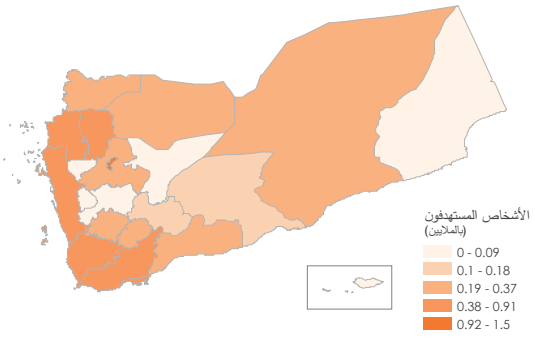

الصحة

المحتاجون للمساعدات الإنسانية*

14.8 مليون

الأشخاص المستهدفون

10.4 مليون

متطلبات التمويل (دولار أمريكي)

321.6 مليون

عدد الشركاء

33

الهدف 1 لمجموعة الصحة

1 تقديم خدمات رعاية صحية متكاملة، وأولية، وثانوية، وإحالتها، إضافة إلى الإشراف والاستجابة، والمستلزمات الطبية في المديريات ذات الأولوية. مرتبط بالهدف الاستراتيجي 1

الهدف 2 لمجموعة الصحة

2 تعزيز التدخلات المتعلقة بالصحة الإنجابية، وصحة الأم والمولود والطفل وصحة المراهقين (RMNCAH)، بما في ذلك العنف ضد المرأة. مرتبط بالهدف الاستراتيجي 1 و 2

الهدف 3 لمجموعة الصحة

3 دعم مبادرات الصحة المجتمعية والحفاظ على الركائز الأساسية والبنية التحتية للنظام الصحي. مرتبط بالهدف الاستراتيجي 3

الهدف 4 لمجموعة الصحة

4 تعزيز أنظمة تنسيق القطاع الصحي والمعلومات الصحية. مرتبط بالهدف الاستراتيجي 4

مسؤول الاتصال

ألكساندرا طه
منسق المجموعة
tahaa@who.int

خطة الاستجابة

حدد الشركاء العاملون في مجموعة الصحة 14.8 مليون شخص بحاجة إلى المساعدات الصحية في النظرة العامة حول الاحتياجات الإنسانية لعام 2017. وفي ظل وجود عوائق الوصول إلى الخدمات وعوائق أمنية، تستهدف خطة الاستجابة الخاصة بمجموعة الصحة 10.4 ملايين شخص في 2017، بما في ذلك 8.8 ملايين شخص تم تحديدهم في النظرة العامة حول الاحتياجات الإنسانية على أنهم في حاجة ماسة للمساعدات الصحية. ووفقاً لتحليل هذه المجموعة، فإن المسببات الرئيسية لحالات الوفاة التي يمكن تجنبها في اليمن هي الأمراض المعدية، و خدمات الأمومة والطفولة، وظروف الفترة المحيطة بالولادة، والتغذية الصحية (يشكلون معاً نسبة 50 في المائة من الوفيات) إضافة إلى الأمراض غير المعدية (39 في المائة من الوفيات). ومع استمرار انهيار النظام الصحي نتيجة النزاع الدائر، أصبح لعجز الأشخاص في الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية بسبب هذه الظروف آثاراً كارثية. كما سببت الإصابات المباشرة عبئاً إضافياً على هذه القضايا.

وفي ضوء هذا التحليل، تعطي خطة المجموعة الصحية الأولوية للأنشطة المنعية بالتعامل مع تداعيات الأزمة الفورية وطويلة الأمد. هذا سيشمل دعم المنشآت الصحية بهدف الحفاظ على تشغيلها بعد إصابتها بالضرر أو بسبب التحديات الأخرى، إضافة إلى دعم تقديم الرعاية الصحية الضرورية والمنقذة للأرواح والأولية، والحفاظ على خطوط إمداد مخصصة للحصول على الأدوية والإمدادات. وقد حددت مجموعة الصحة أربعة مجالات ذات أولوية للتدخل على وجه الخصوص ستعمل على توجيه الاستجابة في عام 2017؛ ووافق على هذه الأولويات كل من الشركاء في المجال الإنساني، ووزارة الصحة العامة والسكان

1. منع الأمراض المعدية ومكافحة انتشارها (بما في ذلك التطعيم والرصد الوبائي والاستجابة لتفشي الأمراض).
2. ضمان الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية ذات الأولوية الموجودة ضمن حزمة الخدمات الصحية الأولية ووفقاً للاحتياجات المحلية.
3. تعزيز نظام الإحالة للحالات الجراحية والطبية الطارئة، مع إعطاء الأولوية للمرضى المصابين جراحياً وحالات الولادة الطارئة.
4. الحفاظ على خطوط الإمداد الضرورية

تقع مسؤولية تشكيل هذه الحزم والموافقة عليها بالإضافة إلى إيصالها على عاتق وزارة الصحة العامة والسكان، مع الدعم المقدم من الشركاء في المجال الصحي الوطنيين والدوليين. وبهدف دعم إيصال هذه الأولويات، قامت مجموعة الصحة بتحديد عشر مجالات معينة للتدخل، بما في ذلك اعتبارات الصحة العامة ذات الأولوية مثل خدمات الصحة الإنجابية، والتطعيم، وإدارة الأمراض المعدية، والرصد الوبائي والعناية بالإصابات الجراحية. سيقوم الشركاء أيضاً بتعزيز جهود دعم النظام الصحي بواسطة إصلاح المنشآت الصحية، وإرسال فرق صحية ميدانية متنقلة حيثما تكون هناك حاجة إليها، والحفاظ على خطوط الإمداد الخاصة بالأدوية والمستلزمات، والعمل مع الجهات المعنية ذات الصلة من أجل بناء القدرات. وتشير تقديرات المجموعة إلى أن هناك 10.4 ملايين شخص في اليمن سينتفعون من هذه الأنشطة في جميع أنحاء البلاد.

القدرة على التنفيذ

قامت 33 منظمة شريكة نشطة حتى ديسمبر 2016 بالعمل بالتنسيق مع مجموعة الصحة، وهو ما شكل زيادة قدرها أكثر من الثلث منذ وضع خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن لعام 2016م. ويوفر هؤلاء الشركاء إمكانية الوصول على نطاق واسع في كل

انظر أيضاً الملحق ٢ لمزيد من المعلومات حول الأنشطة والأهداف

الاحتياجات والأهداف ومتطلبات التمويل حسب النوع الاجتماعي والعمر

	رجال (مليون)	نساء (مليون)	فتيات (مليون)	فتيات (مليون)	إجمالي المجموعة	اللاجئون والمهاجرون	المجموع الإجمالي
المحتاجون للمساعدات الإنسانية	3.4	3.3	4.2	4.0	14.8	0.15	15.0
المستهدفون	2.0	2.6	2.7	3.1	10.4	0.08	10.5
متطلبات التمويل					321.6 مليون دولار	10.5 مليون دولار	332.1 مليون دولار

أنحاء البلاد. وبالرغم من وجود عوائق الوصول المحلية، والعقبات التي تحول دون تشغيل فرق متنقلة، والعوائق البيروقراطية التي تقف في وجه استيراد ونقل الأدوية والمستلزمات، يستطيع الشركاء تقديم خدمات منقذة للأرواح، حيث أنهم قدموا خدمات مباشرة لعدد 5.5 ملايين شخص في عام 2016م. وهذا يمثل 52 في المائة من أهداف العام مقارنة بنسبة 59 من المتطلبات المالية المتاحة خلاله. وقد أسهمت هذه الجهود بشكل كبير في الحفاظ على نظام صحي مجزأ بشكل متزايد، فضلاً عن إظهار قدرة المجموعة.

النوع الاجتماعي والعمر

يشترك شركاء مجموعة الصحة في ضمان تعميم قضايا النوع الاجتماعي في كل مراحل البرامج، حيث يتم أخذ الاحتياجات المختلفة للرجال، والنساء، والفتيان، والفتيات بعين الاعتبار والتعامل معها بدءاً من مرحلة التقييم إلى مرحلة المراقبة والتقييم. كما يجري تنفيذ إجراءات محددة تشمل تقديم خدمات مخصصة وتقديم الأدوية أو المستلزمات الخاصة بحالات الطوارئ الجراحية والصحة الإنجابية وجمع البيانات المصنفة حسب العمر والجنس.

تعميم الحماية

يعتبر حق الأفراد في الحصول على رعاية صحية مجدية أمراً هاماً بشكل رئيسي بالنسبة لمجموعة الصحة، حيث سيتم استهداف الفئات الضعيفة والمتضررة، بما في ذلك الأسر التي تعيلها امرأة، والنساء الحوامل أو المرضعات، والأشخاص الذين يعانون من أمراض مزمنة أو خطيرة، إضافة إلى الناجين من العنف القائم على النوع الجتماعي، إذ تتطلب كافة هذه الفئات تقديم خدمات خاصة. وقد قامت المجموعة في عام 2016 بتنظيم ورشة عمل حول تعميم الحماية والنوع الاجتماعي في عملية الاستجابة الصحية، حيث ساعدت هذه الورشة في إرشاد الآباء بخطوات مناسبة لدمج هذين المكونين طوال دورة البرامج.

المساءلة

ستشارك كافة المشاريع الخاصة بمجموعة الصحة في إطار المساءلة لخطة الاستجابة الإنسانية لعام 2017م. ويعمل الشركاء من خلال هذا الإطار حالياً على تنفيذ مجموعة من الإجراءات الفردية تشمل ما يلي:

- آليات ثنائية للنظر في الملاحظات.
- إجراء تقييمات ما قبل المشروع لتحديد الاحتياجات الفعلية قبل البدء بالتخطيط.
- إجراء نقاشات مع مجموعات مستهدفة.
- آليات استقبال الشكاوى والملاحظات.
- آليات مراقبة ما بعد الخدمة

تعمل المجموعة الأساسية لمجموعة الصحة أيضاً على وضع إطار مساءلة محدد بالمجموعة الذي سيطلب بدوره من الشركاء الالتزام وضمان تنفيذ الالتزامات المشتركة فيما يتعلق بالمساءلة حول الصحة.

المحتاجون للمساعدات الإنسانية

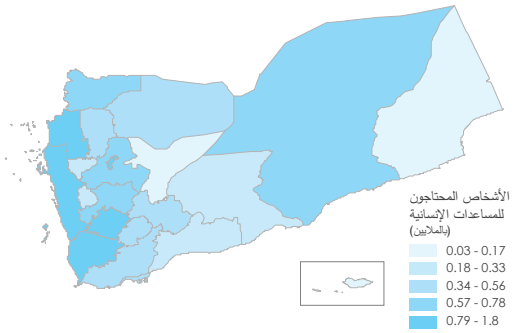

المستهدفون

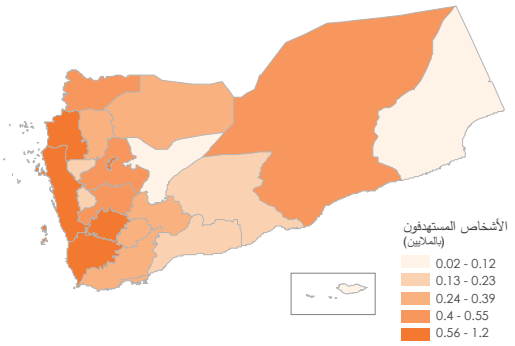

التغذية الصحية

خطة الاستجابة

ازدادت نسبة الإصابة بسوء التغذية في اليمن – وهو تحدٍ مزمن– على نحو ثابت منذ تصاعد النزاع في أواسط مارس 2015، حسبما ورد في النظرة العامة حول الاحتياجات الإنسانية لعام 2017م. ونتيجة لذلك، سيزيد شركاء مجموعة التغذية الصحية من أنشطتهم في 2017م بما يتماشى مع نمو قدرات المجموعة وتكثيف الاحتياجات. كما أنهم يهدفون إلى تقديم الخدمات العلاجية أو غيرها من خدمات التغذية الصحية لعدد 2.6 ملايين شخص في كافة المحافظات هذا العام، بما في ذلك 1.7 مليون طفل، وامرأة حامل أو مرضعة ممن يعانون من سوء التغذية الحاد. وهذا يمثل ارتفاعاً بنسبة 37 في المائة منذ وضع خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن لعام 2016، مدفوعاً بالنمو المستمر للاحتياجات. أشارت النتائج التمهيدية لتقييم الأمن الغذائي والتغذية في حالات الطوارئ إلى معدلات سوء التغذية الحاد الشامل على مستوى المحافظات مقارنة بالمعدلات التقديرية الواردة في وثيقة النظرة العامة حول الاحتياجات الإنسانية لعام 2017م. وستكون نتائج التقييم النهائية إضافة إلى المزيد من التفاصيل متاحة في شهر مارس 2017، كما سيتم الإبلاغ عن مراجعة لخطة الاستجابة الإنسانية في اليمن من المخطط أن تتم في شهر أبريل.

ستشمل الأهداف المحددة لعام 2017 معالجة سوء التغذية الحاد الوخيم لأكثر من 323,000 طفل دون سن الخامسة، وعلاج سوء التغذية الحاد المعتدل لما يقارب 871,000 طفل و553,000 امرأة حامل أو مرضعة. وقد ارتفعت أهداف معالجة سوء التغذية الحاد الوخيم في عام 2017م من 60 في المائة لإجمالي الاحتياجات في العام الماضي إلى 70 في المائة عام 2017، وهو ما يعكس نمواً في قدرة المجموعة وتدهوراً في الوضع. وكان التحاق الأطفال الكبير والمخطط له في برامج التغذية الصحية (سوء التغذية الحاد الوخيم وسوء التغذية الحاد المعتدل) نتيجة لتدهور وضع التغذية الصحية المتفاقم بواسطة سوء أداء النظام الصحي، وسوء أحوال خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة. نتيجة لذلك، يقدر الشركاء وجود عامل إصابة بسوء التغذية أعلى قيمة في عام 2017م: 2.6 مقارنة ب 2 فقط و1.6 في العام الماضي.

ومع انعكاس المزيد من الأهداف، ارتفعت المتطلبات المالية في 2017 لتصبح 182.2 مليون دولار مقارنة بالمتطلبات المعدّلة التي بلغت 102 مليون دولار في العام الماضي.

القدرة على التنفيذ

حتى ديسمبر 2016، قام 24 شريكاً بالتنسيق مع مجموعة التغذية الصحية – ويمثل ذلك زيادة بمقدار 41 في المائة منذ وضع خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن لعام 2016. كما يتوقع أن يزداد عدد الشركاء إلى 30 شريكاً مع المشاركة المتنامية للمنظمات غير الحكومية الوطنية اليمنية، حيث يعمل هذا النمو على تسهيل التمدد للوصول إلى مواقع بعيدة وغير آمنة، وسيترافق ذلك مع إجراء برامج مكثفة لبناء القدرات من أجل ضمان استجابة عالية الجودة. كما قد أظهر الشركاء المؤسسين بالفعل خبرة فنية وتشغيلية هائلة من خلال العمل في المناطق النائية والصعبة مثلما اتضح في النتائج المعلنة في ملخص المعلومات الإنسانية. ومع توفر 59 في المائة من التمويل عام 2016، استطاع الشركاء تلبية 62 في المائة من إجمالي الأهداف، بما في ذلك أكثر من 100 في المائة من الأهداف المتعلقة بعلاج سوء التغذية الحاد المعتدل.

واستعرض الشركاء أيضاً ازدياد الإدارة المجتمعية لحالات سوء التغذية الحاد (CMAM) في 2016، وقاموا بتحديد أفضل الممارسات للاستفادة من تمدد أنشطة التغذية الصحية على نطاق أوسع هذا العام.

المحتاجون للمساعدات الإنسانية*

4.5 مليون

الأشخاص المستهدفون

2.6 مليون

متطلبات التمويل (دولار أمريكي)

182.2 مليون

عدد الشركاء

24

الهدف 1 لمجموعة التغذية الصحية

1 إيصال تدخلات منقذة للأرواح وذات جودة للفتيات، والفتيان، والنساء الحوامل أو المرضعات الذين يعانون من سوء تغذية حاد. مرتبط بالهدف الاستراتيجي 1 و 2

الهدف 2 لمجموعة التغذية الصحية

2 الإسهام في منع سوء التغذية عن طريق تعزيز برنامج الأغذية التكميلية الشامل، ودعم المغذيات الدقيقة، ومعالجة الديدان، والتغذية للرضع وصغار الأطفال. مرتبط بالهدف الاستراتيجي 1 و2

الهدف 3 لمجموعة التغذية الصحية

3 تعزيز قدرة الجهات المعنية والشركاء المحليين لضمان استجابة تغذية فاعلة وغير مركزية. مرتبط بالهدف الاستراتيجي 3

الهدف 4 لمجموعة التغذية الصحية

4 ضمان استجابة تغذية متوقعة ومناسبة وفاعلة من خلال تحليل ورصد وتنسيق الاحتياجات. مرتبط بالهدف الاستراتيجي 4

مسؤول الاتصال

جمال سعيد محمد
منسق المجموعة
jsmohammed@unicef.org

انظر أيضاً الملحق ٢ لمزيد من المعلومات حول الأنشطة والأهداف

الاحتياجات والأهداف ومتطلبات التمويل حسب النوع الاجتماعي والعمر

	رجال (مليون)	نساء (مليون)	فتيات (مليون)	فتيات (مليون)	إجمالي المجموعة	اللاجئون والمهاجرون	المجموع الإجمالي
المحتاجون للمساعدات الإنسانية	0.0	1.1	1.7	1.7	4.5	0.0	4.5
المستهدفون	0.0	0.6	1.0	1.0	2.6	0.0	2.6
متطلبات التمويل					182.2 مليون دولار	0.0	182.2 مليون دولار

كما تم إنجاز تخطيط مسبق لشراء الإمدادات من أجل استجابة عام 2017، الأمر الذي يتيح للشركاء تسريع إيصال الإمدادات بشكل أكثر فاعلية وكفاءة إلى مراكز التغذية الصحية في جميع أنحاء البلاد.

النوع الاجتماعي والعمر

تم تحديد الاحتياجات المحددة للنساء والفتيان والفتيات باستخدام تقنيات وأدوات تستند إلى الإرشادات التوجيهية الدولية والوطنية. وقد تم إنشاء آليات إحالة مناسبة لعلاج الفتيان والفتيات والنساء المصابين بسوء التغذية الحاد. كما تم إيلاء اهتمام خاص للرجال في المجتمع من خلال المناصرة العامة ورفع التوعية، وذلك بهدف تعزيز فهم المسائل المتعلقة بالتغذية، وتسهيل وصول النساء والأطفال لخدمات التغذية. وتحتوي بيانات البرنامج وتحليله دائماً على البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي والعمر.

تعميم الحماية

سيضمن شركاء التغذية الصحية تعميم الحماية عبر كافة مراحل دورة البرنامج، وسيجري تعزيز هذه الجهود عبر تأسيس مراكز للتغذية قريبة من المجتمع لتكون خدمات العلاج والوقاية سهلة المنال على نحو عادل بالنسبة للفتيان والفتيات والنساء الحوامل أو المرضعات، بما في ذلك الأطفال ذوي الإعاقات.

ستشكل مراكز علاج التغذية الصحية أيضاً "مساحات صديقة للأطفال والنساء" آمنة وغير واصمة، حيث ستقدم هذه المراكز الرعاية التغذوية المناسبة وتوفر مساحة للنساء من أجل إجراء العديد من الأنشطة، بما في ذلك إرضاع أطفالهم، والتعلم عن التغذية، ومناقشة القضايا المتعلقة بالعافية والسلامة. كما سيقوم الشركاء دائماً بأخذ المشورة من السكان المحليين فيما يتعلق بتخطيط الموقع الذي ستشيد عليه مراكز التغذية، من أجل التعامل مع مخاوف السلامة المحتملة، بما في ذلك مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي.

المساءلة

لا تتضمن المساءلة الحقيقية أمام الأطفال والمجتمعات منحهم فرصة للتعبير فحسب، بل يتجاوز الأمر إلى إعطاءهم فرصة للتأثير على القرارات ذات الصلة، بما في ذلك التعبير عما إذا كان هناك شركاء سيعملون معهم أم لا، وكيف سيعملون معهم. وستشارك كافة المشاريع الخاصة بمجموعة التغذية الصحية في إطار المساءلة لخطة الاستجابة الإنسانية لعام 2017. فمن خلال هذا الإطار، يقوم الشركاء بوضع نظام للمساءلة يعتمد على المجالات الرئيسية التالية:

- مشاركة المعلومات (مشاركة منتظمة ومناسبة للمعلومات ويمكن الوصول إليها).
- السعي على نحو استباقي لجمع الملاحظات من الأطفال والمجتمعات والتعامل مع أية شكاوى لديهم.
- المساءلة من خلال المشاركة والنقاش سوية، والتعاون في أخذ القرارات والعمل مع الأطفال، والمجتمعات، والآباء.

وسيتم إنشاء آليات بسيطة من شأنها أن تتيح للمستفيدين وغيرهم من الأشخاص المتضررين تقديم الشكاوى أو الملاحظات عن طريق برامج الشركاء، وتشمل هذه الآليات:

- إجراء النقاشات وجهاً لوجه.
- تخصيص خطوط اتصال هاتفية مجانية تعمل بواسطة مركز تكنولوجيا الخدمات المجتمعية وطاقم عمل بدوام كامل.
- صناديق الشكاوى.
- نشر التوعية عن طريق الهاتف.
- نشر التوعية عن طريق الوسائط الاجتماعية.

المحتاجون للمساعدات الإنسانية

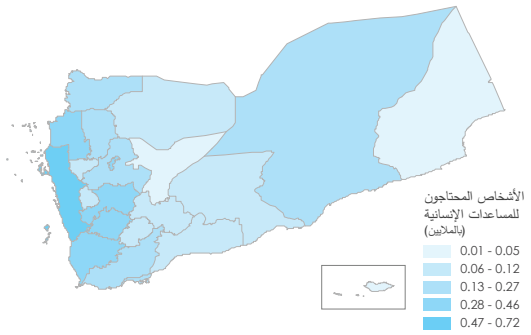

المستهدفون

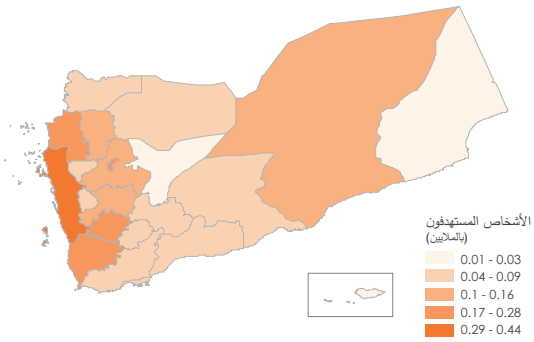

الإيواء والمواد غير الغذائية وتنسيق المخيمات وإدارة المخيمات

المحتاجون للمساعدات الإنسانية*

4.5 مليون

الأشخاص المستهدفون

2.2 مليون

متطلبات التمويل (دولار أمريكي)

1.6 مليون

عدد الشركاء

19

الهدف 1 الإيواء والمواد غير الغذائية وتنسيق المخيمات وإدارة المخيمات

1 توفير حلول إيواء ومواد غير غذائية تنقذ وتحافظ على الأرواح للفئات الأشد ضعفا ضمن ترتيبات ملائمة لعيش كريم.
مرتبط بالهدف الاستراتيجي 1 و 2

الهدف 2 الإيواء والمواد غير الغذائية وتنسيق المخيمات وإدارة المخيمات

2 ضمان الحصول على الخدمات الأساسية للنساء والرجال الضعفاء الذين يعيشون في مراكز جماعية وتجمعات سكانية عشوائية.
مرتبط بالهدف الاستراتيجي 1

الهدف 3 الإيواء والمواد غير الغذائية وتنسيق المخيمات وإدارة المخيمات

3 تعزيز المساءلة أمام المتضررين من خلال طلب وضع ملاحظاتهم وبحث نقاط الاهتمام.
مرتبط بالهدف الاستراتيجي 4

الهدف 4 الإيواء والمواد غير الغذائية وتنسيق المخيمات وإدارة المخيمات

4 تعزيز قدرات السلطات والمجتمعات المحلية والشركاء في الإيواء والمواد غير الغذائية وتنسيق المخيمات وإدارة المخيمات
مرتبط بالهدف الاستراتيجي 1

مسؤول الاتصال

روكساندار بوجور
منسق المجموعة
bujor@unchr.org

دنكان سوليفان
الرئيس المشارك للمجموعة
bujor@unchr.org

خطة الاستجابة

كما هو موضح في النظرة العامة حول الاحتياجات الإنسانية لعام 2017م، هناك ما يزيد عن 4.5 مليون شخص بحاجة للمساعدة بالإيواء والمواد غير الغذائية أو إدارة المراكز الجماعية التي يعيشون فيها. وهذا يتضمن 3.9 ملايين شخص يعيشون في المناطق الأكثر احتياجا. على الرغم من الجهود المتواصلة، ما زال عدد كبير من النازحين يعيشون في ظروف قاسية يعانون الحرمان بشدة، بما فيها مباني غير مكتملة ومراكز إيواء دون الشروط المعيارية ومدارس ومباني عامة أو في العراء.

إن استراتيجية مجموعة الإيواء والمواد غير الغذائية وتنسيق المخيمات وإدارة المخيمات تتصور استجابة شاملة، مكيفة حسب سياق كل محافظة وتستهدف الأسر الأشد ضعفا. وستتضمن المساعدات تحليل الحماية واستكمال عمل المجموعات الأخرى. سيعمل شركاء المجموعة معاً على مساعدة 2.2 مليون شخص، بما فيها الإيواء في حالات الطوارئ لما يزيد عن 1.1 مليون شخص وحلول المواد غير الغذائية لما يقرب من 1.9 مليون شخص. وسوف يستفيد من دعم إدارة المراكز الجماعية والحلول للأشخاص الذين يعيشون في مستوطنات عشوائية ما يقرب من 162 ألف شخص. إن خطة 2017 مدفوعة جزئيا بالاحتياجات الإضافية التي ظهرت بسبب نضوب مدخرات المتضررين، ونقص فرص الحصول على الموارد المالية وتشبع القدرة السكنية المتاحة. ونتيجة لذلك، سوف يجرب الشركاء النهج الشامل مثل استخدام المساعدات النقدية والقسائم والعمل من خلال فرق متنقلة متعددة الوظائف.

كما ستركز خطة المجموعة خلال العام 2017م أيضا وبقوة أكبر على العائدين مقارنة بالعام الماضي.

وتشير التقديرات حتى أول يناير من العام 2017م بأن حوالي 1 مليون شخص سوف يعودون مؤقتا إلى مناطقهم الأصلية مقارنة ب 17,000 شخص خلال فترة خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن لعام 2016م. مع توافد العائدين الذين سيواجهون ظروفا محفوفة بالمخاطر أو الذين يعيشون في مناطق أضرار كبيرة، يهدف الشركاء إلى دعم انتقالهم وتزويدهم بأطقم أدوات العودة والتي من شأنها أن تشمل مستلزمات وسائل إيواء طارئ أو مستلزمات إغاثة أساسية. وسوف تشمل الأنشطة التي تستهدف العائدين أيضا الدعم المباشر لإعادة تأهيل المنازل المتضررة. وأخيرا، سيعمل الشركاء مع الأطراف المعنية المحلية ذات المصلحة لنقل المعرفة، وخاصة حول تصميم مرافق الإيواء الطارئ وأساليب تنسيق وإدارة المخيمات ذات النوع الإسكاني.

القدرة على التنفيذ

لا يزال عدد شركاء المجموعة في تزايد. وعلى الرغم من ذكر 19 منظمة شريكة فقط في خارطة تواجد وحضور المنظمات الصادرة في شهر ديسمبر 2016م، إلا أن المشاركة الفعلية في اجتماعات وأنشطة المجموعة تشمل ما يقرب من 50 شريكا – أي ما يقارب ضعف ما كان عليه العدد قبل عام. 90 في المائة من الشركاء من المنظمات الوطنية أو المحلية وساهموا بشكل كبير في تحسين فهم المجموعة الجماعي للسياق والقدرة على الوصول إلى المناطق الصعبة. وشهدت المجموعة تحسناً ملحوظا في الوصول من خلال العمل مع هؤلاء الشركاء بما في ذلك في المناطق التي تستمر فيها ضعوبة الوصول مثل مأرب وتعز والجوف وحجة، وحضرموت، والضالع والبيضاء. ووصل الشركاء إلى 61 في المائة من الأشخاص المستهدفين في عام 2016م بنوع من أنواع المساعدات على الرغم من أن مستوى التمويل كان أقل من ذلك بكثير.

انظر أيضاً الملحق ٢ لمزيد من المعلومات حول الأنشطة والأهداف

الاحتياجات والأهداف ومتطلبات التمويل حسب النوع الاجتماعي والعمر

	رجال (مليون)	نساء (مليون)	فتيات (مليون)	فتيات (مليون)	إجمالي المجموعة	اللاجئون والمهاجرون	المجموع الإجمالي
المحتاجون للمساعدات الإنسانية	1.0	1.0	1.3	1.2	4.5	0.11	4.6
المستهدفون	0.5	0.5	0.6	0.6	2.2	0.02	2.2
متطلبات التمويل					106.0 مليون دولار	2.8 مليون دولار	108.8 مليون دولار

النوع الاجتماعي والعمر

إن تحليل النوع الاجتماعي وتعميم التدريب باعتباره عنصر أساسي من تنسيق وإدارة المخيمات سوف يعمل على توجيه جميع أنشطة المجموعة، حيث أن الشركاء يهدفون إلى ضمان المشاركة المتساوية للرجال والنساء. وسوف يضمن الشركاء بأن عمليات التقييم سوف تتضمن فرق باحثات "عدّادات" من الإناث في سعي نحو المشاركة المتوازنة للمتضررين من الرجال والنساء والفتيان والفتيات. وسيتم توجيه حلول تنسيق المخيمات وإدارة المخيمات وعمليات توزيع المواد غير الغذائية المخطط لها للحفاظ على الخصوصية والأمان للنساء والرجال والفتيات والفتيان. وسيطلع الشركاء كل من الرجال والنساء على المساعدات المقدمة، وسوف توفر بيانات مصنفة حسب النوع الاجتماعي والعمر.

الحماية

تعتبر مركزية الحماية ركيزة استراتيجية رئيسية لعمل المجموعة. سيواصل الشركاء من خلال المراقبة للمواقع والفرق الجوالة والتدريب المتخصص لمجموعة التنسيق وإدارة المخيمات تحديد الاحتياجات غير المستوفاة، مع التركيز على الأشخاص الذين يعيشون في مراكز جماعية ومواقع عشوائية. وسيتم وضع آليات الإحالة وتقييمات الضعف بالتعاون مع مجموعة الحماية. وستؤدي أنشطة الإيواء والتوزيع من خلال نهج تعميم قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي إلى تخفيف التهديدات الجسدية والنفسية المحتملة. كما سيقوم الشركاء بشكل خاص بتحديد أولويات الأفراد والجماعات الضعيفة أو من يجدون صعوبة في الوصول إلى المساعدة والخدمات – بما في ذلك أسر النازحين التي تعيلها نساء والأقليات، وسوف يعمل شركاء المجموعة بشكل خاص على إشراك السلطات المحلية والهياكل القبلية حول قضايا حيازة الأراضي والملكية.

المساءلة

ستشارك جميع مشاريع المجموعة المتعلقة بالإيواء/المواد غير الغذائية/ تنسيق وإدارة المخيمات في إطار المساءلة لخطة الاستجابة الإنسانية في اليمن لعام 2017م. ويخطط الشركاء خارج هذا الإطار للعمل مع مجموعات أخرى لإنشاء آليات التعامل مع الملاحظات والإحالة في المراكز الجماعية في المقام الأول. كما ستضمن المجموعة أيضا أن النازحين وغيرهم من المتضررين من النزاع سيشاركون في جميع مراحل أنشطة المجموعات: التقييمات والتخطيط والتنفيذ والتقييم. كما سيتم إدراج المستفيدين والمجتمعات المحلية المضيفة والسلطات المحلية إلى أقصى حد ممكن.

المحتاجون للمساعدات الإنسانية

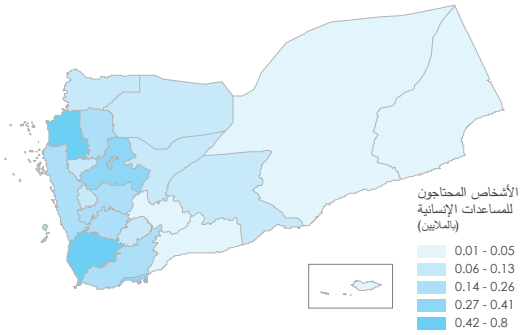

المستهدفون

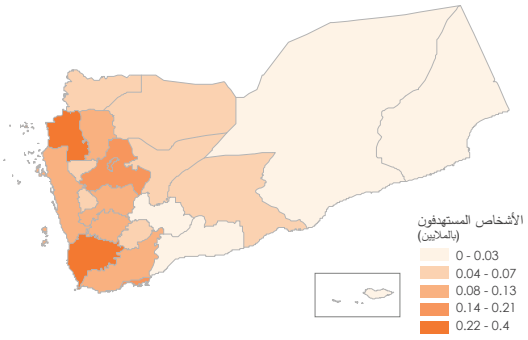

الحماية

المحتاجون للمساعدات الإنسانية*

11.3 مليون

الأشخاص المستهدفون

3.5مليون

متطلبات التمويل (دولار أمريكي)

72.2 مليون

عدد الشركاء

22

الهدف 1 لمجموعة الحماية

1 تقييم وتحليل قضايا الحماية الرئيسية (بما فيها النزوح، العنف القائم على النوع الاجتماعي، وحماية الأطفال)، والمناصرة وحشد الاستجابة في الوقت المناسب.
مرتبط بالهدف الاستراتيجي 2

الهدف 2 لمجموعة الحماية

2 تقديم مساعدات إنقاذ الأرواح والخدمات إلى الأفراد الضعفاء والمتضررين من النزاع، بما فيهم الأطفال والناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي.
مرتبط بالهدف الاستراتيجي 1 و 2

الهدف 3 لمجموعة الحماية

3 تعزيز قدرات الشركاء، ومزودي الخدمات، والسلطات والمجتمعات لتقييم، والوقاية، والتخفيف والاستجابة لاحتياجات ومخاطر الحماية.
مرتبط بالهدف الاستراتيجي 3

الهدف 4 لمجموعة الحماية

4 تعزيز تنسيق أنشطة الحماية والعنف القائم على النوع الاجتماعي وحماية الأطفال على المستويين الوطني والمحلي.
مرتبط بالهدف الاستراتيجي 4

مسؤول الاتصال

روكساندار بوجور
منسق المجموعة
bujor@unchr.org

خطة الاستجابة

يواجه اليمن أزمة حماية واسعة يواجه فيهاالملايين مخاطر جدية على سلامتهم وعافيتهم وحقوقهم الأساسية. ستقدم مجموعة الحماية في عام 2017م المساعدة في توفير الحماية المباشرة إلى 3.5 ملايين شخص في جميع أنحاء البلد. وبالإضافة إلى ذلك، سيقوم الشركاء بمراقبة النزوح وانتهاكات الحقوق حول قضايا واسعة النطاق بشكل يرفد الاستجابة بالمعلومات التي تحتاج إليها. كما ستصل الحملات الإعلامية من خلال وسائل الإعلام المختلفة إلى ما يزيد عن 7 ملايين شخص. وتشمل استجابة مجموعة الحماية ثلاثة عناصر هي: ضمان مركزية الحماية والحماية الشاملة للنازحين والعائدين والمجتمعات المضيفة؛ والاستجابة إلى العنف القائم على النوع الاجتماعي من خلال المجموعة الفرعية للعنف القائم على النوع الاجتماعي؛ وحماية الأطفال المتضررين من النزاع من خلال المجموعة الفرعية لحماية الأطفال.

كما ستواصل مجموعة الحماية تتبع تحركات السكان ودعم التقييمات متعددة القطاعات من خلال مجموعة العمل المعنية بالتحركات السكانية. وسيتركز هذا العمل في عام 2017م على تعزيز الروابط بين تقييمات "مجموعة العمل المعنية بالتحركات السكانية" والاستجابة من قبل المجموعات. ويتوقع أن تغطي عمليات الرصد والإبلاغ للحماية وحقوق الإنسان/ القانون الإنساني الدولي أكثر من 165,000 شخص، كما يتوقع أن تشدد على صلة أقوى للمناصرة القائمة على البراهين من قبل الفريق القُطري الإنساني ضمن إطار "مبادرة حقوق الإنسان أولاً".من حيث المساعدة المباشرة، سيقوم الشركاء بتنظيم جلسات التوعية الشخصية مع ما يقرب من 504,000 من النساء والرجال الضعفاء في المناطق ذات احتياجات شديدة. ستوفر هذه الجلسات معلومات عن الحقوق المرتبطة بالنزوح والحصول على المساعدات الإنسانية. وبالإضافة إلى ذلك، سيقوم الشركاء باستهداف 128,000 شخص بالدعم القانوني، بما في ذلك الحلول البديلة لفض المنازعات والمساعدات النقدية لتلبية مخرجات الحماية والدعم النفسي– الاجتماعي. ومن أجل تأمين بيئة مواتية للحماية، سيتم دعم 1,260 شبكة حماية مجتمعية، و900 شريك في المجال الإنساني، وستتلقى السلطات المحلية أو أفراد المجتمع خدمات بناء القدرات حول مسائل الحماية. وستركز هذه الجلسات على تعميم الحماية وبناء المهارات لبرامج الحماية ومبادئ العمل الإنساني وتحليل النزاع وفض المنازعات وقضايا الحماية الموضوعية.

وستقوم المجموعة الفرعية حول العنف القائم على النوع الاجتماعي بتقديم مجموعة واسعة من أنشطة الوقاية والاستجابة للعنف القائم على النوع الاجتماعي في عام 2017، بما في ذلك الخدمات متعددة القطاعات لما يقرب من 29,000 ألف شخص، والمساعدات النقدية لنحو 2,900 من الناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي وأولئك المعرضين للخطر، وتوفير 22 مجموعة علاج لما بعد الاغتصاب إلى عيادات متنقلة ومرافق صحية (كل مجموعة يمكنها معالجة 60 من الناجين) وبناء القدرات لنحو 480 من مزودي الخدمات وشركاء العمل الإنساني. وبالإضافة إلى ذلك، ستعمل المجموعة الفرعية حول العنف القائم على النوع الاجتماعي برفع الوعي إلى حد كبير بقضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي من خلال حملة توعية متنوعة تستهدف ما يقرب من 360,000 شخص بدورات شخصية و 6.8 ملايين شخص من خلال وسائل الإعلام المختلفة.

وستعمل المجموعة الفرعية لحماية الطفل على رفع وستعمل المجموعة الفرعية لحماية الأطفال على رفع مستويات حماية الطفل في أنشطة الطوارئ في عام 2017، والتي تهدف إلى توفير التوعية الشخصية حول مخاطر الألغام لأكثر من 1.6 مليون من الأطفال وأفراد المجتمع في المناطق المتأثرة بالنزاع والدعم النفسي والاجتماعي إلى 600,000 من الأطفال المتضررين. وستعمل آلية الرصد والإبلاغ فيما يتعلق بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل على إدخال عمليات رصد وتوثيق ومناصرة أكثر فاعلية، بما في ذلك الإحالة الطبية وإعادة التأهيل للأطفال المصابين. وستغطي آلية الرصد والإبلاغ في عام 2017 ما يقدر بنحو 2.7 مليون طفل، مع توفير قاعدة أساسية للمناصرة مدعَّمة بالأدلة وإحالة الخدمات. كما سيقوم الشركاء أيضا بتوفير خدمات تتبع الأسر ولم الشمل للأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم.

القدرة على التنفيذ

تمكنت مجموعة الحماية حتى شهر ديسمبر 2016م من الوصول بالمساعدات إلى 76 في المائة من

انظر أيضاً الملحق ٢ لمزيد من المعلومات حول الأنشطة والأهداف

الاحتياجات والأهداف ومتطلبات التمويل حسب النوع الاجتماعي والعمر

	رجال (مليون)	نساء (مليون)	فتيات (مليون)	فتيات (مليون)	إجمالي المجموعة	اللاجئون والمهاجرون	المجموع الإجمالي
المحتاجون للمساعدات الإنسانية	2.6	2.5	3.2	3.0	11.3	0.22	11.5
المستهدفون	0.8	0.8	1.0	0.9	3.5	0.19	3.7
متطلبات التمويل					72.2 مليون دولار	41.9 مليون دولار	114.1 مليون دولار

إجمالي الأهداف، مما يدل على القدرة القوية على الرغم من أن مستوى التمويل لم يتجاوز 40 في المائة فقط. وتشمل إنجازات المساعدات المباشرة الرئيسية كلاً من الدعم النفسي والاجتماعي لأكثر من 600 ألف طفل، وعمليات توزيع أطقم أدوات حفظ الكرامة لأكثر من 75 ألف شخص والمساعدة المالية أو المادية لأكثر من 80 ألف شخص من الناجين من حوادث انتهاكات الحماية. وقد أسهم تتبع تحركات السكان والتقييمات متعددة المجموعات من خلال مجموعة العمل المعنية بالتحركات السكانية في توفير المعلومات الضرورية للاستجابة التشغيلية في جميع المجموعات في عام 2016م وشكلت أساساً لتحليل الاحتياجات في وثيقة "النظرة العامة على الاحتياجات الإنسانية". وقد أسهمت عمليات المراقبة المستمرة في مجال الحماية – بما في ذلك الرصد والإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان/القانون الدولي الإنساني وآلية الرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل ونظام إدارة المعلومات حول العنف القائم على النوع الاجتماعي في إثراء الاستجابة البرامجية والمناصرة من قبل الشركاء في مجال الحماية.

يوجد حتى شهر ديسمبر من عام 2016م 22 جهة شريكة مشار إلى تقاريرها في خارطة تواجد المنظمات لمجموعة الحماية، وتعمل المنظمات في كل محافظة من محافظات اليمن. وتهدف مجموعة الحماية والمجموعات الفرعية التابعة لها إلى وضع الحد الأدنى من بصمتها في كل مراكز الاستجابة، بما في ذلك آليات التنسيق على المستويات المحلية التي يمكن لها تنسيق الاستجابة على المستوى المحلي ودعم دمج مواضيع الحماية الرئيسية في العمليات على نطاق أوسع. وقد أسهمت مجموعة الحماية والمجموعات الفرعية التابعة لها في تعزيز التكامل الداخلي بشكل كبير في عام 2016م، بما يتماشى مع معايير اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. وسوف يستمر هذا العمل في عام 2017 بتقديم استجابة الحماية الفعالة والمتكاملة في جميع أنحاء البلد.

النوع الاجتماعي والعمر

تلتزم مجموعة الحماية بإدراج اعتبارات النوع والسن في كافة مراحل الاستجابة. وتقوم جميع مكونات المجموعة بجمع البيانات المفصلة حسب النوع الاجتماعي والعمر وتستخدم هذه البيانات لأغراض التخطيط والمراقبة والمناصرة. وهذا يشمل البيانات المجمعة من خلال مجموعة العمل المعنية بالتحركات السكانية وآلية الرصد والإبلاغ ونظام إدارة المعلومات حول العنف القائم على النوع الاجتماعي وغيرها من الآليات التي تستخدم لتصميم الحماية وحماية الأطفال والاستجابة المرتبطة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي وكذلك لدعم التخطيط عبر العملية الإنسانية الأوسع في اليمن.

يعمل التركيز في البرامج لكافة مكونات مجموعة قطاع الحماية على تسهيل أنشطة تراعي الجوانب الحسَّاسة من حيث النوع الاجتماعي والعمر. وتستهدف مجموعة الحماية البالغين في المقام الأول، وتوفر أنشطة التوعية مساحات منفصلة للنساء عند الضرورة، ويشجع الشركاء على مشاركة المرأة في جميع برامج بناء القدرات. ويتم تقديم المساعدات النقدية لعدد محدود من الأسر التي يعيلها أطفال، وتشمل المساعدات القانونية للبالغين دعم تسجيل المواليد. كما يشجع الشركاء أيضا على مشاركة المرأة والشباب في شبكات الحماية المجتمعية. ويتم توفير الدعم النفسي والاجتماعي للبالغين عن طريق مجموعة الحماية، وللأطفال من قبل المجموعة الفرعية لحماية الأطفال. ويعمل شركاء المجموعة الفرعية لحماية الطفل على تحليل وتدريب الموظفين على المخاطر الفريدة ، ونقاط الضعف وقدرات الفتيات والفتيان، وكيفية التصدي لها. ويقوم شركاء المجموعة الفرعية للعنف القائم على النوع الاجتماعي بالشيء نفسه فيما يتعلق بالقضايا ذات الصلة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي مع نهج مصمم خصيصا لاستهداف الرجال والنساء والفتيان والفتيات.

الحماية

ستعمل مجموعة الحماية في عام 2017م على دعم المجموعات الأخرى – بما في ذلك على المستوى المحلي – لضمان انعكاس قضايا الحماية بشكل كاف في التخطيط للاستجابة والتنفيذ. وسيتم تنفيذ دورات تدريبية حول تعميم قضايا الحماية في المراكز الميدانية (صعدة والحديدة وإب وعدن)، بما في ذلك تحديد مراكز التنسيق لتعميم الحماية ووضع خطط عمل لتعميم الحماية على مستوى المراكز الميدانية للعمليات الإنسانية. وبالمثل ستقوم المجموعة الفرعية للعنف القائم على النوع الاجتماعي بتطبيق المبادئ التوجيهية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن منع العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستجابة الطارئة. وسوف يشمل هذا الأمر توسعا محدداً لمواضيع القطاع، مع ضمان دمج المعايير الدنيا عبر الاستراتيجيات وخطط الاستجابة في القطاع، وذلك بهدف التخفيف من مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي والتقليل من مكامن الضعف. وسيرافق ذلك إنشاء مراكز تنسيق لقضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي ضمن كل قطاع لتعزيز المبادئ التوجيهية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات.

المساءلة

سوف تشارك جميع مشاريع مجموعة الحماية في إطار المساءلة لخطة الاستجابة الإنسانية في اليمن عام 2017م. وخارج هذا الإطار، ستواصل مجموعة الحماية الدعوة إلى إعادة تأسيس مركز الاتصال لمجمل الاستجابة والذي أوقفته السلطات في أبريل 2016م. وكان الهدف من مركز الاتصال هو أن يكون بمثابة منصة مشتركة للخدمات من أجل نشر المعلومات بشأن المساعدات الإنسانية وكآلية لتلقي الملاحظات والشكاوى.و تعمل المجموعة الفرعية للعنف القائم على النوع الاجتماعي حاليا على تشغيل خط ساخن مجاني لتوفير المعلومات عن خدمات العنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك الإحالات. وتقوم المجموعة الفرعية للعنف القائم على النوع الاجتماعي أيضا بتنفيذ إطار تقييم المساءلة والأثر والذي يتضمن نموذج الإدخال المجمع، نماذج آراء العملاء، مناقشات مجموعات التركيز الفصلية، مقابلات مع مصادر المعلومات الرئيسية، وتحليل الاتجاهات وتقييم مرحلة ما بعد التوزيع. كما يلتزم شركاء المجموعة الفرعية لحماية الطفل بالمعايير الدنيا لحماية الأطفال، والتي تدعم المساءلة بين الشركاء والأطفال المقيمين من خلال مشاركة الأطفال. ويتم التشجيع على مزيد من المشاركة النشطة للأطفال وأسرهم في التخطيط والتنفيذ والمراقبة، وكوسيلة لتسهيل الاستقبال والتعامل أية ملاحظات حول الخدمات المقدمة.

المحتاجون للمساعدات الإنسانية

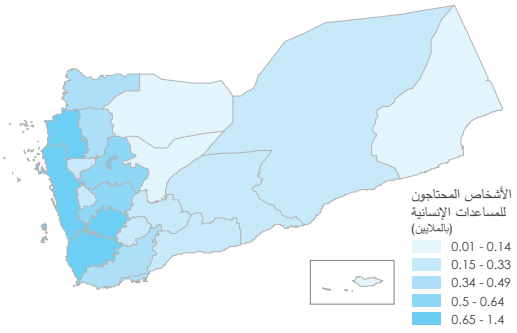

المستهدفون

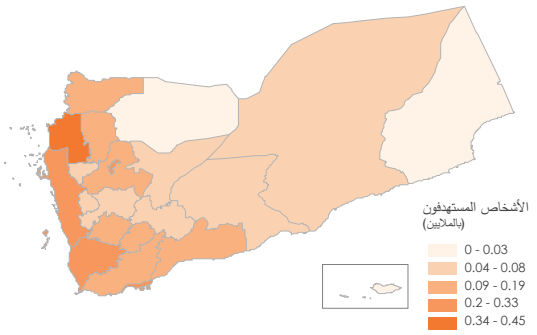

التعليم

المحتاجون للمساعدات الإنسانية*

2.3 مليون

الأشخاص المستهدفون

1.0 مليون

متطلبات التمويل (دولار أمريكي)

36.5 مليون

عدد الشركاء

13

الهدف 1 لمجموعة التعليم

1 توفير الوصول العادل لأماكن التعلم المواتية للأطفال للفتيات والفتيان المتضررين من النزاع. مرتبط بالهدف الاستراتيجي 2 و 3

الهدف 2 لمجموعة التعليم

2 تحسين آليات التكيف لدى الفتيات والفتيان المتضررين من النزاع عن طريق الدعم النفسي والاجتماعي ومهارات الحياة. مرتبط بالهدف الاستراتيجي 2

الهدف 3 لمجموعة التعليم

3 تزويد فرص بديلة ومستدامة للتعليم إلى الفتيات والفتيان المتضررين من النزاع. مرتبط بالهدف الاستراتيجي 2

الهدف 4 لمجموعة التعليم

4 المحافظة على استمرارية نظام التعليم. مرتبط بالهدف الاستراتيجي 3

مسؤول الاتصال

أفكار الشامي
منسق المجموعة
aalshami@unicef.org

خطة الاستجابة

في عام 2017، يعتزم شركاء مجموعة التعليم الوصول إلى أكثر من 1 مليون طفل في السن المدرسي، والمعلمين والمربين مع خدمات التعليم في حالات الطوارئ في 20 محافظة. وللتخفيف من أثر النزاع على حق الطفل في التعليم، سيعمل الشركاء على وضع أولويات إصلاح الفصول الدراسية في حالات الطوارئ، وأماكن التعلم المؤقتة والتعليم البديل والدعم النفسي والاجتماعي. وتماشيا مع الهدف الاستراتيجي رقم 3 لخطة الاستجابة الإنسانية في اليمن، قامت مجموعة التعليم بإضافة هدف للمجموعة لدعم استمرارية نظام التعليم. وسيعمل الشركاء في عام 2017 على تعزيز بناء القدرات وغيرها من التدابير لدعم هذا الهدف.

لقد شهدت الأهداف ازدياداً في عدة محافظات، بما في ذلك محافظات البيضاء، الحديدة، عمران، ذمار، حضرموت وحجة وتعز. وهذه الزيادات المدفوعة من الاحتياجات المتزايدة بعد عامين من النزاع (البيضاء، الحديدة، عمران، حجة، تعز)، وكذلك المزيد من الفرص للبرمجة في المناطق التي تشهد حاليا استقرارا أكثر من العام الماضي (حضرموت).

القدرة على التنفيذ

تعول مجموعة التعليم على الخبرات التي تمتلكها وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية الدولية، ومنظمات المجتمع المحلي ووزارة التربية والتعليم لتنفيذ أنشطة التعليم في حالات الطوارئ. وتساعد الشراكات القوية على مستوى المجتمع المحلي على ضمان القدرة الكافية. وقد أثبت أداء المجموعة في عام 2016م قدرة الشركاء على الإنجاز، حيث وصل الشركاء إلى 79 في المائة من المستفيدين المستهدفين، بتمويل لم يتجاوز 17 في المائة عام 2016م من المتطلبات المالية. وشملت هذه الإنجازات اللوازم المدرسية لما يقرب من 780 ألف من الطلبة، إلى جانب الدعم النفسي والاجتماعي لما يقرب من 423 ألف طالب وطالبة، وإصلاح الفصول الدراسية التي تخدم ما يقرب من 410 ألف من الطلاب.

النوع الاجتماعي والعمر

تكون الفتيات أثناء النزاعات أكثر عرضة بنسبة 1.5 مرة إلى خطر فقدان القدرة على الوصول إلى التعليم الابتدائي وأكثر عرضة بنسبة 9 مرات إلى خطر فقدان القدرة على الوصول إلى التعليم الثانوي. إن حق الفتيات والفتيان في الحصول على التعليم أمر أساسي لعمل مجموعة التعليم. وسيتم اتباع مؤشر المساواة بين الجنسين المعمم من اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في جميع مراحل دورات البرامج، بما في ذلك تصميم المشاريع وتنفيذها ومراقبتها. وسيتم توزيع المؤشرات لجميع أهداف النشاط وإعداد التقارير حسب النوع الاجتماعي والعمر المدرسي والمناطق الجغرافية. كما ستوفر المجموعة أيضا الدعم للشركاء من أجل ضمان تنفيذ برامج تراعي فوارق النوع الاجتماعي، وسيتم العمل مع المجتمعات المحلية لرفع مستوى الوعي حول أهمية تعليم الفتيات.

الحماية

سيعمل شركاء مجموعة التعليم، بالتوازي مع الجهود الرامية إلى تعزيز تعليم الفتيات، مع المدارس والمجتمعات المحلية على رفع مستوى الوعي بأهمية الحصول على التعليم للفئات المهمشة، بما في ذلك الجهود المبذولة لضمان إمكانية أن تستجيب خدمات التعليم للاحتياجات المختلفة لهذه الفئات. وسوف يعمل الشركاء على تعزيز بيئات تعليمية آمنة للأطفال، بما في ذلك تدابير التخفيف من العنف المحتمل. كما سيتم تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للمعلمين والعاملين في مجال التعليم والمتضررين

انظر أيضاً الملحق ٢ لمزيد من المعلومات حول الأنشطة والأهداف

الاحتياجات والأهداف ومتطلبات التمويل حسب النوع الاجتماعي والعمر

	رجال (مليون)	نساء (مليون)	فتيات (مليون)	فتيات (مليون)	إجمالي المجموعة	اللاجئون والمهاجرون	المجموع الإجمالي
المحتاجون للمساعدات الإنسانية	0.0	0.0	1.2	1.1	4.5	0.03	4.5
المستهدفون	0.0	0.0	0.0	0.5	2.6	0.03	2.6
متطلبات التمويل					36.5 مليون دولار	7.7 مليون دولار	44.3 مليون دولار

من الأزمة من أجل تعزيز بيئة تعليمية آمنة وتشجيع الأطفال الذين قد يكونون خائفين من الانخراط في المدرسة.

المساءلة

ستشارك جميع مشاريع مجموعة التعليم في إطار المساءلة لخطة الاستجابة الإنسانية لليمن 2017. وسيتم خارج هذا الإطار إشراك المجتمعات المحلية من خلال مجالس الآباء والأمهات. كما سيجري إشراك السلطات المحلية لتوفير التغذية الراجعة حول برامج التعليم في حالات الطوارئ في مناطقهم. وسيتم تشجيع مشاركة الأطفال وأسرهم في تخطيط وتنفيذ الأنشطة. كما تلتزم المجموعة أيضا بإطلاع الأطراف المعنية ذات المصلحة أيضا على المعلومات في كافة مراحل البرامج، بما في ذلك مخرجات التقييمات والاجتماعات والمراقبة. وسيتم تشجيع المراقبة من طرف ثالث لتحسين أداء وكفاءة شركاء المجموعة.

المحتاجون للمساعدات الإنسانية

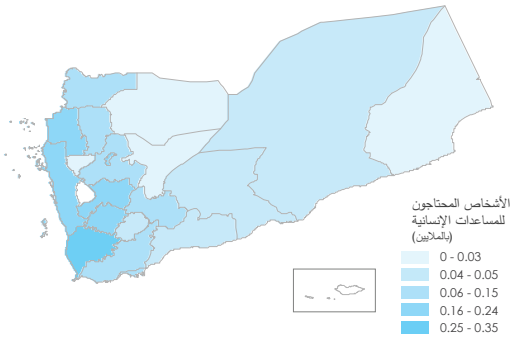

المستهدفون

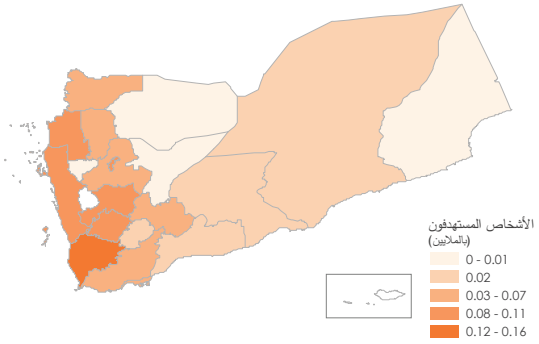

التشغيل وإعادة تأهيل المجتمع في حالات الطوارئ

المحتاجون للمساعدات الإنسانية*

8.0 مليون

الأشخاص المستهدفون

1.4 مليون

متطلبات التمويل (دولار أمريكي)

41.9 مليون

عدد الشركاء

16

الهدف ١ لمجموعة التشغيل وإعادة تأهيل المجتمع في حالات الطوارئ

1 دعم إنشاء بيئة آمنة وسليمة من خلال العمل الفاعل في نزع الألغام مرتبط بالهدف الاستراتيجي 1 و 2 و 3

الهدف ١ لمجموعة التشغيل وإعادة تأهيل المجتمع في حالات الطوارئ

2 دعم المحافظة الخدمات الأساسية وتنشيطها في المناطق والقرى المتضررة. مرتبط بالهدف الاستراتيجي 3

الهدف ١ لمجموعة التشغيل وإعادة تأهيل المجتمع في حالات الطوارئ

3 تعزيز الاعتماد على الذات من قبل السكان المتضررين من خلال الحصول على فرص سبل العيش، وعمليات الإنعاش الاقتصادي المبكر وإعادة الإدماج. مرتبط بالهدف الاستراتيجي 3

مسؤول الاتصال

ستين تشيباند
منسق المجموعة
Stean.tshiband@undp.org

خطة الاستجابة

ستعمل مجموعة التشغيل وإعادة تأهيل المجتمع في حالات الطوارئ في عام 2017على استهداف 1.4 مليون شخص نازح وغير نازح في جميع أنحاء البلد. وهذا يمثل انخفاضاً في الهدف مقارنة بخطة الاستجابة الإنسانية في اليمن لعام 2016م استنادا إلى مراجعة الإنجازات السابقة والقدرة الحالية المجموعة. كما قامت مجموعة التشغيل وإعادة تأهيل المجتمع في حالات الطوارئ بإعادة تركيز استجابتها لتحديد ثلاث أولويات من الأنشطة الإنسانية الأساسية التي من شأنها تعزيز الأثر بشكل أكبر وتسهيل الارتباط مع مراحل الإنعاش وقدرات المرونة: الأعمال المتعلقة بنزع الألغام وتحسين سبل العيش وبناء القدرات لتعزيز النتائج الكلية.

وفيما يتعلق بأنشطة محددة، سيعمل الشركاء على رسم خرائط المناطق الملوثة بالألغام والذخائر غير المنفجرة وتقييم أثر هذا التلوث على الصعيد الوطني. كما سيتم التخلص من الألغام والذخائر غير المنفجرة في المجالات ذات الأولوية التي تم تحديدها. وسيعمل الشركاء أيضا على التنسيق مع مجموعة الحماية لزيادة الوعي من التهديد الذي تشكله الألغام والذخائر غير المنفجرة في المجتمعات المتضررة، فضلا عن فرز ودعم وإعادة تأهيل الناجين من الحوادث ذات الصلة بالمتفجرات من مخلفات الحرب. وستساهم أنشطة تعزيز سبل العيش في توفير الدعم النقدي لأكثر من 400,000 شخص من خلال التشغيل في حالات الطوارئ (37,800 أسرة) والمساعدة على إنعاش الأعمال التجارية (19,755 أسرة). وستقوم جهود بناء القدرات على وضع أولويات الشركاء الوطنيين العاملين في الاستجابة للأزمات. كما ستقوم مجموعة التشغيل وإعادة تأهيل المجتمع في حالات الطوارئ أيضا بإجراء تقييم للإنعاش المبكر متعدد المجموعات لتقديم أدلة على إدراج مواضيع الإنعاش المبكر عبر الاستجابة.

وتشمل استجابة مجموعة التشغيل وإعادة تأهيل المجتمع في حالات الطوارئ عددا من جهود الإنعاش التي لا تشملها خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن في عام 2017، ولكنها تسهم إسهاماً كبيراً في العمل الإنساني في محاولة لردم الهوة بين الإغاثة والإنعاش. ويتوقع أن يساعد مبلغ 121 مليون دولار من البنك الدولي (انظر فصل "الاستجابة المتكاملة" للحصول على مزيد من التفاصيل حول منح البنك الدولي) على تكميل العمل الإنساني من خلال توفير الدخل النقدي في حالات الطوارئ ودعم انتعاش المشاريع الصغيرة والمتوسطة والصناعات الصغيرة والمتوسطة، ودعم الوقاية من الانهيار التام للخدمات الصحية وخدمات التغذية

القدرة على التنفيذ

أحصت مجموعة التشغيل وإعادة تأهيل المجتمع في حالات الطوارئ 16 شريكا نشطا في خارطة تواجد المنظمات في ديسمبر 2016، ما يشكل زيادة تقدر بما يقرب من 50 في المائة مقارنة بخطة الاستجابة الإنسانية لليمن لعام 2016. وفي ظل العدد المتزايد من الشركاء والتركيز الأكثر استهدافا، فإن المجموعة تتمتع بوضع جيد للغاية من حيث التنفيذ مقارنة بجميع الأهداف في خطة هذا العام. لقد تم مراجعة جميع المشاريع للتأكد من قدرة الشريك على التنفيذ مع الاستفادة الدروس من السنوات السابقة وفقا لمبدأ "العمل أقل، وأفضل". ويؤكد الأداء في عام 2016 قدرة المجموعة، مع تجاوز العديد من الأهداف للعام بأكمله.

النوع الاجتماعي والعمر

سيبذل شركاء المجموعة قصارى جهودهم لإجراء استجابة عادلة بحسب النوع والعمر. وتوضح التقديرات التأثير غير المتناسب للأزمة على الشركات المملوكة للنساء، مما يفاقم من الضعف الاقتصادي للمرأة. وستعمل المجموعة على تشجيع المشاريع التي تشمل تمكين المرأة باعتبارها الهدف الرئيسي، وتستهدف بشكل خاص المشاريع الصغرى والصغيرة

انظر أيضاً الملحق ٢ لمزيد من المعلومات حول الأنشطة والأهداف

الاحتياجات والأهداف ومتطلبات التمويل حسب النوع الاجتماعي والعمر

	رجال (مليون)	نساء (مليون)	فتيات (مليون)	فتيات (مليون)	إجمالي المجموعة	اللاجئون والمهاجرون	المجموع الإجمالي
المستهدفون	0.3	0.3	0.4	.0	1.4	0.0	1.4
متطلبات التمويل					41.9 مليون دولار	0.0	41.9 مليون دولار

التي تملكها نساء في أنشطة إنعاش الأعمال. كما ستعمل برامج سبل العيش على تعزيز الإدراج العادل للنساء والرجال من جميع الأعمار في خطط التشغيل لحالات الطوارئ. وسيقوم شركاء المجموعة أيضا باستشارة النساء والرجال والفتيات والفتيان بشكل منفصل حول مشاركتهم في المشاريع. وسوف يضمن الشركاء من أن جميع التقارير تتضمن البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي والعمر.

الحماية

إن الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة تمثل تهديدا خطيرا جدا لسلامة السكان الذين يعيشون في المناطق الملوثة في 15 محافظة. وستعمل مجموعة التشغيل وإعادة تأهيل المجتمع في حالات الطوارئ مع مجموعة الحماية لزيادة الوعي والحد من هذه المخاطر. كما سيقوم شركاء المجموعة أيضاً باعتماد نهج قائم على الحقوق في الوصول من حيث الحصول على الدخل وتقديم الخدمات الأساسية وإيجاد حلول دائمة للنزوح. وسوف يشمل ذلك وضع معايير واضحة للضعف من أجل ضمان أن تستهدف جميع الأنشطة الأطفال والأسر التي تعولها النساء، والشباب، والمهمشين، والأشخاص من ذوي الإعاقات، إلخ في الوقت الذي يتم فيه تعزيز الإدراج والحد من عدم المساواة والتمييز. كما ستعمل مجموعة التشغيل وإعادة تأهيل المجتمع في حالات الطوارئ من مع مجموعة الحماية على تسهيل التدريب للشركاء حول إدماج قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي في سبل العيش وبرامج الحلول الدائمة، وذلك تماشياً مع المبادئ التوجيهية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات.

المساءلة

ستشارك جميع مشاريع مجموعة التشغيل وإعادة تأهيل المجتمع في حالات الطوارئ في إطار المساءلة لخطة الاستجابة الإنسانية لليمن 2017م. وسوف يعمل الشركاء داخل وخارج هذا الإطار على الوفاء بالالتزامات الخمسة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن المساءلة أمام السكان المتضررين. وستعمل المجموعة قدر الإمكان على إشراك المجتمعات المحلية المتضررة بشأن أولويات المجموعة وأهدافها وأنشطتها، فضلا عن توفير فرص للمساهمة وتقديم التغذية الراجعة. كما ستقوم المجموعة أيضا بتعزيز المشاورات مع السكان المتضررين ومشاركتهم الفاعلة في تصميم وتنفيذ ورصد أنشطة المجموعة. وسيعمل التقييم المخطط للإنعاش المبكر متعدد المجموعات على دمج مكونات المسائلة أمام المتضررين، كما ستعمل المجموعة دوريا بتقاسم أفضل الممارسات وتوثيق الدروس المستفادة المتعلقة بالمسائلة أمام المتضررين لجميع الشركاء.

المستهدفون

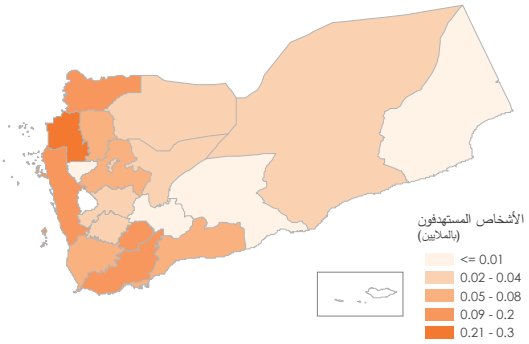

الإمداد والتموين

ملخص الاستجابة

ستواصل المجموعة في 2017 عملياتها للإمداد والتموين وتسهيل الحصول على خدماتها المشتركة للشركاء في مجال العمل الإنساني في بيئة معقدة للغاية. وسوف تحرص المجموعةعلى ضمان خدمات التنسيق وإدارة المعلومات في صنعاء والحديدة وجيبوتي وكذلك تسهيل الشحن البري والجوي والبحري والتخزين المؤقت والنقل البحري للركاب بين جيبوتي وعدن والنقل الجوي للركاب بين صنعاء وجيبوتي وعمَّان وتوزيع الوقود. كما ستعمل مجموعة الإمداد والتموين على دعم إعادة تأهيل ميناء الحديدة من أجل زيادة قدرة المرسى وزيادة معدل التفريغ، وبالتالي تسهيل حركة البضائع الإنسانية.

وسيتم، حتى يتم تأمين الموارد اللازمة، توفير الخدمات التالية دون أي كلفة للمستخدمين: التخزين المؤقت في عدن (640 م2) وفي صنعاء (320 م2) وفي الحديدة (640 م2)؛ ونقل الشحنات برا إلى كل أنحاء اليمن والشحن البحري والشحن الجوي ونقل الركاب بحراً بين جيبوتي وعدن. كما سيتم توزيع الوقود للشركاء على أساس استرداد التكلفة.

انظر أيضاً الملحق ٢ لمزيد من المعلومات حول الأنشطة والأهداف

متطلبات التمويل (دولار أمريكي)

19.5 مليون

الهدف 1 لمجموعة الإمداد والتموين

1 دعم وتعزيز خدمات الإمداد والتموين المنسقة والفعالة بكفاءة.

الهدف 2 لمجموعة الإمداد والتموين

2 تيسير الوصول إلى الخدمات المشتركة (الشحن ونقل الركاب والتخزين والوقود) لدعم المنظمات الإنسانية

مسؤول الاتصال

كريستوف مورارد
منسق المجموعة
Christophe.morard@wfp.org

الاتصالات في حالات الطوارئ

ملخص الاستجابة

تعمل مجموعة الاتصالات في حالات الطوارئ على ضمان أن يكون لدى شركاء العمل الإنساني الاتصالات الموثوقة في الوقت المناسب والخدمات ذات الصلة. ومن أجل التصدي لأثر تدهور البنية التحتية وانقطاعات التيار الكهربائي وعدم وجود اتصال البيانات، ستستمر المجموعة في تقديم الخدمات في صنعاء وعلى القارب المشترك بين الوكالات المستخدم للبعثات عن طريق البحر. وتخطط المجموعة أيضاً لتوفير الخدمات في جميع المراكز الميدانية النشطة (حالياً في الحديدة وعدن وصعدة وإب) وسوف تشمل هذه الخدمات ما يلي:

- الاتصالات الأمنية: غرف لاسلكي على مدار الساعة، وتغطية شبكة لاسلكي وتدريب المستخدمين.
- ربط البيانات: خدمات الإنترنت
- الطاقة الموثوقة: محطات شحن الطاقة
- التنسيق والمعلومات: اجتماعات التنسيق والموقع الإلكتروني المحدث، ومنتجات المعلومات، والتخطيط للطوارئ
- المساءلة: دعم الآليات القائمة على الاتصالات من أجل المساءلة أمام المتضررين.

انظر أيضاً الملحق ٢ لمزيد من المعلومات حول الأنشطة والأهداف

متطلبات التمويل (دولار أمريكي)

3.2 ملايين

الهدف1 لمجموعة اتصالات الطوارئ

1 دعم الاستجابة الفاعلة من خلال خدمات الاتصالات في حالات الطوارئ وتقاسم المعلومات بطريقة موثوقة وفي الوقت المناسب

الهدف2 لمجموعة اتصالات الطوارئ

2 تنسيق أمن الاتصالات وأنشطة استجابة تقنية المعلومات في حالات الطوارئ.

الهدف3 لمجموعة اتصالات الطوارئ

3 توفير انترنت موثوق لمجتمع العاملين في المجال الإنساني في مناطق العمل المشترك.

مسؤول الاتصال

خوار إلياس
منسق المجموعة
khawar.ilyas@wfp.org

التنسيق والسلامة

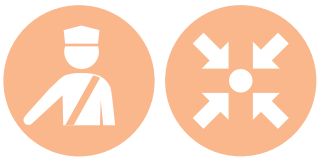

ملخص الاستجابة

التنسيق والسلامة أمران ضروريان للاستجابة الفاعلة القائمة على البراهين والتي تقلل من المخاطر على العاملين في المجال الإنساني. ومن أجل دعم التنسيق الفعال، من الأهمية بمكان القيام ببناء الوعي الظرفي المشترك، وإدارة وتحليل المعلومات، وتعزيز عمليات التقييم والتخطيط ومراقبة الاستجابة والمناصرة على نحو فعال. وتكمن ضرورة خدمات السلامة العامة في دعم التوسع المستدام في العمليات الإنسانية وفي المواقع الميدانية. وسوف تركز أنشطة التنسيق والسلامة في عام 2017م في المقام الأول على ما يلي:

- دعم جهود الفريق القُطري الإنساني ومجموعة آلية التنسيق المشترك بين الوكالات لاتخاذ قرارات بشأن السياسات الرئيسية والتحديات الأمنية والتشغيلية؛
- دعم الجهود الرامية إلى تعميم قضايا النوع الاجتماعي وقضايا الحماية في كافة مراحل الاستجابة، فضلاعن تعزيز التواصل مع المجتمعات المحلية المتضررة.
- إدارة دورة وضع البرامج الإنسانية، بما في ذلك التقييمات والتخطيط الاستراتيجي والمراقبة.
- رصد وتحليل معوقات الوصول، وإشراك الأطراف المعنية ذات المصلحة وذات الصلة للتصدي لها
- إدارة البيانات والمعلومات دعماً لاتخاذ القرار الإنساني والمناصرة والإعلام العام مما يؤدى إلى الخروج بإصدارات إعلامية منتظمة.
- التنسيق مع الأطراف الرئيسية المعنية ذات المصلحة داخل وخارج اليمن، بما في ذلك شركاء العمل الإنساني والجهات المانحة والسلطات وممثلي البلدان المجاورة، بهدف حشد الموارد وتعزيز وصول المساعدات الإنسانية وتسهيل منع تضارب العمليات الإنسانية والدعوة إلى احترام القانون الإنساني الدولي.
- وضع وتنفيذ تدابير التخفيف من المخاطر الأمنية للحد من المخاطر مع السماح للعاملين في الإغاثة بالبقاء وتقديم الخدمات.

انظر أيضاً الملحق ٢ لمزيد من المعلومات حول الأنشطة والأهداف

متطلبات التمويل (دولار أمريكي)

17.9 مليون

الهدف 1 لمجموعة التنسيق

1 دعم قيادة العمليات الإنسانية والتنسيق لضمان استجابة فعالة.

الهدف 2 لمجموعة التنسيق

2 تعزيز الفهم المشترك للسياق والاحتياجات والأولويات وسير عمل الاستجابة، وقيادة جهود المناصرة وتعبئة الموارد.

الهدف 3 لمجموعة التنسيق

3 توفير خدمات السلامة لتقليل المخاطر وتعزيز التوسع التشغيلي نحو المواقع الميدانية

مسؤول الاتصال

جورج خوري
رئيس مجموعة عمل آلية التنسيق بين القطاعات
مدير عام مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية
khouryg@un.org

يوهانز جاكوب
كبير مستشاري الأمن في دائر الأم المتحدة لشؤون الأمن والسلامة
Johannes.jacob@undss.org

خطة الاستجابة متعددة القطاعات للمهاجرين واللاجئين

افتراضات التخطيط

تماشيا مع افتراضات التخطيط لخطة الاستجابة الإنسانية في اليمن، فإنتفترض خطة الاستجابة متعددة القطاعات للاجئين والمهاجرين (RMMS) تفترض أن الحرب المستمرة وانعدام الأمن ستواصل تأثيرها السلبي وتقييدها للعمليات الإنسانية. ولقد أدى نقص الهياكل الحكومية وانتشار انعدام الأمن، إلى انتشار تهريب البشر والاتجار بهم، مما أدى إلى انتهاكات حقوق الإنسان للوافدين الجدد. كما أن وجود الشبكات الإجرامية والاتجار بالبشر وعوامل أخرى سوف يؤدي إلى أعداد كبيرة من الوافدين الجدد من طالبي اللجوء المهاجرين إلى اليمن من القرن الأفريقي. ولن تكون السلطات في اليمن قادرة على الاستجابة الكاملة للاحتياجات الإنسانية للمهاجرين واللاجئين بسبب النزاع المستمر والتحديات الاقتصادية، وسوف يتطلب ذلك دعماً من شركاء العمل الإنساني.

خطة الاستجابة

إن خطة الاستجابة متعددة القطاعات للاجئين والمهاجرين تشمل البرامج الموجهة تجاه اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين في اليمن. ويهدف الشركاء العاملين من خلال خطة الاستجابة متعددة القطاعات للاجئين والمهاجرين إلى الوصول في 2017 إلى نحو 290 ألف من الضعفاء طالبي اللجوء، واللاجئين والمهاجرين وتوفير الخدمات المنقذة للأرواح والحماية، وذلك بناء على البرامج التي تم تنفيذها العام الماضي. ويواصل الغالبية العظمى من اللاجئين وطالبي اللجوء العيش في الجنوب، وهناك تجمعات كبيرة تعيش أيضا في صنعاء والحديدة وحجة. ويعتبر المهاجرون سكاناً كثيري التنقل، وغالبا ما يصلون إلى السواحل الجنوبية والغربية وذلك بنية المرور بسرعة من خلال اليمن إلى دول الخليج. وسوف تعمل خطة الاستجابة متعددة القطاعات للاجئين والمهاجرين في 2017 على تقديم المساعدة المنقذة للارواح الفورية والخدمات الأساسية (الغذاء، المياه والصرف الصحي والصحة، والإيواء والحماية) لطالبي اللجوء الضعفاء واللاجئين والمهاجرين، بالإضافة إلى الإخلاء والعودة الطوعية المُعانة إلى الصومال.

بالإضافة إلى الخدمات التي تستهدف الوافدين الجدد عند نقطة النزول، وسوف تركز أنشطة الشركاء على المناطق ذات الكثافة السكانية العالية من اللاجئين أو المهاجرين والتواجد القوي للشركاء، وذلك غالباً في صنعاء وعدن والحديدة ومخيم خرز للاجئين في محافظة لحج. ولا تزال الأهداف في المناطق غير الحضرية، بما في ذلك المناطق الريفية في تعز وحجة، هي الأقل نظرا لعدم وجود الشركاء الفاعلين وصعوبات الوصول.

القدرة على التنفيذ

لقد كان للتقلص المستمر لفضاء الحماية بسبب الحرب وانعدام الأمن، أثر سلبي على البيئة التشغيلية. ومع ذلك، فإن معدلات الإنجاز في عام 2016

انظر أيضاً الملحق ٢ لمزيد من المعلومات حول الأنشطة والأهداف

الاحتياجات والأهداف ومتطلبات التمويل

المجموعات	الأشخاص المستهدفون (مليون)	رجال (مليون)	نساء (مليون)	فتيان (مليون)	فتيات (مليون)	إجمالي متطلبات التمويل (مليون)
التعليم	0.03	0.00	0.00	0.02	0.02	7.7
الأمن الغذائي والزراعة	0.03	0.01	0.01	0.01	0.01	2.1
الصحة	0.08	0.03	0.03	0.01	0.01	10.5
الحماية	0.10	0.06	0.02	0.02	0.00	41.9
الملاجئ/المواد غير الغذائية/تنسيق وإدارة المخيمات	0.02	0.01	0.00	0.01	0.00	2.8
المياه والصرف الصحي	0.02	0.01	0.01	0.01	0.00	1.7
الإجمالي	0.29	0.12	0.07	0.06	0.05	66.9

متطلبات التمويل لكل قطاع هي محض تقديرات، حيث أن العديد من الخدمات يتم تزويدها كجزء من حزمة متعددة القطاعات.

المحتاجين للمساعدات الإنسانية*

0.46 مليون

الأشخاص المستهدفين

0.29 مليون

متطلبات التمويل (دولار أمريكي)

66.9 مليون

عدد الشركاء

10

الهدف 1 لمجموعة القطاعات المتعددة للاجئين والمهاجرين

1 ضمان وصول المساعدة والخدمات المنقذة للأرواح والمتعددة القطاعات إلى اللاجئين والمهاجرين الضعفاء مرتبط بالهدف الاستراتيجي 1 و 2

الهدف 2 لمجموعة القطاعات المتعددة للاجئين والمهاجرين

2 تعزيز مراقبة الحماية، وخدمات الاستجابة والمناصرة – بما فيها الحلول الدائمة للاجئين والمهاجرين مرتبط بالهدف الاستراتيجي 2

الهدف 3 لمجموعة القطاعات المتعددة للاجئين والمهاجرين

3 مواءمة التنسيق وتنمية القدرات وآليات الإحالة. مرتبط بالهدف الاستراتيجي 2 و 4

مسؤول الاتصال

تشيسي مولر
المنسق المشارك للاستجابة متعددة القطاعات للاجئين والمهاجرين
cmueller@iom.int

ستيفان ماير
المنسق المشارك للاستجابة متعددة القطاعات للاجئين والمهاجرين
maier@unhcr.org

تظهر قدرة قوية نسبياً على التنفيذ. ولقد وصل شركاء خطة الاستجابة متعددة القطاعات للاجئين والمهاجرين إلى 59 في المائة من المستفيدين المستهدفين في عام 2016 على الرغم من نقص التمويل. وشمل ذلك ما يقرب من أو يفوق 100 في المائة من الأداء مقابل الأنشطة الرئيسية في مجالات الصحة والغذاء والمياه، وخدمات فرز الحماية للاجئين والمهاجرين. وكان للأنشطة الأخرى، بما في ذلك العودة الطوعية المعانة للمهاجرين المستضعفين وأماكن لإعادة توطين اللاجئين، معدلات تنفيذ أقل من ذلك بكثير بسبب السياق.

النوع الاجتماعي والعمر

باعتباره عنصر أساسي من تنسيق المخيمات وإدارة ترتكز جميع أنشطة خطة الاستجابة متعددة القطاعات للاجئين والمهاجرين بقوة في تحليل النوع الاجتماعي. في حين أن غالبية المهاجرين الذين يسعون للمساعدة هم بشكل ساحق من الذكور غير المصحوبين الذين تتراوح أعمارهم بين 14–35 عاما، وتتألف شريحة مهمة من السكان اللاجئين من الأسر، بما في ذلك العديد من الأمهات برفقة أطفالهن. وبالتالي فإن جميع الأنشطة يتم تكييفها في سياق المستفيد ولدمج اعتبارات السن والنوع الاجتماعي والتنوع. ويتم تصنيف البيانات والمعلومات حسب الجنس والعمر والبلد الأصلي.

الحماية

تعتبر الحماية هي قلب خطة الاستجابة متعددة القطاعات للاجئين والمهاجرين، وتضم مجموعة شاملة من الخدمات الحيوية من التوثيق القانوني للاجئين وطالبي اللجوء إلى رصد الحماية والنقد أو المساعدة النقدية أو المادية الموجهة للحماية. وغالباً ما يتعرض اللاجئون وطالبو اللجوء والمهاجرون، إلى الخطف والاعتداء من قبل شبكات إجرامية من أجل الابتزاز المالي، ويعانون من مجموعة من انتهاكات حقوق الإنسان مع الآثار الناجمة عنها على سلامتهم البدنية والنفسية. وبما أن النساء والأطفال معرضون بشكل خاص لخطر حوادث العنف القائم على النوع الاجتماعي، فإن الإحالة إلى خدمات العنف القائم على النوع الاجتماعي وخدمات حماية الطفل، جنبا إلى جنب مع الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي، تشكل جزءا أساسيا من أنشطة الشركاء.

المساءلة

يتم أخذ التغذية الراجعة من اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين بعين الاعتبار بصورة مستمرة في جميع مراحل وضع البرامج وتنفيذها. وغالباً ما يتم تقديم المساعدة المنقذة للحياة من قبل الشركاء على أساس كل حالة على حدة. ويتم تعزيز قنوات الاتصال العادية مع زعماء مجتمعات اللاجئين، جنبا إلى جنب مع توافر كتيبات المعلومات. ويعمل خط الحماية الساخن بشكل مستمر وذلك لتلقي الاستفسارات وتقديم المشورة والإحالات.

المحتاجين للمساعدات الإنسانية

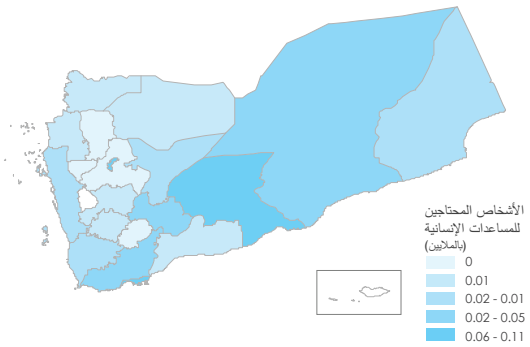

المستهدفين

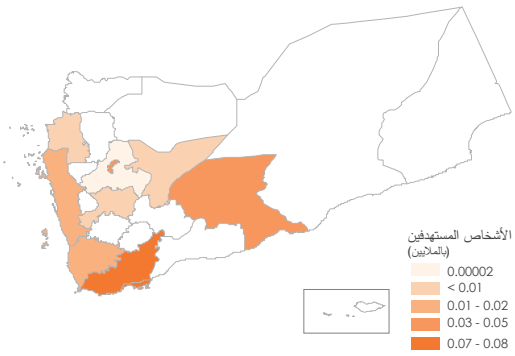

دليل إرشادي للمانحين

المساهمة في خطة الاستجابة الإنسانية

لتحميل النظرة العامة على الاحتياجات الإنسانية في اليمن، وخطة الاستجابة الإنسانية وتقرير الرصد، أو للتبرع مباشرة إلى المنظمات المشاركة في الخطة، يرجى زيارة الموقع التالي:

www.humanitarian/response.info operations/yemen

التبرع من خلال الصندوق المركزي للاستجابة الطارئة (CERF)

يقدم الصندوق المركزي للاستجابة للطوارئ تمويلاً مبدئياً سريعاً للأعمال المنقذة للحياة في بداية حالات الطوارئ وللعمليات الإنسانية الأساسية التي يجري تمويلها بشكل سيئ في الأزمات الممتدة. ويتلقى الصندوق المركزي للاستجابة للطوارئ المدار من قبل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مساهمات من جهات مانحة مختلفة – من الحكومات بشكل أساسي، ولكن أيضا من الشركات الخاصة والمؤسسات والجمعيات الخيرية والأفراد – والتي يتم تجميعها في صندوق واحد. وتستخدم هذه الأموال للأزمات في أي مكان في العالم. لمعرفة المزيد عن الصندوق المركزي للاستجابة للطوارئ وكيفية التبرع، يرجى زيارة موقع الصندوق:

www.unocha.org/cerf/our-donors/how-donate

التبرع من خلال الصندوق المشترك للتمويل الإنساني لليمن

إن صندوق اليمن الإنساني المجمع هو صندوق قُطري مجمع (CBFP). وهذه الصناديق هي أدوات تمويل إنسانية متعددة المانحين والتي تتلقى أموالا غير مخصصة للتوزيع استجابة للاحتياجات الإنسانية ذات الأولوية في الميدان من خلال التخطيط المشترك وعملية صنع القرار الشامل. ويعزز صندوق اليمن الإنساني المجمع الاستجابة الإنسانية المنسقة ويدعم تنفيذ خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن. لمزيد من المعلومات حول الصناديق القُطرية المجمعة يرجى زيارة الموقع التالي:

www.unocha.org/what-we-do/humanitarian-financing/country-based-pooled-funds

مساعدات الإغاثة العينية

تحث الأمم المتحدة المانحين على توفير السيولة النقدية بدلا من التبرعات العينية من أجل السرعة القصوى والمرونة، ولضمان أن تكون مواد المساعدات ذات الحاجة الأكثر إلحاحاً هي التي سيتم تسليمها. فإذا كنتم غير قادرين على تقديم أي شيء سوى المساهمات العينية استجابةً للكوارث وحالات الطوارئ، يرجى الاتصال على:

logik@un.org

التسجيل والتعرف على تبرعاتكم

إن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية يقوم بإدارة خدمة التتبع المالي (FTS)، الذي يسجل جميع المساهمات الإنسانية المبلغ عنها (نقدية أو عينية، ثنائية الأطراف ومتعددة الأطراف) لحالات الطوارئ. وهو يهدف إلى إعطاء الفضل والوضوح للجهات المانحة على كرمهم، وإلى إظهار المبلغ الإجمالي للتمويل وكشف الثغرات في الخطط الإنسانية. يرجى إبلاغ مكتب التتبع المالي الخاص بكم إما عن طريق البريد الإلكتروني إلى fts@un.org أو من خلال نموذج تقرير المساهمة على الإنترنت من خلال http://fts.unocha.org

الجزء 3: الملاحق

1. الأهداف الاستراتيجية لخطة الاستجابة الإنسانية في اليمن الاستراتيجية والمؤشرات
2. خطط الاستجابة التشغيلية: الأنشطة والأهداف
3. خطة الاستجابة متعددة القطاعات للاجئين والمهاجرين: الأنشطة والأهداف
4. أرقام التخطيط: المحتاجين والمستهدفين
5. تقييم الأمن الغذائي والتغذية في حالات الطوارئ
6. ماذا لو؟ ... فشلنا في الاستجابة

1 – الأهداف الاستراتيجية والمؤشرات والأهداف

سيتم تقسيم جميع المؤشرات المتعلقة بالتسليم المباشر للسلع أو الخدمات حسب النوع الاجتماعي والسن في تقارير الرصد. وتستند الأهداف على الأهداف التشغيلية للنشاط وقد وضعت بنسبة 100 في المائة للسنة استنادا على تأكيد المجموعات بأن الأهداف قابلة للتحقيق تماما إذا كانت الموارد الكافية.

1 تقديم المساعدة المنقذة للحياة إلى الأشخاص الأكثر ضعفا في اليمن من خلال استجابة فعالة وهادفة.

المؤشرات	خط الأساس	الهدف	جهة الرقابة
% الأشخاص المستهدفين الذين يتلقون مساعدات غذائية في حالات الطوارئ (التوزيع العام للأغذية، الحوالات النقدية أو القسائم) (FSA1 + RAM2)	يحدد لاحقاً	100% (8,027,983)	مجموعة الأمن الغذائي والزراعة متعددة القطاعات
% الأشخاص المستهدفين الذين يتلقون تزويد المياه الآمنة في الحالات الطارئة من خلال التقديم المباشر (شاحنات المياه) (WSH4 + RAM3)	يحدد لاحقاً	100% (802,984)\	مجموعة المياه والصرف الصحي متعددة القطاعات
عدد الاستشارات الطبية المقدمة (HEA3)	يحدد لاحقاً	100% (5,933,772)	مجموعة الصحة
% للفرق الصحية المتنقلة المستهدفة العاملة (HEA8)	يحدد لاحقاً	100% (252)	مجموعة الصحة
% الأطفال المستهدفين (6–59 شهر) والنساء الحوامل والمرضعات الذين يتم تزويدهم بخدمات التغذية (الهدف الإجمالي لمجموعة التغذية)	يحدد لاحقاً	100% (2,564,790)	مجموعة التغذية
% الأشخاص المستهدفين الذين يتلقون الإيواء في حالات الطوارئ ودعم المواد غير الغذائية (SHL1 + SHL2 + RAM4)	يحدد لاحقاً	100% (1,948,252)	مجموعة الإيواء والمواد غير الغذائية وتنسيق وإدارة المخيمات

2 ضمان أن جميع المساعدات تعزز الحماية، والسلامة والكرامة للسكان المتضررين، وتقديمها بشكل عادل إلى الرجال والنساء والفتيان والفتيات

المؤشرات	خط الأساس	الهدف	جهة الرقابة
% الأشخاص المستهدفين الذين يتلقون مساعدة الحماية المباشرة (الهدف الإجمالي لمجموعة الحماية + RAM5 + RAM6 + RAM8 + RAM9)	يحدد لاحقاً	100% (3.562.494)	مجموعة الحماية متعددة القطاعات
% المشاريع الممولة من خلال الصناديق الإنسانية المجمعة (CERF، YHPF) والإبلاغ عن النتائج من اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لرصد مؤشر المساواة في النوع الاجتماعي والعمر	يحدد لاحقاً	80%	مجموعات استشارات النوع الاجتماعي للفريق القُطري الإنساني مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

3 دعم والحفاظ على الخدمات والمؤسسات الأساسية للعمل الإنساني الفوري وتعزيز سبل العيش والمرونة.

المؤشرات	خط الأساس	الهدف	جهة الرقابة
% الأشخاص المستهدفين المستفيدين من مساعدة سبل العيش الزراعية في حالات الطوارئ (FSA2)	يحدد لاحقاً	100% (3.300.500)	مجموعة الأمن الغذائي والزراعة
% الأشخاص المستهدفين المستفيدين من مساعدة سبل العيش غير الزراعية في حالات الطوارئ أو دعم الأعمال التجارية (ECR2)	يحدد لاحقاً	100% (402.857)	مجموعة التشغيل وإعادة تأهيل المجتمع في حالات الطوارئ
% الأمتار المربعة المستهدفة للأرض الممسوحة أو الخالية من تلوث الألغام أو المتفجرات من مخلفات الحرب الأخرى (ECR1)	يحدد لاحقاً	100% (986.325)	مجموعة التشغيل وإعادة تأهيل المجتمع في حالات الطوارئ
% المنشآت الصحية المتضررة المعاد تأهيلها (HEA7)	يحدد لاحقاً	100% (226 منشأة)	مجموعة الصحة
% المدارس المتضررة المعاد تأهيلها ((EDU 1)	يحدد لاحقاً	100% ((471 مدرسة)	مجموعة التعليم
% الأسر العائدة المستهدفة التي تتلقى أطقم العودة. ((SHL11)	يحدد لاحقاً	100% (25.846)	مجموعة الإيواء والمواد غير الغذائية و تنسيق وإدارة المخيمات

4 تقديم استجابة إنسانية مبدئية ومنسقة مسؤولة عن ومناصرة بفعالية للأشخاص الأكثر ضعفاً في اليمن.

المؤشرات	خط الأساس	الهدف	جهة الرقابة
# المناطق التي تم تتبعها من خلال مجموعة العمل المعنية بالتحركات السكانية (تتبع النازحين)	320	333	مجموعة العمل المعنية بالتحركات السكانية)
# تدخلات خطة العمل الإيجابي المنفذة من خلال مشاريع خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن.	0	5	الفريق القطري الإنساني/ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية
عدد منتجات المعلومات العامة الصادرة بالعربية	48	60	مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

2 – خطط الاستجابة التشغيلية الأنشطة والأهداف

تلخص الجداول التالية الأنشطة والمؤشرات والأهداف المجمعة من جميع ومختلف المشاريع. تتضمن الجداول الأنشطة المنفذة من قبل كافة المجموعات، وكذلك الأنشطة القطاعية ذات الصلة من خطة الاستجابة متعددة القطاعات للاجئين والمهاجرين

الأمن الغذائي والزراعة

النشاط	الهدف	نوع الهدف
تزويد المساعدة الغذائية في حالات الطوارئ (من خلال توزيع الغذاء والحوالات النقدية والقسائم)	8,000,000	أفراد
تزويد مساعدة سبل العيش في حالات الطوارئ (من خلال المدخلات الزراعية، والاستراتيجيات، والموجودات، إلخ)	3,300,500	أفراد
تزويد استعادة سبل العيش (الأنشطة المدرة للدخل، دعم مهارات سبل العيش والموجودات)	199,500	أفراد
تنسيق مجموعة الأمن الغذائي والزراعة	لا شيء	لا شيء
المجموع الفرعي للمجموعة	**8,248,974**	**أفراد**
تزويد الغذاء الأساسي ومياه الشرب للاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين	27,983	أفراد
المجموع الفرعي للاجئين والمهاجرين	**27,983**	**أفراد**
المجموع الإجمالي	**8,276,957**	**أفراد**

المياه والصرف الصحي والنظافة (WASH)

النشاط	الهدف	نوع الهدف
تزويد مساعدة الوقود لتشغيل نظم تزويد المياه	2.931.698	أفراد
تزويد قطع الغيار، والتشغيل والصيانة لنظم تزويد المياه	4.188.930	أفراد
تزويد أو إعادة تأهيل البنية التحتية للمياه	2.926.783	أفراد
تزويد مواد تعقيم المياه لمحطات المعالجة بالدفعات (الكلورين)	3.447.123	أفراد
إجراء مراقبة جودة المياه	2.473.536	أفراد
تطوير بناء القدرات المؤسسية لمؤسسات المياه المحلية وتدريب لجان إدارة المياه	5.492	أفراد
تزويد الدعم التشغيلي لمحطات معالجة المياه	1.124.030	أفراد
تزويد الدعم التشغيلي لجمع النفايات الصلبة والتخلص منها في المناطق الحضرية	2.757.754	أفراد
تزويد أو إعادة تأهيل البنية التحتية للمياه والصرف الصحي في المؤسسات	1.524.724	أفراد
تحسين ممارسات النظافة العامة في المؤسسات	1225829	أفراد
تزويد شاحنات المياه للنازحين والفئات الضعيفة والمجتمعات المتضررة الأخرى	778053	أفراد
تزويد خزانات تجميع المياه المجتمعية أو نقاط المياه	503934	أفراد
توزيع حاويات المياه المنزلية	287382	أفراد
توزيع مرشحات المياه المنزلية	963118	أفراد

النشاط	الهدف	نوع الهدف
تزويد أقراص الكلورين	3383416	أفراد
إنشاء مراحيض للطوارئ	197.539	أفراد
إعادة تأهيل أو إزالة الحمأة للمراحيض	636.249	أفراد
تنفيذ حملات النفايات الصلبة للنازحين، والفئات الضعيفة والمجتمعات المتضررة الأخرى	835.045	أفراد
توزيع أطقم النظافة العامة الأساسية	1.379.678	أفراد
توزيع أطقم النظافة العامة الاستهلاكية	1.245.020	أفراد
تدريب المتطوعين من المجتمع على تعزيز النظافة العامة	6.418	أفراد
تنفيذ تعزيز النظافة العامة والتعبئة المجتمعية	2.852.196	أفراد
تنفيذ تقييم الاحتياجات (إبلاغ صناع القرارات الاستراتيجية)	لا يوجد	لا يوجد
تنمية القدرات للشركاء المحليين للمياه والصرف الصحي للجهوزية والاستجابة	456	أفراد
تنسيق مجموعة المياه والصرف الصحي	لا يوجد	لا يوجد
إدارة معلومات مجموعة المياه والصرف الصحي	لا يوجد	لا يوجد
المجموع الفرعي للمجموعة	**8.291.383**	**أفراد**
توفير خدمات المياه والصرف الصحي للاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين	24.931	أفراد
المجموع الفرعي للاجئين والمهاجرين	**24.931**	**أفراد**
المجموع الإجمالي	**8.316.314**	**أفراد**

الصحة

النشاط	الهدف	نوع الهدف
دعم خدمات الصحة الإنجابية بما في ذلك الولادة الطارئة، المواليد الجدد والعناية في حالات العنف الجنسي أو العنف القائم على النوع الاجتماعي	1.097.748	أفراد
دعم التحصين الروتيني والتوعية، والإدارة المتكاملة لأمراض الطفولة ومراقبة الأمراض التي يمكن الوقاية منها باللقاح	5.200.571	أفراد
تعزيز إدارة الأمراض المعدية، بما في ذلك العلاج والوقاية	5.933.772	استشارات
تحديد مخاطر الأمراض المعرضة للانتشار، بما في ذلك عن طريق نظام المراقبة للكشف المبكر والاستجابة لتفشي الأمراض	لا يوجد	لا يوجد
دعم العناية في حالات الصدمة والعناية الجراحية (عن طريق الأدوية والمستلزمات الطبية وبناء القدرات ونشر الفرق الجراحية)	35.603	أفراد
توفير إصلاح أساسي أو تطوير للمنشآت الصحية، بما في ذلك المعدات واللوازم	226	المنشآت الصحية
دعم الخدمات الصحية من خلال فرق طبية متنقلة في حالات الطوارئ (EMMT) تقديم الخدمات الصحية المتكاملة	252	الفرق الصحية المتنقلة
توفير الأدوية واللوازم الأساسية والمنقذة للأرواح، بما فيها الأدوية لأمراض المزمنة.	8.900.658	أفراد
دعم قدرات المنشآت الصحية لتوفير الخدمات الضرورية والمنقذة للأرواح	2.100	المنشآت الصحية
المجموع الفرعي للمجموعة	**10.384.101**	**أفراد**
تزويد المساعدات الصحية للاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين (في حالات الطوارئ)، الأولية، مجموعة الخدمات الأولية التي تمثل الحد الأدنى – بما فيها إدارة الإيدز، والإرشادات والخدمات النفسية –الاجتماعية، والتثقيف الصحي)	83.985	أفراد
المجموع الفرعي للاجئين والمهاجرين	**83.985**	**أفراد**
المجموع الإجمالي	**10.468.086**	**أفراد**

التغذية الصحية

النشاط	الهدف	نوع الهدف
علاج سوء التغذية الحاد لدى الأطفال (0 59– شهرا)	323.218	أفراد
علاج سوء التغذية الحاد المعتدل لدى الأطفال (6 59– شهرا)	870.897	أفراد
علاج سوء التغذية الحاد لدى الأمهات الحوامل والمرضعات	552.484	أفراد
توفير المغذيات الدقيقة التكميلية للأطفال (6 24– شهرا) الذين لم يلتحقوا في الإدارة المجتمعية لسوء التغذية الحاد أو برامج التغذية التكميلية الشاملة	566.484	أفراد
توفير المغذيات الدقيقة التكميلية للأمهات الحوامل والمرضعات	552.484	أفراد
منع سوء التغذية الحاد لدى الأطفال (6 24– شهرا) عن طريق برامج التغذية التكميلية الشاملة	251.343	أفراد
تقديم الإرشادات للأمهات أو مقدمي الرعاية للرضع والأطفال بعمر أقل من سنتين بشأن ممارسات التغذية للرضع وصغار الأطفال (IYCF)	1.988.941	أفراد
الفرز لكشف سوء التغذية بين الأطفال دون سن 5، وتوفير الإحالة إلى البرامج العلاجية	4.475.110	أفراد
تطوير قدرات العاملين في الشأن الصحي والمتطوعين من المجتمع المحلي	9.001	أفراد
إجراء تقييمات التغذية في حالات الطوارئ وتقييم التغطية (SMART) و (SQUEAC)	20	تقييمات
تعزيز التنسيق لمجموعة التغذية الصحية	لا يوجد	لا يوجد
المجموع الفرعي للمجموعة	**2.573.791**	**أفراد**
المجموع الفرعي للاجئين والمهاجرين	**لا يوجد**	**لا يوجد**
المجموع الإجمالي	**2.573.791**	**أفراد**

الإيواء والمواد غير الغذائية/ تنسيق المخيمات وإدارة المخيمات

النشاط	الهدف	نوع الهدف
توزيع مواد غير غذائية الأساسية (العينية، والنقدية، القسائم، وتحديد الموقع مسبقاً)	151.973	الأسر
توزيع مجموعات أو مواد الإيواء في حالات الطوارئ (العينية، والنقدية، القسائم، وتحديد الموقع مسبقاً)	123.299	الأسر
تقديم المساعدة النقدية لإعانات الإيجار	12.335	الأسر
توزيع مجموعات المواد غير الغذائية لفصل الشتاء	89.366	الأسر
إجراء مراقبة تنسيق المخيمات وإدارة المخيمات وإنشاء خطوط الأساس في مواقع النازحين	884	مواقع النازحين
إجراء المراقبة ما بعد التوزيع (PDM)	22	التقارير
إعادة تأهيل أو توسيع المراكز الجماعية للنازحين	101	المراكز
إعادة تأهيل أو إعادة بناء المنازل المتضررة	9.040	المنازل
ترقية أو صيانة أماكن الإيواء الأساسية في مواقع النازحين	709	المواقع
إجراء تخطيط مواقع الخدمات باستخدام نهج التوطين	23	التقارير
توزيع مجموعات العودة للنازحين العائدين	25.846	الأسر
إجراء برامج بناء القدرات (الإيواء، المواد غير الغذائية، تنسيق المخيمات وإدارة المخيمات، الرصد المتكامل)	23	البرامج

النشاط	الهدف	نوع الهدف
المجموع الفرعي للمجموعة	**2.234.793**	**أفراد**
تزويد الإيواء الأساسي للاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين	21.348	أفراد
المجموع الفرعي للاجئين والمهاجرين	**21.348**	**أفراد**
المجموع الإجمالي	**2.256.141**	**أفراد**

الحماية

النشاط	الهدف	نوع الهدف
إجراء تتبع التحركات السكانية والتقييمات متعددة القطاعات لإبلاغ الاستجابة الإنسانية والمناصرة القائمة على البراهين	لا يوجد	لا يوجد
المشاركة في المراقبة وإعداد التقارير حول احتياجات الحماية، المخاطر وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي كأساس لتعبئة الاستجابة الإنسانية والمناصرة.	لا يوجد	لا يوجد
إقامة شبكات حماية مجتمعية جديدة أو دعم الشبكات القائمة.	1.260	شبكات الحماية المجتمعية
تقديم المعلومات بشأن الحقوق المرتبطة بالنزوح، وتوافر المساعدات الإنسانية أو آليات التغذية الراجعة (من خلال جلسات المعلومات الجماعية أو مراكز الاتصال).	91.882	أفراد
توفير المساعدات النقدية للأفراد الضعفاء المتضررين من الأزمة	91.882	أفراد
توفير الدعم النفسي–الاجتماعي للأفراد المتضررين من النزاع في جلسات إرشادية فردية أو جماعية	25.200	أفراد
تقديم المساعدات القانونية للأفراد المتضررين من النزاع.	10.584	أفراد
إجراء بناء القدرات للسلطات المحلية، وشركاء العمل الإنساني وأفراد المجتمع حول قضايا الحماية.	900	أفراد
تنسيق مجموعة الحماية (المجموعة الرئيسية)	لا يوجد	لا يوجد
المراقبة والتوثيق وإعداد التقارير حول الانتهاكات الخطيرة لحقوق الطفل من خلال آلية الرصد والإبلاغ	لا يوجد	لا يوجد
توفير المعلومات المنقذة للحياة حول مخاطر الإصابة البدنية أو الوفاة بسبب الألغام / الذخائر غير المنفجرة / المتفجرات من مخلفات الحرب في المجتمعات المتضررة من النزاع	1.684.106	أفراد
تقديم الدعم النفسي والاجتماعي عالي الجودة للأطفال المتضررين من النزاع ومقدمي الرعاية عبر جلسات الإرشاد الشخصية أو الجماعية	682.268	أفراد
توفير خدمات الحماية المنقذة للحياة للأطفال المنفصلين عن مقدمي الرعاية	2.794	أفراد
توفير الإحالة الطبية والمساعدة لإعادة تأهيل الأطفال الذين يعانون من إصابات أو إعاقات ذات صلة بالنزاع	1.540	أفراد
تحديد الأطفال الضعفاء المعرضين لخطر كبير، وضمان توفير الخدمات متعددة القطاعات المنقذة للحياة	8.598	أفراد
تنسيق المجموعة الفرعية لحماية الأطفال	لا يوجد	لا يوجد
تقديم الخدمات للناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك الإحالة للشؤون الصحية، والقانونية، والنفسية، والإيواء والمهارات المدرة للدخل	28.734	أفراد
تطوير قدرات مقدمي الخدمات والشركاء من خلال التدريب على حزمة خدمات العنف القائم على النوع الاجتماعي، ورعاية البقاء على قيد الحياة، والإحالات الآمنة والإسعافات النفسية الأولية	480	أفراد
منع أو تخفيف العنف القائم على النوع الاجتماعي من خلال زيادة الوعي بين الأفراد والأسر (دورات شخصية)	359.172	أفراد

النشاط	الهدف	نوع الهدف
منع أو تخفيف العنف القائم على النوع الاجتماعي من خلال زيادة الوعي بين الأفراد والأسر (الحملات الإعلامية وأنشطة التوعية العامة الأخرى)	لا يوجد	لا يوجد
تنسيق المجموعة الفرعية للعنف القائم على النوع الاجتماعي	لا يوجد	لا يوجد
توفير الأنشطة المدرة للدخل والمهارات الحياتية للنساء والفتيات والرجال والفتيان الأكثر ضعفا	31.607	أفراد
تأمين وتوزيع مجموعات الكرامة للنازحين الأكثر تضررا، وتوفير مستلزمات العلاج في مرحلة ما بعد الاغتصاب إلى المنشآت الصحية	28.756	أفراد
المجموع الفرعي للمجموعة	**3.460.622**	**أفراد**
توفير الفرز والتسجيل والتوثيق للاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين	75.564	أفراد
توفير خدمات حماية الطفل للأطفال غير المصحوبين أو المنفصلين عن اللاجئين، أو طالبي اللجوء أو المهاجرين	3.317	أفراد
توفير المساعدات المادية أو النقدية للاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين	19.015	أفراد
دعم برامج القبول الإنسانية، والعودة الطوعية والتوطين في بلد آخر للاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين	3.976	أفراد
تطوير القدرات وتوعية أصحاب المصلحة الرئيسيين حول القضايا المتعلقة باللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين	1.118	أفراد
تتبع مسارات المهاجرين	لا يوجد	لا يوجد
المجموع الفرعي للاجئين والمهاجرين	**102.990**	**أفراد**
المجموع الإجمالي	**3.563.611**	**أفراد**

التعليم

النشاط	الهدف	نوع الهدف
تنفيذ الإصلاحات الطارئة للمدارس المتضررة	411,730	أفراد
توفير أثاث للمدارس المتضررة	114,369	أفراد
توفير المستلزمات المدرسية الأساسية للطلاب في المناطق المتضررة من الأزمة (حقائب مدرسية، كتب مدرسية)	1,006,450	أفراد
توفير أماكن مؤقتة أو بديلة للتعلم للأطفال والبالغين المتضررين من الأزمة	22,874	أفراد
توفير الدعم النفسي والاجتماعي للأطفال في المدارس	343,108	أفراد
تدريب طواقم التعليم على التعليم في حالات الطوارئ وتوفير دعم الامتحانات	252,212	أفراد
المجموع الفرعي للمجموعة	**1,029,326**	**أفراد**
تزويد خدمات التعليم للاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين	31,947	أفراد
المجموع الفرعي للاجئين والمهاجرين	**31,947**	**أفراد**
المجموع الإجمالي	**1,061,273**	**أفراد**

التشغيل في حالات الطوارئ وإعادة تأهيل المجتمع

النشاط	الهدف	نوع الهدف
تنفيذ الإجراءات المتعلقة بالألغام في المناطق المتضررة من النزاع، بما في ذلك المسح والتطهير	986,325	متر مربع
توفير مصادر بديلة فورية للدخل للسكان المتضررين من النزاع	402,857	أفراد
تعزيز قدرات الجهات الفاعلة الإنسانية الوطنية	1,139	أفراد
إجراء تقييم الإنعاش المبكر الوطني متعدد المجموعات	22	محافظة
المجموع الفرعي للمجموعة	**1,388,238**	**أفراد**
المجموع الفرعي للاجئين والمهاجرين	**لا يوجد**	**لا يوجد**
المجموع الإجمالي	**1,388,238**	**أفراد**

الإمداد والتموين

النشاط	الهدف	نوع الهدف
تنسيق مجموعة الإمداد والتموين وإدارة المعلومات	لا يوجد	لا يوجد
توفير خدمات الإمداد والتموين المشتركة	لا يوجد	لا يوجد
توفير وسائل النقل البحري للركاب بين عدن وجيبوتي	لا يوجد	لا يوجد
توزيع الوقود على شركاء العمل الإنساني	لا يوجد	لا يوجد
دعم تعزيز ميناء الحديدة	لا يوجد	لا يوجد
توفير النقل الجوي للركاب على الخدمات الجوية الإنسانية للأمم المتحدة	لا يوجد	لا يوجد

الاتصالات في حالات الطوارئ

النشاط	الهدف	نوع الهدف
تنسيق مجموعة الاتصالات في حالات الطوارئ وإدارة المعلومات	لا يوجد	لا يوجد
توفير خدمات الاتصالات الآمنة عن بُعد ومحطات الشحن لشركاء العمل الإنساني	لا يوجد	لا يوجد
إنشاء وصيانة خدمات إنترنت مشتركة لشركاء العمل الإنساني	لا يوجد	لا يوجد
دعم تأسيس آلية للتغذية الراجعة من المستفيدين	لا يوجد	لا يوجد
تطوير قدرات الشركاء المحليين في مجال الاتصالات في حالات الطوارئ	لا يوجد	لا يوجد
تطوير خطة طوارئ تتضمن الاتصالات في حالات الطوارئ	لا يوجد	لا يوجد

التنسيق والسلامة

النشاط	الهدف	نوع الهدف
خدمات التنسيق على نطاق العملية	لا يوجد	لا يوجد
الإشراك مع المجتمعات المتضررة على نطاق العملية	لا يوجد	لا يوجد
خدمات الأمن على نطاق العملية	لا يوجد	لا يوجد

3 – خطة الاستجابة التشغيلية للاجئين والمهاجرين الأنشطة والأهداف

فيما يلي نلخص كافة الأنشطة والأهداف في خدمة الاستجابة متعددة القطاعات للاجئين والمهاجرين.
ونشير ههنا إلى أن هذه الأنشطة مدرجة أيضاً في الأقسام القطاعية ذات الصلة.

خطة الاستجابة متعددة القطاعات للاجئين والمهاجرين

النشاط	الهدف	نوع الهدف
تزويد المساعدات الصحية للاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين (في حالات الطوارئ)، الأولية، مجموعة الخدمات الأولية التي تمثل الحد الأدنى – بما فيها إدارة الإيدز، والإرشادات والخدمات النفسية –الاجتماعية، والتثقيف الصحي)	83,985	أفراد
تزويد الغذاء الأساسي ومياه الشرب للاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين	27,983	أفراد
توفير خدمات المياه والصرف الصحي للاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين	24,931	أفراد
تزويد الإيواء الأساسي للاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين	21,348	أفراد
توفير الفرز والتسجيل والتوثيق للاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين	75,564	أفراد
توفير خدمات حماية الطفل للأطفال غير المصحوبين أو المنفصلين عن اللاجئين، أو طالبي اللجوء أو المهاجرين	3,317	أفراد
توفير خدمات التعليم للاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين	31,947	أفراد
توفير المساعدات المادية أو النقدية للاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين	19,015	أفراد
دعم برامج القبول الإنسانية، والعودة الطوعية والتوطين في بلد آخر للاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين	3,976	أفراد
تطوير القدرات وتوعية أصحاب المصلحة الرئيسيين حول القضايا المتعلقة باللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين	1,118	أفراد
تتبع مسارات المهاجرين	لا يوجد	لا يوجد
المجموع الإجمالي لخطة الاستجابة متعددة القطاعات للاجئين والمهاجرين	**293,184**	**أفراد**

الأشخاص المحتاجين أكتوبر 2016 (بالملايين)	التقدير الحالي لعدد السكان	النازحون	مضيفو الضعفاء	اللاجئون والمهاجرون	العائدون	إجمالي الأشخاص المحتاجين	% إجمالي السكان الأشد احتياجاً
أبين	0.57	0.02	0.01	0.00	0.11	0.42	48%
عدن	0.89	0.03	0.02	0.11	0.37	0.77	43%
البيضاء	0.75	0.03	0.01	0.03	0.00	0.53	37%
الضالع	0.71	0.03	0.06	0.00	0.03	0.54	48%
الحديدة	3.2	0.10	0.04	0.01	0.00	1.9	34%
الجوف	0.57	0.04	0.01	0.00	0.00	0.43	50%
المهرة	0.14	0.00	0.00	0.01	0.00	0.10	35%
المحويت	0.72	0.05	0.04	0.00	0.00	0.38	10%
أمانة العاصمة	2.9	0.16	0.02	0.09	0.22	2.0	39%
عمران	1.1	0.11	0.06	0.00	0.01	0.70	26%
ذمار	1.9	0.14	0.11	0.01	0.02	1.1	٢١٪
حضرموت	1.4	0.01	0.00	0.03	0.03	0.75	13%
حجة	2.1	0.49	0.24	0.00	0.04	1.6	46%
إب	2.9	0.11	0.12	0.00	0.01	1.6	25%
لحج	0.99	0.06	0.06	0.05	0.07	0.82	٢٥٪
مأرب	0.34	0.05	0.01	0.01	0.03	0.21	35%
ريمة	0.60	0.05	0.08	0.00	0.00	0.39	22%
صعدة	0.85	0.07	0.06	0.00	0.03	0.76	82%
صنعاء	1.2	0.20	0.25	0.00	0.00	0.93	37%
شبوة	0.63	0.01	0.02	0.10	0.07	0.55	49%
سقطرى	0.06	0.00	0.00	0.00	0.00	0.03	3%
تعز	2.8	0.43	0.46	0.01	0.10	2.2	55%
الإجمالي	27.4	2.2	1.7	0.46	1.1	18.8	38%

الأشخاص المستهدفون (بالملايين)		الأشخاص الأشد احتياجاً مقارنة مع الأشخاص المحتاجين		الأشخاص المستهدفون (المجموعات)	الأشخاص المستهدفون (اللاجئين والمهاجرين)	إجمالي الأشخاص المستهدفين* مقارنة مع الأشخاص الأشد احتياجاً	
أبين	0.27	65%	0.42	0.32		77%	0.32
عدن	0.38	49%	0.77	0.67	0.07	96%	0.74
البيضاء	0.27	52%	0.53	0.32		60%	0.32
الضالع	0.34	64%	0.54	0.37		69%	0.37
الحديدة	1.1	55%	1.9	1.2	0.02	64%	1.3
الجوف	0.29	66%	0.43	0.28		65%	0.28
المهرة	0.05	49%	0.10	0.05		51%	0.05
المحويت	0.07	19%	0.38	0.23		61%	0.23
أمانة العاصمة	1.1	55%	2.0	1.5	0.07	76%	1.5
عمران	0.29	41%	0.70	0.54		77%	0.54
ذمار	0.42	40%	1.1	0.55		52%	0.55
حضرموت	0.18	24%	0.75	0.44		58%	0.44
حجة	0.98	60%	1.6	0.92		56%	0.92
إب	0.73	45%	1.6	1.0		62%	1.0
لحج	0.55	66%	0.82	0.54	0.09	77%	0.63
مأرب	0.12	56%	0.21	0.12		58%	0.12
ريمة	0.13	33%	0.39	0.17		42%	0.17
صعدة	0.70	93%	0.76	0.46		61%	0.46
صنعاء	0.45	48%	0.93	0.49		53%	0.49
شبوة	0.31	56%	0.55	0.26	0.03	53%	0.29
سقطرى	0	7%	0.03	0.02		60%	0.02
تعز	1.6	71%	2.20	1.2	0.01	55%	1.2
	18.8	55%	10.3	11.7	0.29	64%	12.0

*مجموع الأشخاص المحتاجين" و"مجموع الأشخاص المستهدفين" يشير إلى مجموع المواطنين اليمنيين المحتاجين والمستهدفين، على النحو المعرف من قبل مجموعات العمل الإنساني، بينما يتم تحديد واستهداف اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين من خلال خطة الاستجابة متعددة القطاعات للاجئين والمهاجرين. تم أخذ أرقام الأشخاص الأشد احتياجاً من النظرة العامة على الاحتياجات الإنسانية لعام 2017.

5 – تقييم الأمن الغذائي والتغذية في حالات الطوارئ

تشير النتائج الأولية لتقييم الأمن الغذائي والتغذية في حالات الطوارئ إلى أن ظروف الأمن الغذائي والتغذية تنذر بالخطر وتتدهور بسرعة في اليمن، حيث ما يقرب من 17.1 مليون شخص يعانون حالياً من انعدام الأمن الغذائي –الأمر الذي يشكل زيادة بنسبة 20 في المائة عن تقديرات في النظرة العامة حول الاحتياجات الإنسانية لعام 2017م. ولا تزال معدلات سوء التغذية الحاد العالية ومعدلات الإنتاج الزراعي المنخفضة قائمة في جميع أنحاء البلا.

ويعتبر تقييم الأمن الغذائي والتغذية في حالات الطوارئ هو أول تقييم وطني على مستوى الأسر يتم إجراؤه في اليمن منذ تصاعد النزاع في منتصف شهر مارس 2015. لقد استكملت فرق التقييم جمع البيانات في 18 محافظة، وبلغ حجم العينة 360 أسرة في كل محافظة باستخدام الاستقصاءات والقياسات البشرية، وإجراء مقابلات مع مصادر المعلومات الرئيسية ومناقشات جماعية مركزة. ولقد تم استخدام البيانات الثانوية لتقدير النتائج في صعدة وتعز حيث واجهت عمليات جمع البيانات وتحليلها بعض التأخير هناك.

وقام بالتقييمات كل من منظمة الأغذية والزراعة، واليونيسيف، وبرنامج الغذاء العالمي، وذلك بالعمل مع السلطات اليمنية. وفيما يلي نلخص النتائج الأولية التي وافقت عليها لجنة التسيير لتقييم الأمن الغذائي والتغذية في حالات الطوارئ في شهر يناير عام 2017. وستكون النتائج النهائية متاحة في أوائل شهر مارس وسوف تستخدم في مراجعة خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن بشهر أبريل.

الأمن الغذائي

- يعاني ما يقدر من نحو 65 في المائة من الأسر حالياً من انعدام الأمن الغذائي، بما في ذلك 30 في المائة ممن يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد. وهذا يتوافق مع ما يقرب من 17.1 مليون شخص ممن يعانون من انعدام الأمن الغذائي، وبما في ذلك 7.3 ملايين شخص ممن يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد.
- شهد انعدام الأمن الغذائي ارتفاعاً حاداً نتيجة للصراع. ففي عام 2014، كان هناك 41 في المائة من الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي، بما في ذلك 19 في المائة ممن يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد. لذا فقد ارتفع إجمالي انعدام الأمن الغذائي بنسبة 24 في المائة، وارتفع انعدام الأمن الغذائي الحاد بنسبة 11 في المائة.
- تنتشر آليات التكيف السلبية على نطاق واسع. فأكثر من 60 في المائة من الأسر تستخدم آليات التكيف السلبية ذات الصلة بالاستهلاك. وأكثر من 80 في المائة من اليمنيين مغرقون بالديون، وأكثر من 50 في المائة من الأسر يشترون المواد الغذائية بواسطة التسليف.
- ويشهد ما يقرب من 75 في المائة من الأسر أوضاعاً اقتصادية أسوأ بكثير بالمقارنة مع فترة ما قبل الأزمة. ووفقا لمكتب الإحصاء المركزي، فإن تكلفة المعيشة باتت حالياً أعلى بنسبة 40 في المائة مما كانت عليه قبل الأزمة. وتأتي زيادة تكلفة المعيشة وسط تدهور مستويات الدخل وتعطل سبل العيش وعدم صرف رواتب العاملين في القطاع العام أو عدم صرفها بانتظام.

التغذية

- تشير النتائج الأولية لتقييم الأمن الغذائي والتغذية في حالات الطوارئ إلى معدلات لسوء التغذية الحاد العالمي مماثلة للمعدلات المقدرة في النظر العامة على الاحتياجات الإنسانية لعام 2017، وبناء على استطلاعات مبادرة الرصد الموحد وتقييم الإغاثة والحالات الانتقالية (SMART). وهناك المزيد من التحليلات الجارية، وسوف تستخدم النتائج النهائية في المراجعة الأولى لخطة الاستجابة الإنسانية في اليمن بشهر أبريل عام 2017.
- الزراعة
- تعتبر الزراعة هي العمود الفقري لما لا يقل عن 60 في المائة من الأسر اليمنية.
- لقد شهد الإنتاج الزراعي انخفاضاً مأساوياً في عام 2016 بالمقارنة مع فترة ما قبل الأزمة. ويشمل ذلك انخفاضا بنسبة 48 في المائة في إنتاج الحبوب وانخفاضا بنسبة 45 في المائة في الثروة الحيوانية. ويمكن أن يعزى هذا التراجع الحاد في الإنتاج الزراعي إلى ما يلي:
- افتقار 85 في المائة من الأسر إلى الحصول على المدخلات الزراعية الحرجة (البذور والأسمدة والوقود لأغراض الري، الخ)
- افتقار 64 في المائة من الأسر إلى الوصول إلى الأعلاف الحيوانية (الأعلاف، والمركزات، والكتل المعدنية، الخ)
- يعاني 54 في المائة من الأسر من عدم كفاية ضبط أمراض المحاصيل والثروة الحيوانية
- اضطر 50 في المائة من الأسر إلى بيع مواشيهم لتلبية الاحتياجات المنزلية الأخرى، مثل الغذاء والرعاية الصحية، الخ

% الأسر حسب درجة استهلاك الغذاء

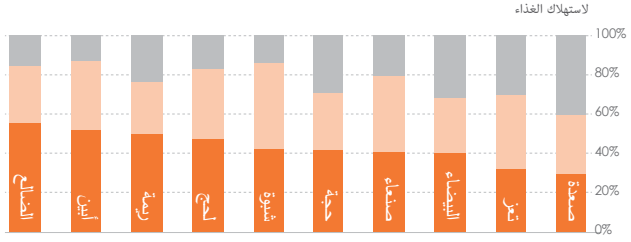

المصدر: تقييم الأمن الغذائي والتغذية في حالات الطوارئ (يناير 2017)

ماذا لو؟

..... فشلنا في الاستجابة

أكثر من 7 ملايين شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد يواجهون خطر المجاعة

أكثر من 14 مليون يمني – أي أكثر من نصف السكان – لا يعرفون متى ستأتيهم وجبتهم المقبلة مرة أخرى. تشير النتائج الأولية من تقييم واسع أن أكثر من 17 مليون يمني يعانون من انعدام الأمن الغذائي، بما في ذلك 7.3 ملايين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد. يواجه الملايين خطر التجويع دون أي مساعدة عاجلة.

أكثر من 8 ملايين شخص سوف يفتقرون لمياه الشرب وخدمات الصرف الصحي

بدون مساعدة، سيكون أكثر من 8 ملايين شخص غير قادرين على تلبية احتياجات المياه والصرف الصحي الأساسية. وسيؤدي فشل شبكات المياه والصرف الصحي إلى زيادة مخاطر أزمة صحية عامة، مما يزيد من احتمال تفاقم تفشي الكوليرا وحمى الضنك والجرب في الآونة الأخيرة، وكذلك زيادة تفاقم المعدلات الهائلة بالفعل لسوء التغذية.

سوف تشهد الخدمات الصحية مزيداً من الانخفاض، مما يؤدي إلى زيادة كبيرة في معدل الوفيات

بدون دعم فوري، سوف ينخفض توافر الخدمات الصحية بشكل حاد، ما سيتجسد في معدلات مفرطة للوفيات – وخاصة لدى الأطفال دون سن 5 أعوام والأمهات. ووسوف تنخفض تغطية التطعيم بشكل كبير في جميع أنحاء البلاد. وقد تتفشى الأمراض الخطيرة، وسوف نشهد معدلات مفرطة في الوفيات بين الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية. وقد تعبر هذه التفشيات الحدود لتشمل شلل الأطفال. كما ستتزايد وفيات الصدمة أيضاً.

ما يقرب من 1.2 مليون من الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية يواجهون خطر الموت المتزايد

يهدف الشركاء إلى علاج 323 ألف طفل يعانون من سوء التغذية الحاد الشديد و871 ألف طفل يعانون من سوء التغذية الحاد المعتدل هذا العام. بدون العلاج الفوري، يحتمل أن تتضاعف احتمالات وفاة الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الحاد إلى عشرة أضعاف مقارنة مع نظرائهم الأصحاء. أما الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الحاد المعتدل فقد تتضاعف احتمالية وفاتهم ثلاث أضعاف. في الحالات غير المميتة، يهدد سوء التغذية بالإعاقة الدائمة للتطور المعرفي والجسدي للأطفال المتضررين، وسوف يسلبهم كامل إمكاناتهم.

سوف واجه الملايين من الناس تهديدات خطيرة لحقوقهم الأساسية مع عدم وجود الدعم

هناك حاجة إلى دعم عاجل لتعزيز حماية المدنيين ودعم الناجين من الانتهاكات. منذ منتصف مارس عام 2015، تعرض ما يقرب من 48 ألف شخص للقتل أو الإصابة في النزاع – بمعدل 73 شخص كل يوم. تم الإبلاغ عن أكثر من 8 آلاف حالة من حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي خلال الفترة من يناير إلى سبتمبر 2016، وتم التحقق من أن ما يقرب من 1.300 طفل قد تم تجنيدهم من قبل الجماعات المسلحة خلال الفترة

الألغام الأرضية وغيرها من المتفجرات سوف تهدد الأرواح وستؤخر المساعدات

دون اتخاذ إجراءات سريعة بشأن الألغام، سوف يواجه المقيمون والنازحون في المناطق الملوثة في خمس عشرة محافظة تهديدات خطيرة على حياتهم وممتلكاتهم. إن تحديد وإزالة التلوث من الألغام الأرضية وغيرها من المتفجرات أمر ضروري لضمان استجابة إنسانية آمنة والإنعاش المبكر للمجتمعات المحلية الناشئة.

تم إعداد هذه الوثيقة من قبل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بالنيابة عن الفريق القطري الإنساني والشركاء.

تقدم هذه الوثيقة الفهم المشترك للفريق القطري الإنساني للأزمة، بما في ذلك الاحتياجات الإنسانية الأكثر إلحاحا، وتعكس تخطيط اللاستجابة الإنسانية المشتركة.

التسميات المستخدمة وطريقة عرض المادة في التقرير لا تعني التعبير عن أي رأي مهما كان من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو السلطات في أي منها، أو بشأن ترسيم حدودها أو تخومها.

http://ochayemen.org/hrp-2017

www.unocha.org/yemen

www.humanitarianresponse.info/en/operations/yemen

OCHAYemen@